

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريش-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد دولي

الموضوع:

توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد ما بعد كورونا

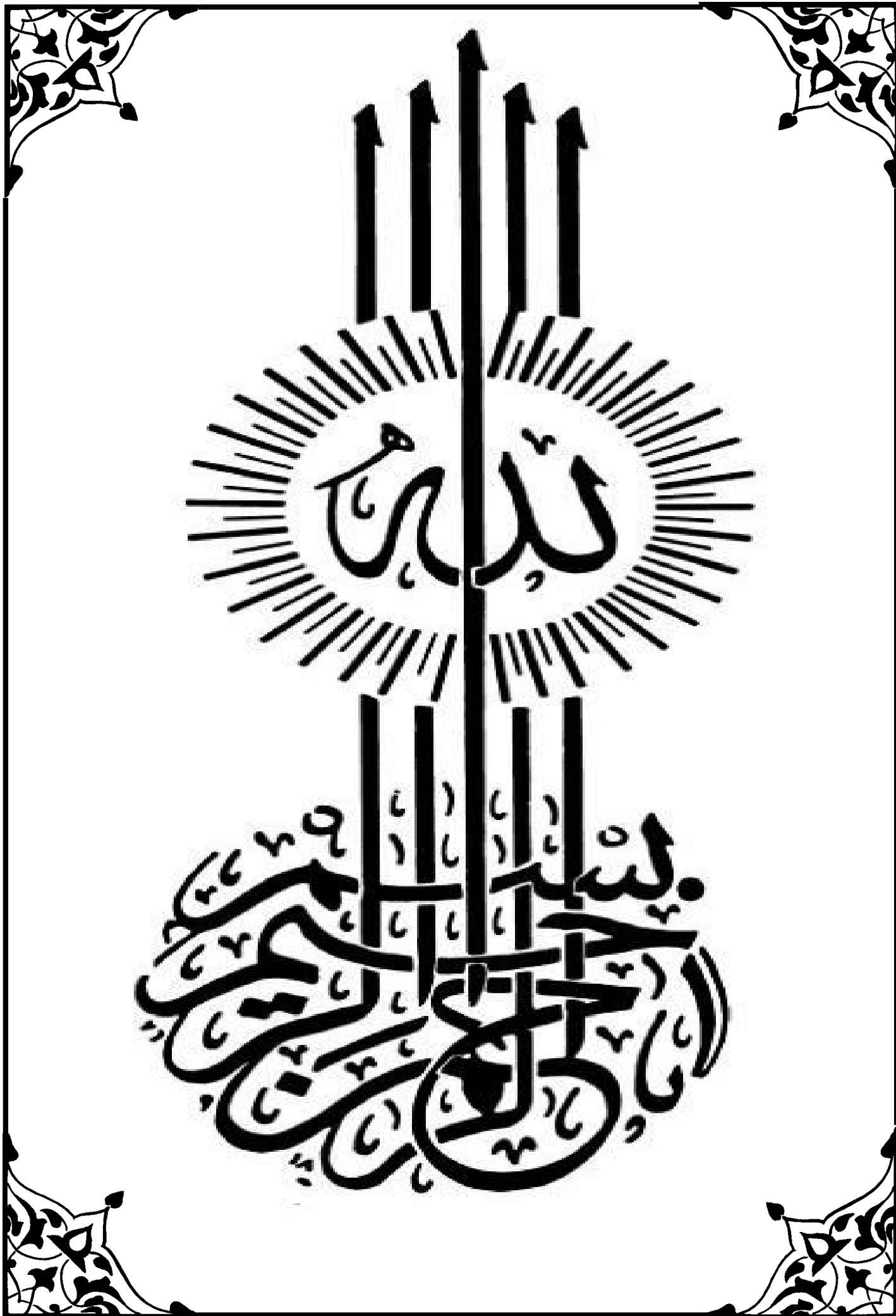
إشراف الدكتور:

□ عبد اللطيف عامر

إعداد الطالب:

□ موسى بوعيسي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم الرحيم، والحمد لله رب العالمين، نحمد الله ونشكره على ما أولانا به من الفضل الكريم أن من علينا بنعمة الإسلام والإيمان ونعمة طلب العلم والحمد لله على أن عافانا مما ابتلى به الكثير من خلقه.

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه قال، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - "مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ، لَا يَشْكُرُ اللَّهَ".

وقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): " مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ " . (رواه أبو داود) .

أشكر الله الذي وفقني وأعاني على إنهاء هذا البحث والخروج به بهذه الصورة المتكاملة، فبالأمس القريب بدأت مسيرتي الجامعية وأنا أتحمس الطريق برهبة وارتباك، فرأيت أن (التخصص) هدفاً سامياً وحباً وغاية تستحق السير لأجلها، وإن بحثي يحمل في طياته طموح شباب يحملون أن تكون أمتهم العربية كالشامة بين الأمم وراية ترفرف عاليا على الدوام.

وانطلاقاً من مبدأ أنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس، فإني أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ المعلم الدكتور (عامر عبد اللطيف) الذي رافقني في مسيرتي لإنجاز هذا البحث وكانت له بصمات واضحة من خلال توجيهاته وانتقاداته البناءة والدعم الأكاديمي و كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية و على رأسها الأستاذ العايب وليد، كما أشكر عائلاتي التي صبرت وتحملت معي عناء البحث والسهر في اعداد هذا العمل المتواضع وآلني بالدعم المادي و المعنوي على جميع الأصعدة، وأشكر الأصدقاء والأحباب وكل من قدم لي المعروف والنصيحة و الإحسان، وأخيراً أتوجه بالشكر الخالص للأستاذ (زنكري) لمساعدتي في فهم الأمور التقنية المتعلقة بمنهجية البحث.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى من كلله الله بالهبة والوقار ومن علمني العطاء بدون انتظار ومن أحمل
اسمه بكل افتخار، أرجوا من الله أن يتغمده روحه بواسع رحمته ويمد له في قبره.
ستبقى كلماتك نجوما أهتدي بها إلى الأبد.... "والدي العزيز".
إلى والدي حفصها الله وأشفى أسقامها وخفف عنها آلامها وأطال في عمرها.
إلى رفيقة دربي في الحياة وشريكة عمري في كل اللحظات السعيدة منها
والمحزونات، زوجتي الكريمة والصالحة.
إلى بناتي الصغيرات و الجميلات، رتاج ، ضحى ونور، أصلحهن الله ووفقهن
في الدراسة حتى يبلغن أعلى الدرجات.
إلى جميع إخوتي وزملائي وأصدقائي المخلصين والأوفياء لي حق الوفاء
إلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلبي.

يعدُّ الاستثمار الدولي من أهم النشاطات العابرة للحدود ضمن مجال العلاقات الدولية الاقتصادية، ويتعلّق خصوصاً بنقل الأموال الوطنية، العامة والخاصة، عبر توظيفها في مشروعات اقتصادية وتنموية خارج الحدود الوطنية، بقصد تحقيق الربح. لذلك يُستبعد من مفهوم الاستثمارات الدولية مجرد الانتقال العابر للأموال من دون توافر قصد توظيفها للاستثمار، كمصاريف النقل والسفر والسياحة وشراء العقارات للأغراض الشخصية، وما إلى ذلك من حركة تنقل الأموال لأهداف لا علاقة لها بالتجارة والاستثمار. وقد لجأت الكثير من الدول إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية بشكليها العام (المشروعات الدولية المشتركة) والخاص (الاستثمارات الأجنبية الخاصة) وتوفير المناخ المناسب والضمانات القانونية والسياسية الملائمة لها، وذلك على الرغم من أن معظم هذه البلدان قد دأبت على وصف الاستثمارات الخاصة بأنها أدوات إمبريالية لاستغلال الموارد الطبيعية للدول الفقيرة وتجاهلها لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول وتحويلها لتدفقات مالية ضخمة من الأرباح المتحققة، باتجاه الدول التي يتبع لها المستثمرون الأجانب، وهذا ما يتعارض مع المصالح الوطنية للدول النامية. ويتطلّب نمو الاستثمارات الأجنبية، توافر العديد من المقومات الضرورية، كالأسواق المفتوحة والمواد الأولية والقدرات الشرائية والدخول العالية وقوى العمل المؤهلة، وعلى الأخص توفير المناخ الملائم لتكوين بيئة مشجعة ومواتية للاستثمار. لذلك تلجأ الدول إلى اعتماد سلسلة من الإجراءات الشاملة للعديد من الضمانات والحوافز لحماية رأس المال الأجنبي من المخاطر التي قد يتعرض لها، ولتحقيق معدل عالٍ من الأرباح والتطور..

Abstract

International investment is one of the most important cross-border activities

within the field of international economic relations, and it relates especially to the transfer of national funds, public and private, by employing them in economic and development projects outside national borders, with the aim of making a profit. Therefore, the concept of international investments is excluded from the mere transient movement of funds without the intent to use them for investment, such as transportation, travel and tourism expenses, the purchase of real estate for personal purposes, and so on from the movement of funds for purposes unrelated to trade and investment. Many countries have resorted to encouraging foreign investments in both their public forms (international joint ventures) and private (private foreign investments).

And providing the appropriate environment and the appropriate legal and political guarantees for them, despite the fact that most of these countries have always described private investments as imperialist tools for exploiting the natural resources of poor countries and ignoring the requirements of economic and social development for these countries and turning them into huge financial flows of profits, towards the countries that It is followed by foreign investors, and this is contrary to the national interests of developing countries. The growth of foreign investments requires the availability of many necessary ingredients, such as open markets, raw materials, purchasing power, high incomes and a qualified workforce.

This is contrary to the national interests of developing countries. The growth of foreign investments requires the availability of many necessary ingredients, such as open markets, raw materials, purchasing power, high incomes and a qualified workforce, in particular the provision of an appropriate climate to create an encouraging and favorable environment for investment. Therefore, countries resort to adopting a series of comprehensive measures with many guarantees and incentives to protect foreign capital from the risks it may be exposed to, and to achieve a high rate of profits and development.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	كلمة شكر
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
أ-ز	المقدمة
22-09	الفصل الأول: السياق النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
09	تمهيد
10	المبحث الأول: ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة
10	المطلب الأول: مفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة
11	المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر
12	المطلب الثالث: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر
19	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
19	المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
22	المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
22	خلاصة الفصل الأول
63-30	الفصل الثاني توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد أزمة كوفيد-19
32	المبحث الأول: ماهية فيروس كورونا المستجد الذي تطور إلى جائحة عالمية
32	المطلب الأول: ما هو فيروس كورونا المستجد؟
32	المطلب الثاني: أعراض الإصابة بالفيروس وكيفية الوقاية منها
35	المبحث الثاني: حالة الاقتصاد العالمي قبيل أزمة جائحة كوفيد-19
36	المطلب الأول: توقعات نمو الاقتصاد العالمي خلال الفترة الممتدة ما بين 2018 و 2019

41	المطلب الثاني: التوسع يزداد ضعفا
41	المطلب الثالث: النمو العالمي مهياً للتراجع على المدى القصير
43	المطلب الرابع: ميزان المخاطر يرجح كفة التطورات السلبية
44	المطلب الخامس: أولويات السياسات
46	المبحث الثالث: الاستثمار العالمي في ظل أزمة جائحة كوفيد-19
47	المطلب الأول: صدمة جائحة "كوفيد-19" وآثارها على الاقتصاد والاستثمار العالميين
50	المطلب الثاني: آثار جائحة "كوفيد-19" على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية
52	المطلب الثالث: تداعيات "كوفيد-19" على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي
54	المطلب الرابع: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية
58	المبحث الرابع: آفاق الاقتصاد و الاستثمار العالمي ما بعد أزمة جائحة كوفيد-19
61	خلاصة الفصل الثاني
87-63	الفصل الثالث: تأثيرات أزمة كوفيد-19 على نشاط الشركات متعددة الجنسيات
65	المبحث الأول: عرض لمفهوم التجارة الإلكترونية كآلية جديدة للتجارة و الاقتصاد
65	المطلب الأول: مفهوم التجارة الإلكترونية
72	المبحث الثاني: عرض لنموذج من الشركات متعددة الجنسيات التي استفادت من تبعات أزمة كوفيد-19، واقع وأداء شركات التجارة الإلكترونية-حالة شركة أمازون

72	المطلب الأول: واقع أداء شركة أمازون في ظل أزمة كوفيد-19
75	المطلب الثاني: ترتيب و تصنيف أكبر الشركات العالمية الكبرى التي استقادت من الأزمة الراهنة للجائحة
79	خلاصة الفصل الثالث
82	خاتمة
89	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الأشكال

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	مراحل دورة حياة المنتج الدولي	23
02	توقعات النمو للفترة 2018 - 2019	37
03	آخر توقعات النمو للاقتصاد العالمي للفترات 2018-2019-2020	30
04	معدلات نمو الاقتصاد العالمي نصف السنوي	42
05	معدلات نمو الاقتصاد العالمي للفترات 2018-2019-2020-2021	46
06	معدلات النمو في التجارة العالمية للفترات 2018-2019-2020-2021	47
07	الاستثمار الأجنبي بعد أزمة كوفيد- 19 ، توقعات المجموعات الاقتصادية الرئيسية.	48
08	تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة للدول العربية لعام 2020	57
09	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الواردة، توقعات 2015-2019 و 2020-2022	58
10	10 شركات عالمية تربح 975 مليار دولار من كورونا، قيمة بعضها قفزت أكثر من 150%	75

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع	الرقم
53	التدفقات الواردة للدول العربية للفترة 2017-2018-2019	01
57	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية لعام 2020	02

مقدمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية عالمية حديثة نسبياً، إلا أنها قديمة في مفهومها، فهي تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر، وقد أعطت دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له.

وكأن الدول النامية التي تعاني من الأزمات الاقتصادية والمالية والمتمثلة في تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف، والى فتح اقتصادها أمام الاستثمار الأجنبي بمختلف أشكاله، واعتماده كمصدر للتمويل وتنمية الاقتصاد المحلي.

في هذا الإطار أصبح الاستثمار لا يعترف بالحدود السياسية والجغرافية في ظل تحول العالم إلى الانفتاح العالمي، وهذا التغيير دفع إلى التفكير في الإيجابيات التي يمكن أن تحصل عليها الدول المضيفة وكيفية الاستفادة من تدفقات رؤوس الأموال. من هذا المنطلق وجدت الدول المضيفة نفسها في سباق للتنافس على استقطاب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية، خاصة مع الإمكانيات والموارد التي تتوفر لديها.

لقد أضحى الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز المعالم الكبرى لأداء الاقتصاد العالمي وأبرز مظاهر عولمته، عبر توسيع نفوذ الشركات متعددة الجنسيات التي شجعت على ظهور التكتلات الاقتصادية الجديدة، والاتجاه نحو الليبرالية الاقتصادية، إلى جانب ذلك الاضطرابات الاقتصادية التي عانت منها الدول النامية والتي دفعتها نحو الالتحاق بركب التجمع والتكامل والاندماج في الاقتصاد العالمي تحت لواء التحديات الجديدة من أجل تجنب التهميش والتبعية الاقتصادية.

مع تزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول العالم ككل، صارت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مؤشرات قياس نجاح السياسات الاقتصادية وتحسين بيئة الاستثمار.

من مظاهر العولمة الاقتصادية البارزة، الشركات متعددة الجنسيات حيث ساهمت في تقدم الكثير من الدول منها على سبيل المثال: كوريا الجنوبية. البرازيل. الأرجنتين. جنوب إفريقيا. ماليزيا... الخ.

عانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للعابر للدول من تباطؤ جراء الأزمات الاقتصادية المتعاقبة، أبرزها الأزمة العالمية 2008.

وفي مطلع العقد الثاني من الألفية الثالثة، ظهرت بوادر أزمة اقتصادية عصبية تلوح بظلالها على العالم بأسره، لتضعف من الاتجاه التراجعي للاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل وهي أزمة جائحة كورونا أو كوفيد-19.

تواصل جائحة كوفيد-19 إلحاق خسائر فادحة ومرتزايدة في الأرواح في مختلف بلدان العالم. وحتى يتسنى حماية الأرواح وإتاحة الفرصة لنظم الرعاية الصحية لكي تواكب الأزمة، كان من الضروري اللجوء إلى عمليات العزل والحظر العام والإغلاق واسع النطاق لإبطاء انتشار الفيروس. وبالتالي، تتمخض الأزمة الصحية عن انعكاسات حادة على النشاط الاقتصادي. فنتيجة لهذه الجائحة، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشاً حاداً بواقع -3% في عام 2020، وهو أسوأ بكثير مما ترتب على الأزمة المالية العالمية في 2008-2009. وفي أحد السيناريوهات الأساسية، الذي يفترض انحسار الجائحة في النصف الثاني من عام 2020 وإمكانية تخفيف جهود الاحتواء بالتدريج، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل 5,8% في 2021 مع عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته، بمساعدة الدعم المقدم من السياسات.

وهناك عدم يقين شديد يحيط بتنبؤات النمو العالمي. فالتداعيات الاقتصادية تعتمد على عوامل تتفاعل بطرق يصعب التنبؤ بها، بما في ذلك مسار الجائحة، وكثافة جهود الاحتواء ودرجة فعاليتها، ومدى الاضطرابات المتعلقة بالعرض، وتداعيات التشديد الحاد لأوضاع الأسواق المالية العالمية، والتحويلات في أنماط الإنفاق، والتغيرات السلوكية (كأن يتجنب الناس مراكز التسوق والمواصلات العامة)، والآثار على الثقة، وأسعار السلع الأولية المتقلبة. ويواجه كثير من البلدان أزمة متعددة الأبعاد تتألف من صدمة صحية، واضطرابات اقتصادية محلية، وهبوط حاد في الطلب الخارجي، وتحويلات في وجهة تدفقات رؤوس الأموال، وانحيار في أسعار السلع الأولية. وتهمين على الأجواء مخاطر أيلولة الأمور إلى عاقبة أسوأ.

أحدثت جائحة كورونا (كوفيد-19) أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة، فقد أفقدت العالم توازنه وأدت الإجراءات الضرورية لاحتواء الفيروس إلى عرقلة النشاط الاقتصادي، وفي هذا السياق تهدف الدراسة إلى تتبع وتحديد أهم آثار الجائحة على الاقتصاد العالمي، من خلال دراسة تحليلية لأداء الاقتصاد العالمي وكذا تقديراتها وتوقعاتها الصادرة عن كبرى المنظمات والهيئات المعنية.

طرح الاشكالية:

على هذا الأساس كانت المشكلة التي تعالجها الدراسة تتمحور حول تساؤلها الرئيسي التالي:

ما هي الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر في ظل أزمة كوفيد-19، وما هي آفاقها في اقتصاد ما بعد

الجائحة؟.

تدرج تحته التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف أثرت إجراءات مواجهة جائحة كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي؟ .
- ما هي أهم الإجراءات المتخذة من طرف البلدان التي تأثرت اقتصادياتها ومن ثم على الاقتصاد العالمي؟.
- ما هي أهم السيناريوهات المحتملة لاستمرار الأزمة الاقتصادية العالمية و سبل وتحديات الخروج منها؟.
- ما واقع أداء وربحية شركة أمازون في ظل أزمة كورونا؟.

ولدراسة الإشكالية سننطلق من الفرضيات التالية:

فرضيات الدراسة:

كانت الأزمات الاقتصادية الكبرى، بعد الثورة الصناعية ناتجة بشكل عام عن استثمارات مالية عالية المخاطر بسبب أزمة مصرفية ومالية ما، مثل أزمة عام 2008، الناتجة عن الارتفاع الكبير بأسعار العقارات في الولايات المتحدة، يرافقها ارتفاع خطير في المديونية. أما هذه الأزمة فقد تسبب فيها عامل غير اقتصادي، أجبر كل اقتصاديات العالم على التوقف شبه التام، وليس مجرد تباطؤ، وأجبر حوالي 187 بلداً حول العالم على الحجر.

قد تمت مواجهة الأزمات الماضية بالطرق الكلاسيكية، أي عبر ضخ أموال في الاقتصاد والمشروعات وخفض الفوائد ومنح الحوافز. أما الآن، فغير معروف بالتأكيد موعد انتهاء هذا الفيروس نظراً لاحتمال حصول موجة ثالثة أو رابعة، وطالما أنه لا يوجد لقاح أو دواء متفق عليه، ستتغير تصرفات الأفراد بالنسبة لطريقة العمل والعيش والإقدام على المخاطرة والاستثمار والتوظيف والاختلاط مع الآخرين، مما سيؤثر على شكل الاقتصاد بعد الجائحة بشكل دائم.

- تأثير الجائحة على الاقتصاد العالمي سيكون شديداً ولموسا على المدى القريب من خلال أزمة ركود عالمية.

- يمكن أن تكون للأزمة آثار على وضع سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر مستقبلاً.

تحول في مسارات استثمار الشركات متعددة الجنسيات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية.

ومن أجل تحليل الموضوع والإحاطة بعناصر الإشكالية فقد تناولت الدراسة المحاور التالية:

- مفهوم جائحة كورونا وآثار الجائحة على الاقتصاد العالمي
- استعراض الوضع الاقتصادي العالمي في ظل جائحة كورونا.
- استشراف آفاق الاستثمار العالمي بعد تراجع الأزمة العالمية المستجدة.
- استعراض لدور الشركات المتعددة الجنسيات المتخصصة في التجارة الإلكترونية في ظل الظروف الحالية.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكرها:

- إثراء المعرفة الاقتصادية في مجال نشاط الشركات متعددة الجنسيات من خلال مناقشة بعض جوانب هذا الموضوع الراهن والمواكب لهذه الأزمة التي تعصف بالاقتصاد العالمي.
- إبراز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النهوض باقتصاديات البلدان المضيفة.
- تبيان مدى تأثير اقتصاديات الدول المضيفة بالتغيرات التي تطرأ على حجم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر.
- عرض مدى تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية التي تطرأ على الاقتصاد والاستثمار العالميين منها أزمة جائحة كورونا أو ما اصطلح تسميتها جائحة كوفيد-19.
- إبراز دور التكنولوجيا الحديثة المحوري في مجال الاتصالات والمعلوماتية في ظل الأزمة العالمية.

أهمية البحث:

يستمد هذا الموضوع أهميته من أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أصبحت من أهم مصادر تمويل التنمية في الوقت الراهن نتيجة المنافع التي تعود بها على الاقتصاديات المضيفة. والأهمية التي يتطلبها استقرار الاقتصاد العالمي في ظل الظروف الاستثنائية، خاصة عندما تكون أسباب الأزمة الاقتصادية يصعب السيطرة عليها.

دوافع اختيار الموضوع:

الرغبة الملحة في اطلاعنا أكثر على هذا الموضوع والتعمق فيه وإزالة بعض من الغموض عنه، خاصة وأن الموضوع حديث وان الظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي طارئة وغير عادية.

حدود الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بجوانب الموضوع تم تحديد فترة الدراسة ما بين 2018 و 2022، أما الإطار المكاني فهو غير محدد، ذلك لان الدراسة تستعرض الموضوع بشكل عام و هو تأثير الجائحة على الاقتصاد و الاستثمار العلميين.

المنهج المتبع:

اتبنا المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمنا المنهج الوصفي في تحديد الإطار النظري، أما المنهج التحليلي من خلال جمع البيانات المتوفرة من الدراسات والإحصائيات الحديثة في صورة جداول و رسومات بيانية ثم تحليلها واستخلاص النتائج منها.
صعوبات البحث:

- عدم توفر الإحصائيات الوافية التي يحتاجها موضوع الدراسة وذلك لأن الموضوع جديد بمكان، مع قلة المراجع باللغة العربية .
- طبيعة الأزمة المتغيرة جعلت الأرقام والنسب في تغير مستمر.

الدراسات السابقة:

- من خلال الاطلاع على بعض الدراسات السابقة التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر، تمت الاستعانة بها في عرض الجانب النظري. الا أن الدراسة ستعرج على موضوع جديد فرضته الظروف العالمية الراهنة.
- عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014.
 - بن سمينة دلال، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.

- فضيل فارس، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر المملكة العربية السعودية) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004.

بالإضافة إلى بعض الدراسات القليلة الموثقة في المجالات العلمية والتقارير للمنظمات الدولية ضمن حقل الدراسة التي تناولت دراسة جائحة كورونا (كوفيد-19)، حيث كان لهذه المراجع والدراسات دور متميز في ضبط الإشكالية، ومن أهم هذه الدراسات نذكر البعض منها في ما يلي:

- إبراهيم اسعيدى ، مراجعات فيروس كورونا للعلاقات المدنية - العسكرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2 يونيو 2020، متاح على:

<https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Covid-19-and-the-Reassessment-of-Civil-Military-Relations.aspx>

- إيهاب خليفة ، كيف تغير التكنولوجيا إدارة الحياة اليومية خلال أزمة كورونا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي ، العدد 3 ، 7 ابريل ، 2020 ، متاح على:

<https://futureuae.com/ar-AE/Release/ReleaseArticle/1233/disunited-nations>

- إيمان زهران ، هل ستسهم امنة ارتدادات العولمة في إعادة هندسة النظام الدولي ، تقدير موقف ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، 7 ابريل 2020 ، متاح على:

<http://www.acrseg.org/41565>

- حسام بوتاني وآخرون، عالم ما بعد كورونا: ديناميات متجددة لرسم نظام عالمي جديد، مركز صنع السياسات للدراسات السياسية والإستراتيجية ، اسطنبول ، مايو 2020 متاح على:

<https://www.politics-dz.com>

- دلال محمود، أزمة فيروس كورونا المستجد... لحظة فارقة ، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، ابريل 2002، متاح على:

أزمة فيروس كورونا المستجد.. لحظة فارقة

- عمرو عبد العاطى ، مستقبل مُضطرب للمنظمات الدولية في عصر الأوبئة، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ، ا يونيو 2020، ابو ظبي ، متاح على:

<https://futureuae.com/ar-AE/Release/ReleaseArticle/1233/disunited-nations>

- كيفن رود، هل يتجه النظام العالمي للفوضى بعد أزمة كورونا ، عرض إيمان فخرى ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ، ابو ظبي ، 10 يونيو 2020 ، متاح على:

<https://futureuae.com/>

- محمد عبد الله يونس ، كيف ترسم المفاهيم المتداولة ملامح عالم ما بعد كورونا ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ، ابو ظبي العدد 2 ، 29 مارس 2020 ، متاح على:

<https://futureuae.com/ar>

- وليد عبد الحى ، مستقبل المشهد الدولى بعد الكورونا ، المركز الفلسطيني للاعلام ، 2 مايو 2020 ، متاح على:

<https://www.palinfo.com/news/2020/5/2>

هيكل الدراسة:

تأسيسا على الإشكالية المطروحة، و سعيا للإجابة على التساؤلات الفرعية التالية لها واختبار الفرضيات الموضوعية، سوف نقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول : السياق النظري للاستثمار الأجنبي المباشر و ينقسم إلى مبحثين :

✓ المبحث الأول: ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

✓ المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد أزمة كوفيد-19 وينقسم إلى أربعة مباحث:

✓ المبحث الأول ويتطرق إلى ماهية فيروس كورونا المستجد الذي تطور إلى جائحة عالمية

✓ المبحث الثاني ويتطرق إلى حالة الاقتصاد العالمي قبيل أزمة جائحة كوفيد-19.

✓ المبحث الثالث ويتطرق إلى الاستثمار العالمي في ظل أزمة جائحة كوفيد-19.

✓ المبحث الرابع ويتطرق فيه إلى آفاق الاقتصاد والاستثمار العالميين ما بعد أزمة جائحة كوفيد-19.

الفصل الثالث: تأثيرات أزمة كوفيد-19 على نشاط الشركات متعددة الجنسيات وينقسم إلى مبحثين:

✓ المبحث الأول: عرض لنموذج من الشركات متعددة الجنسيات التي استفادت من تبعات أزمة كوفيد-19.

✓ المبحث الثاني: عرض لنموذج من الشركات متعددة الجنسيات التي تأثرت سلبا من تبعات أزمة كوفيد-19.

الفصل الأول:

السياق النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة

المطلب الأول: مفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثالث: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

خلاصة الفصل الأول

تمهيد:

إن الباحث في تاريخ الحضارات القديمة كالحضارة المصرية، الاغريقية و الاسلامية في مراحلها المختلفة يجد الكثير من لوجه ومجالات النشاط التي تمت على المستوى الدولي أي خارج حدود الدولة. لكن ظهور الاستثمار الأجنبي بمفهومه الحديث كان خلال القرن العشرين أين عرف ازدهارا كبيرا.

إن المتبع لتطور العلاقات الاقتصادية الدولية يدرك دون شك أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان ولا يزال يشكل محورا من محاور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين وغيرها من المفكرين والمدارس الاقتصادية المتعاقبة وكذلك دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية، كونه أخذ الميكانيزمات الرئيسية التي تؤثر تأثيرا حقيقيا في مسار العلاقات الاقتصادية والسياسية على المستوى الدولي هذا من جهة، ومن جهة أخرى لكونه يلعب دوراً هاماً في صياغة المبادئ التي يرتكز عليها النظام العالمي.

ومن بين الخصوصيات الأخرى، نجد الأشكال التي يتدفق من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تختلف بكل وضوح عن تلك المتعلقة بالتدويل والتعاون الدولي، أي الأشكال التي يجري من خلالها الاستثمار غير المباشر مع الإشارة إلى أن الأشكال المختلفة التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر تتباين بشأنها اختيارات ومفاضلة الدول المضيفة وحتى الشركات الأجنبية فيما بينها وذلك لعوامل واعتبارات عديدة.

إلى جانب هذا، وما لا شك فيه فإن للاستثمار الأجنبي المباشر دوافع مختلفة تدفع بالدول المضيفة إلى اجتذابه لتحقيق مختلف الأغراض التي تخص تنميتها عموماً، إلى جانب أنه يدفع الشركات الأجنبية بما فيها الشركات المتعددة الجنسيات لتجسيد الاعتبارات تخص في معظمها التوسع والانتشار واختراق الأسواق العالمية.

ولا شك أن تحقيق هذا الاستثمار هو مرهون أساساً بمدى توافر مجموعة من المحددات التي تتحكم في تدفقاته، كما انه لا يمكن لأحد تجاهل أهمية بالنسبة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، في نفس الوقت يخطأ من يتصور أن المنافع التي تعود على الدول النامية من جراء جذب هذه الاستثمارات يمكن الحصول عليها بلا تكلفة.

وبغية عرض وتحليل الأفكار السابقة الذكر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

✓ **المبحث الأول:** ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

✓ **المبحث الثاني:** النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من مصادر التمويل الدولية نظرا لما يعود به على الاقتصاديات المضيفة ونسعى من خلال هذا المبحث إلى الوقوف على ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال التعرض إلى مفهومها وخصائصها وأنواعها.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة

للاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف متنوعة ومتعددة نذكر من أهمها:

تعريف صندوق النقد الدولي يعد الاستثمار الأجنبي المباشر نوعا من الاستثمارات الدولية وهو يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".¹

" وهو مساهمة أحد في شركة أجنبية بخلق فرع أو شراء كل أو جزء من شركة محلية موجودة من قبل بهدف ممارسة رقابة دائمة عليها، عكس ما يتم عند شراء أحد منهم لهدف مالي".²

فيما عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "عبارة عن ذلك الاستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل التالية:

- ✓ إنشاء أو توسيع مؤسسة أو فرع.
- ✓ المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل أو في مؤسسة جديدة.
- ✓ إقراض طويل الأجل (خمس سنوات أو أكثر).

¹ - عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003، ص352.

² - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص352.

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعني، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة"¹.

كما يعرف أيضا على أنه "الاستثمار الأجنبي المباشر هو حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر، ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي، يكون الاستثمار مباشر عندما يرسى أحد المستثمرين الأجانب علاقة طويلة الأجل مع إحدى المشاريع ويمتلك نسبة 20% أو أكثر من أسهم رأس مال المشروع ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر قدراً ملحوظاً من التأثير والنفوذ على إدارة ذلك المشروع"².

ومن خلال التعاريف السابقة يكون بإمكاننا صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر وهو أنه إقامة مشروع استثماري بتكوين مؤسسة أعمال جديدة أو توسيع مؤسسة قائمة وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى، مع إمكانية تملك حق الإدارة والتحكم في كل عمليات المؤسسة الأجنبية، إضافة إلى حق ملكية المؤسسة.

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج مجموعة من الخصائص التي يتميز بها الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

¹ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص 260.

² - أميرة حسب الله، الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر) الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 21.

- 1-** الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.¹
- 2-** يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسة روابط دائمة مع مؤسسة في الخارج عكس الاستثمار المحفظي الذي يخص عمليات شراء الأوراق المالية من أجل الحصول على ربح مالي سريع: ويمارس المستثمر باستثماراته التأثير على إدارة المشروع المقام بالبلد المضيف.
- 3-** يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطة، في أن تحويل الأرباح المرتبطة بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه.
- 4-** يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيضة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم التكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.
- 5-** كذلك اعتماد صندوق النقد الدولي في تمييزه بين الاستثمار المباشر وغير المباشر قاعدة السلطة في اتخاذ القرارات الفعلية وتتراوح نسبة عتبة السلطة بين 10% و 100% فإذا كانت النسبة اقل من 10% فهنا تسجل محاسبيا على أنها استثمار في المحفظة (استثمار أجنبي مباشر)، وعليه لا يمكن للمستثمر في المحفظة تسيير شؤون الشركة عكس الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تكون له إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات وكذا تسيير الإدارة.²

المطلب الثالث: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

يحتوي الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة أشكال لها ما يميزها عن بعضها البعض نحاول التطرق لها بشيء من التفصيل من خلال هذا المطلب.

¹ - محمد مسعود خليفة التعيلب، خالد علي أحمد كاجيجي، الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرء، مؤتمر التمويل والاستثمار، المنظمة العربية للتنمية، القاهرة، الشارقة، 2006، ص 4.

² -Chainais François, **La mondialisation du capital**, édition syros, collection Aletarnatives économique, Paris, 1994, p 43.

أولاً: الاستثمار المشترك

هو من أكثر الأشكال شيوعاً في الدول النامية حيث يشارك المستثمر، المحلي الخاص أو الحكومي أو الاثنين معاً، المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة وعن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأمين ومصادر وخلاف فضلاً عن تحقيق الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك.¹

وينطوي هذا النوع من الاستثمار على خاصيتين أساسيتين هما:

- ✓ هو اتفاق طويل الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي للقيام بالعملية الإنتاجية.
- ✓ شراء المستثمر الأجنبي حصة من شركة محلية يؤدي على إعطاء العملية طابع الاستثمار الأجنبي المشترك ويمكن أن تكون نسبة التصويت بين الأطراف المشاركة متساوية غير أنه في كثير من الحالات تنجم خلافات عديدة، ذلك أن تباين الذهنيات بين الطرفين يشكل هاجس حقيقي، يؤدي بعض الأحيان إلى حل الشركة المشتركة وتبين السابقة في الدول المتقدمة أن ثمة شركات أمريكية أوروبية مشتركة قد بعد سنوات عدة من دخولها تحت غطاء الاستثمار المشترك.
- ومن مزايا المشاريع المشتركة ما يلي:²

• بالنسبة للدول المضيفة:

- ✓ زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية مما يؤدي إلى تحسن ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير.
- ✓ تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني يؤدي إلى خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين مما يؤدي إلى خلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى،

¹ - لبي حبري، مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية صادرات الجزائر خلال الفترة (2000-2010) مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل

شهادة ماستر في العلوم التجارية، كلية الاقتصاد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010-2011، ص3.

² - أميرة حسب الله، مرجع سابق، ص، ص، 5-6.

✓ يقدم خدمة كبرى للاقتصاد القومي للدولة المضيفة ذلك أنه يستلزم قيام الدولة المضيفة بتعبئة مواردها المحلية التي تتشارك بها مع المستثمر الأجنبي تعبئة تغري الطرف الأجنبي بالمشاركة والتوسع في مشروعات استثمارية وهذا الإجراء يضمن للدولة المضيفة أيضا فرصة للاستخدام الأمثل لمواردها المحلية.¹

• بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

✓ يساعد هذا الشكل على سرعة التعرف على طبيعة السوق وإنشاء قنوات للتوزيع وحماية مصادر المواد الخام؛

✓ تخفيض الأخطار التي تحيط بمشروع الاستثمار خاصة الأخطار غير التجارية مثل التأميم والمصادرة فضلا عن تخفيض حجم الخسائر الناجمة من التعرض لأي خطر تجاري؛

✓ يساعد في تذليل الكثير من الصعوبات والمشاكل البيروقراطية أمام الطرف الأجنبي خاصة إذا كان الطرف الوطني الحكومة أو إحدى الشخصيات المعنوية العامة؛

✓ وسيلة للتغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة بالدول المضيفة وبالتالي تسهيل عملية دخول الأسواق من خلال الإنتاج المباشر بدلا من التصدير أو الوكلاء.

✓ أما عيوب المشاريع المشتركة فيمكن تلخيصها فيما يلي:

• بالنسبة للدول المضيفة:

✓ **مشاكل التقييم:** من المشاكل التي تنشأ في المشروعات المشتركة نجد صعوبة تقييم الأصول التي يأتي بها الشركاء.

✓ **الشفافية:** يعتبر عدم توفر البيانات الدقيقة التي يتأسس عليها التقييم من الصعوبات التي تواجه المشاريع المشتركة من بعض الدول النامية خاصة عندما تكون تلك البلدان تستخدم معايير محاسبية تختلف عن المعايير الدولية.²

¹ - محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، 2005،

² - عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص482.

✓ **مشاكل ثقافية:** قد يؤدي الاختلاف في مصادر ثقافات الشركات إلى حدوث سوء تفاهم بينهم وعدم بذل جهد لفهم الثقافة المحلية، إما المديرون الأجانب فقد يرفضون بعض ممارسات المحليين وخاصة الفساد والارتشاء.¹

• بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

غالبا هناك تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة في المساهمة برأس المال من مشروع الاستثمار وهذه النسبة قد لا تتفق وأهداف الطرف الأجنبي خاصة تلك المرتبطة بالرقابة على النشاط وإدارته الأمر الذي قد يؤدي إلى خلق مشكلات تؤثر على الإنجاز الوظيفي للمشروع ككل، سواء من مجال التسويق أو الإنتاج أو إدارة القوى العاملة أو التمويل، قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في سوق معين.

كما أن انخفاض القدرات الفنية والمالية للمستثمر الوطني قد يؤثر سلبا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق أهدافه طويلة الأجل وقصيرة الأجل.²

وقد تأخذ المشروعات الاستثمارية المشتركة أحد الأشكال الثلاثة الآتية:³

1- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام (الحكومي) وترجع النشأة التاريخية لهذا النوع من المشروعات الاستثمارية المشتركة إلى عمليات التأميم الجزئي التي قامت بها الكثير من حكومات البلدان النامية التي حصلت على استقلالها حديثا والتي أدت إلى مشاركة القطاع العام بها من ملكية المشروعات المؤمنة لذا نجد أن النوع من المشروعات المشتركة بدأ من شركات التعدين والبتروك لارتباط عمليات التأميم الجزئي في البلدان النامية بهذه الأنشطة.

2- شركات تتوزع فيها الملكية رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني الخاص وترجع النشأة التاريخية لهذا النوع من المشروعات المشتركة نتيجة لإلزام الشركات الأجنبية ببيع جانب من أسهمها في السوق الوطنية ليشتريها القطاع الخاص الوطني.

¹ - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2008، ص 42

² - عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 482 .

³ - نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص، ص، 39-40 .

3- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني الخاص وقد ينشأ هذا النوع من المشروعات المشتركة نتيجة التأميم الجزئي مع بيع جزء من حصة القطاع العام الوطني إلى القطاع الخاص الوطني. ويمكن القول إن معظم الشركات الأجنبية الخاصة تميل إلى تفضيل المشاركة مع المستثمر الوطني الخاص نظرا لاعتقادهم أنه أكثر استعدادا من موظفي الحكومة لعملياته الإنتاجية ومع ذلك فقد انتشر في السنوات الأخيرة مبدأ مشاركة الحكومة المضيفة للمستثمر الأجنبي الخاص، خاصة في مجالات استغلال مصادر الثروات.

ثانيا: الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي

يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات وتجدر الإشارة هنا إلى أن اكتساب الحياة لا يتحقق إلا بعد الوصول إلى حد حق المراقبة (بلوغ عتبة الملكية). ويمكن تعريف الاستثمار المملوك للمستثمر الأجنبي على أنه:

تعتبر الاستثمارات التي يملكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة، ومن مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي ما يلي:

• بالنسبة للدول المضيفة:

تتمثل مزايا الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الدولة المضيفة في العمل على إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة.

أما بالنسبة للعيوب فتتمثل في الخوف من الاحتكار والتبعية الاقتصادية والسياسية السلبية، ونظرا إلى ان هذا النوع من الاستثمار يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق أقصى ربح، عند انتقاله إلى البلدان النامية يتجه إلى الأنشطة الأكثر ربحية وليس الأنشطة التي تهدف إلى التنمية.

• بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

تتمثل المزايا في توافر الحرية الكاملة في الإدارة وكبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها، أما العيوب فتتمثل في: الخوف من التأميم والمصادرة والتصفية الجبرية والتدمير الناجم عن عدم الاستقرار السياسي أو

الاجتماعي أو الحروب الأهلية، ومن أهم صور الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي نجد الشركات متعددة الجنسيات:

1. تعريف الشركات متعددة الجنسيات:

ويطلق عليها أيضا الشركات العابرة للقارات، حيث يمتلك رأس مالها أكثر من دولة أو شركة أو مزيج من الاثنين ومن النماذج الشائعة من هذا النوع من شركات البترول وبدائل الطاقة، شركات البتر وكيمياويات والأدوية وشركات إعادة التأمين.

2. أهم خصائص الشركات متعددة الجنسيات:¹

✓ **الضخامة:** تمتاز هذه الشركات بضخامة حجمها والذي يمكن قياسه من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها رقم مبيعات هذه الشركات (رقم الأعمال) والذي يعتبر من أهم المؤشرات المعبرة عن ضخامة هذه الشركات أو من خلال قيمة الدخل الإجمالي لهذه الشركات.

✓ **تنوع الأنشطة:** لا تقتصر الشركة متعددة الجنسية على إنتاج سلعة واحدة رئيسية تصطبح أحيانا بمنتجات ثانوية وعلى العكس تتعدد منتجاتها وذلك من أنشطة متعددة ومتنوعة، والدافع الحقيقي لهذا التنوع هو رغبة الإدارة العليا من التدني باحتمالات الخسارة فهي إن خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى

✓ **الانتشار الجغرافي:** حيث تنتشر في عدد كبير جدا من البلدان مع تنوع نشاطها وفروعها، تتميز هذه الشركات بكبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق وفروع وشركات تابعة في أنحاء العالم.

✓ **الاعتماد على المدخرات العالمية:** ويأتي ذلك من أن كل الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحد ثم تسعى كل شركة من هذه الشركات إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق.

✓ **المزايا الاحتكارية:** تتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية، وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الغالب.

¹ - كريم نعمة، أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

ثالثا: الاستثمار في المناطق الحرة

تعتبر المناطق الحرة جزءا من إقليم دولة معينة لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك ويسمح في داخل المنطقة الحرة بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة ويتم فيها تداول البضائع المحلية أو الخارجية، وتجري عليها بعض العمليات الصناعية.¹

وتدل التجارب العملية في هذا المجال إلى أن المناطق الحرة تساعد على:

- ✓ جلب المستثمر الأجنبي وتدعيم خبرات الدولة في الحقل التكنولوجي ومن ثم جلب العملة الصعبة، إحداهن المزيد من فرص العمل وتوفير فرص أكبر لتكوين الشباب.
- ✓ تنشيط الاقتصاد الوطني في جميع مجالاته ودوجه في الاقتصاد العالمي. إلا أن المناطق الحرة لا تخلو من بعض السلبيات، من بينها:
- ✓ زحف المؤسسات المتواجدة بالإقليم الجمركي العام للدولة إلى المنطقة الاقتصادية الحرة المتواجدة بها أو مناطق حرة متواجدة بدول أخرى الأمر الذي قد يغير من النسيج الاقتصادي للدولة تجاريا وصناعيا، ماليا، خدماتيا.
- ✓ صعوبة ممارسة وتتبع الضريبة داخل المنطقة الاقتصادية الحرة خاصة بدول التي لا تقر الإعفاء الكامل لها بفعل حملة من الأسباب منها أن المؤسسة تقوم بعرض منتجاتها في الأسواق الدولية بأسعار مرتفعة في حين أن الأسعار التي تعمل بها عادة ما تكون منخفضة الأمر الذي يؤمنها من تخفيض العبء الضريبي إلى حدوده القصوى.

رابعا: مشروعات وعمليات التجميع

تكون هذه المشروعات على شكل اتفاقية بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي حيث يقوم هذا الأخير بتزويد الطرف الأول بمكونات منتج معين لتجميعها كي تصبح منتجا نهائيا تام الصنع وفي بعض الحالات وخاصة الدول النامية يقوم الطرف الأجنبي بتقييم الخبرة أو المعرفة اللازمة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين وصيانة التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد متفق عليه.

¹ - أنور عبد الخالق، محمد عباس، المناطق الحرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، مصر، 1978، ص 97.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

حاولت العديد من النظريات الاقتصادية سواءً التقليدية منها أو الحديثة لتفسير انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة وبهذا الصدد سنقوم بعرض النظريات الأكثر شيوعاً وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق الحقيقي في تحليل تطور نظرية التبادل الدولي، ومن أهم روادها آدم سميث ودافيد ريكاردو، وجون ستوارت ميل وغيرهم الذين كان لهم الفضل في ذلك تبعاً للنظريات الميزة النسبية، الميزة المطلقة، القيم الدولية، وكامتداد لنظرية "الميزة المطلقة"، قام انتقاده لنظرية الميزة النسبية لآدم سميث.¹ مبدأ الميزة النسبية ينص على أن كل بلد سيتخصص في إنتاج وتصدير تلك السلع التي يمكنه أن ينتجها بتكلفة منخفضة نسبياً (التي يكون فيها أكثر كفاءة نسبياً من البلاد الأخرى).

وبالتالي مبدأ الميزة النسبية هو أساس قيام التبادل الدولي بين الدول هذا من جهة، ومن جهة أخرى هو وسيلة تعظيم المنافع بحسب ما جاء في مضمون النظرية. لكن هذه النظرية بشكل عام، لاقت انتقادات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ اعتمادها على فرضية عدم إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول، مع أنه واقعياً هناك حركية انتقالها وخاصة حركية رأس المال.
- ✓ الطابع السكاني الذي تميزت به بحيث تم اعتبار أن الميزة النسبية ثابتة، والواقع أثبت عكس ذلك بحيث قد نجد دولة حالياً تتميز بالميزة النسبية ومستقبلاً يحتمل أن تفتقر لها.
- ✓ الغموض التي اكتنفها من حيث أنها لم توضح الأسباب اختلاف هذه الميزة المختلفة وعدم تمكنها من تقدير نسبة التبادل الدولي.
- ✓ برزت واقعياً كنظرية مفسرة لكيفية قيام التبادل الدولي، ولم تجسد لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ - صابور خيرة وبن مزيان فاطمة الزهراء، الاستثمار الأجنبي في الجزائر وحواضه، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية، المركز الجامعي يحي فارس، المدينة، 2006-2007، ص 22.

✓ وعلى الرغم من وجود بعض أوجه النقص في النظرية إلا أن العديد من الاقتصاديين المعاصرين ما يزالون يدافعون عنها حيث يعتبرونها حصنا للدفاع عن قضية حرية التجارة الدولية.

ثانيا: عوامل الإنتاج في النظرية الاقتصادية

لقد ساهم نموذج Hecksher-Ohlin، الخاص بالتجارة الدولية في بناء قاعدة للتحليل الأولية للاستثمارات الدولية، إذ تتلخص مساهمة هذا النموذج في كون أن الدول تتبادل المنتجات بناء على مزاياها النسبية المتعلقة أو الناجمة على مخصصات عوامل الإنتاج فيما بينها، حيث يتخصص كل بلد في إنتاج و تصدير السلع الكثيفة استخدام عامل الإنتاج الأكثر وفرة لديه نسبيا ومع مرور الوقت، يؤدي التبادل الدولي إلى تعادل أثمان عوامل الإنتاج بين كل بلد، إذ لا يكون أي وجود للاستثمار الأجنبي المباشر بالنظر إلى عدم قابلية عوامل الإنتاج للانتقال دوليا وعلى إثر ذلك، فإن الموقع الجغرافي الخاص بالشركة (والذي يرتبط بتوفر مخصصات معينة لعوامل الإنتاج) هو الذي يحدد مدى وجود الميزة النسبية من عدمه. كما أن الفارق في تكلفة رأس المال بين البلدان الوفيرة عنصر رأس المال والبلدان ذات الندرة في هذا العنصر من شأنه التأثير على عائد أو ثمن هذا العنصر (رأس المال)، وبالتالي فإن البلدان ذات الوفرة في عنصر رأس المال تتحمل تكاليف أقل من البلدان ذات الندرة في هذا العنصر والتي تستخدم رأس المال بتكلفة مرتفعة بسبب ندرته، ومن ثم فإن حركة رؤوس الأموال تتجه من دول الشمال إلى دول الجنوب.¹

كذلك، فإن النظريات المبنية على الوفرة أو المخصصات النسبية لعوامل الإنتاج تسمح بتفسير حركات الاستثمارات المباشرة العمودية الهادفة إلى إدماج فرع إنتاجي بحاجة إلى مزج واستخدام عوامل إنتاج مختلفة التوزيع جغرافيا.

غير أن هذه النظرية لا تقدم جوابا مناسباً بخصوص محددات حركات الاستثمارات المباشرة الأفقية والتي تنطوي على تدويل إنتاج السلع المماثلة في اقتصاديات ذات مخصصات أو وفرة نسبية متقاربة في عوامل الإنتاج وكذا عوامل الإنتاج وكذا في ظل التوحيد أو التماثل فيما يخص الحواجز الجمركية.

¹ - عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 110.

قام Linder (1961) بإدراج عامل الطلب كعنصر بالغ الأهمية في تفسير التبادلات الدولية للسلع المصنوعة، فالبلد لا يمكنه أن يصدر سلعة إلا إذا كان أساسا عليها طلب في السوق الداخلي، في حين تكون البلدان الأخرى والتي تتشابه من حيث مستوى وهيكل الطلب، هي البلدان الوحيدة القادرة على الاستيراد من البلد الأول. حيث لا يفسر هذا النموذج فقط الأسباب الكامنة وراء التبادل وإنما يفسر أيضا الاستثمار المباشر الذي يتم بين البلدان المصنعة التي تتشابه من حيث هيكل طلبها، في حين يبدو هذا التبادل والاستثمار جد ضئيل بين الدول المصنعة وغير المصنعة.¹

وأياضا، فإن كل عناصر المنافسة الاحتكارية تكون ممزوجة في نظرية التبادل وذلك كقوى خالقة للتبادل، كما أن التقنيات الأفضل للإنتاج واقتصاديات السلم (Economies of scales) هي أيضا مصدر للميزة النسبية، وفي هذا الصدد قام posner (1961) بتبيين أن البلد المبتكر (للمنتجات والتقنيات الحديثة) يبدأ في الاستفادة خلال وقت معين من المزايا الاحتكارية، كما تتجه صادراته نحو الارتفاع طالما استمرت الفترة بين ابتكاره وتقليد هذا الابتكار من طرف بلد آخر.²

ثالثا: نظرية التحركات الدولية لرأس المال

تبنى هذه النظرية على افتراض المنافسة الكاملة، وتفسر الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها تحركات لرأس المال من خلال اختلافات أسعار الفائدة بين الدول، فالاستثمار المباشر هو نتيجة لانتقال رأس المال من الدول ذات معدلات الفوائد المنخفضة إلى الدول ذات معدلات الفوائد المرتفعة، وينبع هذا الرأي من فكرة مؤداها أنه عند تنفيذ القرارات الاستثمارية فإن الشركات بين الفوائد الحدية المتوقعة لرأس المال وبين تكلفته الحدية المتوقعة في الخارج أعلى منها في الدولة الأم وبافتراض أن التكلفة الحدية متساوية فهنا وجد حافز الاستثمار في الخارج عنه في الدولة الأم.³

¹ - عبد القادر ناصور، مرجع سابق، ص 111.

² - عبد القادر ناصور، مرجع سابق، ص 111.

³ - رضا عبد السلام، الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق، المكتبة العصرية، مصر، 2003، ص 38.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: نظرية دورة حياة المنتج

يعد نموذج دورة حياة المنتج والذي طوره الاقتصادي Vernon سنة 1966 التفسير الديناميكي الأول للعلاقة بين التجارة والاستثمار المباشر، وذلك بمزج عناصر وأفكار الاقتصاد الصناعي والاقتصاد الدولي في نفس الوقت، بحيث دجت منهجية البحث هاته العامل التكنولوجي في نظرية التدخيل أو التوطن (Theory of Location).¹

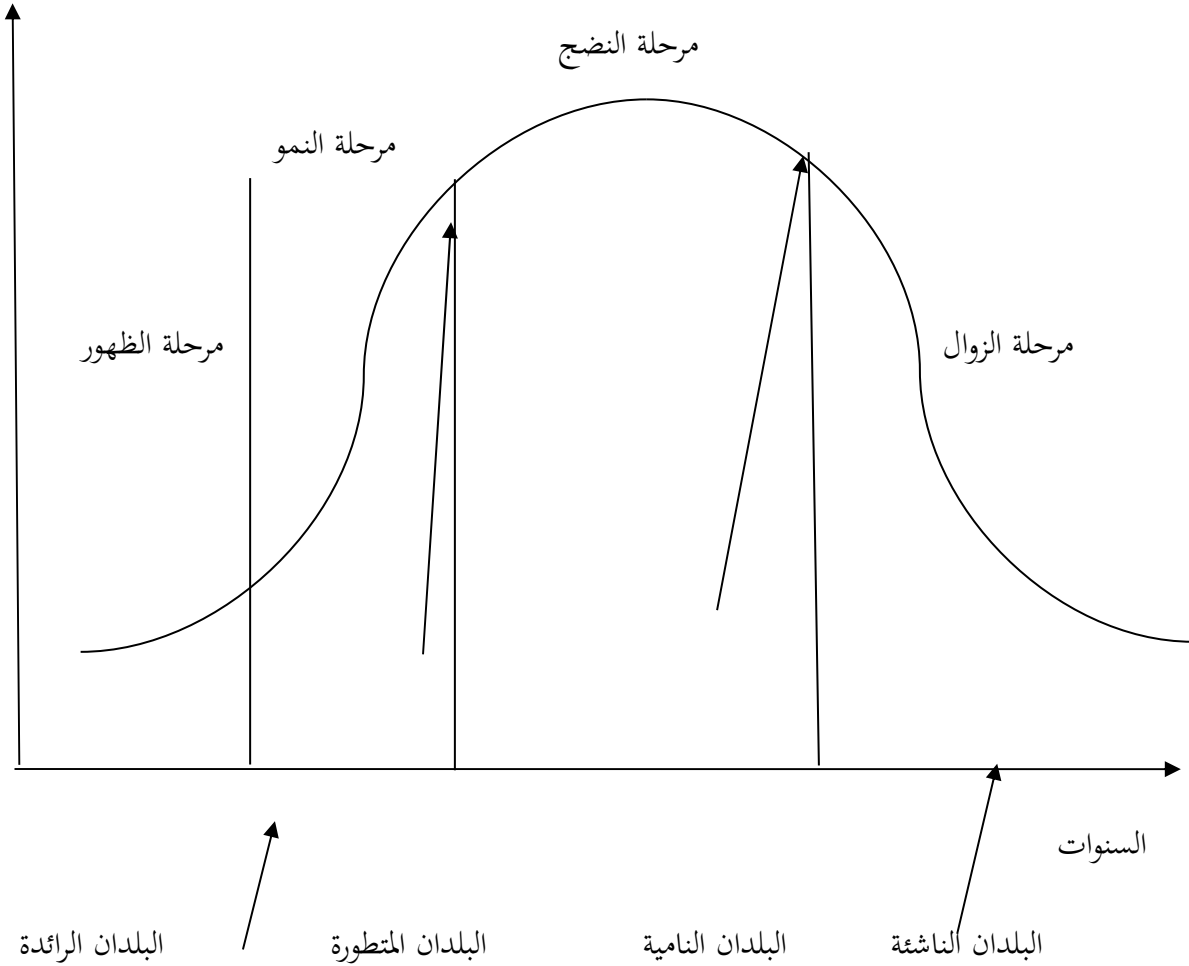
إن نظرية دورة حياة المنتج كان قد رسمها Hirsch (1965) أولا قبل أن يلخصها Vernon سنة 1966 حيث قدمت النظرية أولا تحليل شاملا لتدويل الإنتاج على مراحل متتالية. فبدأها للعوامل المهمة، التي تسمح بشرح توطن الشركات ذات التفوق التكنولوجي في الخارج، فإن لهذه النظرية الفضل في التنبؤ وتبيين التوطن في الخارج أولا باتجاه البلدان "المقلدة الأولى" ثم باتجاه البلدان "المقلدة المتأخرة" حيث تركز هذه النظرية على فكرتين أساسيتين:

- ✓ إن حياة منتج ما تخضع إلى دورة (تتغير بحسب نوع المنتج) وذلك من ظهوره إلى زواله.
 - ✓ للدول المصنعة احتكار تكنولوجي (ناجم أساسا عن نفقات عمليات البحث والتطوير (R&D) كما لها أيضا ميزة ذات بعد استراتيجي.
 - ✓ فتشبهها بالدورة البيولوجية، حسب Vernon، فإن حياة منتج ما بدءا من ظهوره في السوق تمر عبر أربع مراحل متتالية:
 - ✓ مرحلة المنتج الجديد (الظهور) -مرحلة النمو -مرحلة النضج -مرحلة الزوال
- حيث تتحدد هذه المراحل بمدى تطور منحى الطلب وكذا بمستوى التكنولوجيا.
- حيث يمثل الشكل التالي مراحل دورة حياة المنتج:

¹ - عبد القادر ناصور، مرجع سابق، ص 119.

الشكل (01-01) مراحل دورة حياة المنتج الدولي

التكاليف



المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الدار الجامعية الجديدة،

مصر، 2003، ص 401.

مرحلة الظهور:

تتعلق المرحلة الأولى لظهور المنتج بالإبداع، كارتباط بمستوى نشاط البحث، حيث تليها عملية إطلاق المنتج الجديد في السوق. كما أن التطبيق الصناعي للإبداع يتعلق أولاً بإنجاز النماذج الأصلية و إيداع براءات الاختراع فعند هذا المستوى، تكون التكاليف الناجمة عند البحث مرتفعة جداً. إضافة إلى ذلك يكون في هذه المرحلة عدد الشركات ذات الأسبقية في طرح المنتج الجديد محدود مما يجعل السوق في وضع احتكاري، كما يتصف المنتج بسعره المرتفع نتيجة لكثافة تكنولوجيته، إذ يسوق أولاً في الأسواق المحلية "الواسعة" للبلدان المتقدمة وذلك بفضل تمتع مستهلكيها بمتوسط دخول عالية تسمح لهم باقتناء هذا المنتج، كما لا يوجد في هذه المرحلة أي استثمار أجنبي مباشر تقوم به الشركات.¹

مرحلة النمو:

يستمر المنتج في مرحلته الثانية في النمو والارتفاع التدريجي للكميات المنتجة منه لا سيما في البلدان الرائدة (على غرار الولايات المتحدة الأمريكية) وذلك بفضل انتشار المنتج على المستوى الدولي وبداية الطلب الكبير عليه و بالأخص في الدول ذات هيكل الطلب المتقارب (الدول الوسيطة)، حيث تتحقق اقتصاديات السلم و الإنتاج الكثيف في ذات المرحلة بفضل احتكار الشركة الرائدة لإنتاج وتسويق هذا المنتج مما يسمح لها بتخفيض تكاليف إنتاجها أكثر فأكثر و من ثم تظل مهيمنة على السوق حتى مع بداية ظهور شركات من بلدان متقدمة أخرى تنتج ذات المنتج، غير أن مستوى تنافسيتها لا يصل إلى مستوى تنافسية الشركة الرائدة في هذه المرحلة.

مرحلة النضج:

يصل المنتج في هذه المرحلة إلى حدوده القصوى لعملية الإنتاج ويتحقق الإشباع لصالح مستهلكي البلد الرائد بفضل انخفاض تكاليف البحث والتطوير وكذا التكاليف الإجمالية للإنتاج إلى مستويات أدنى، وبالمقابل تبدأ المنافسة في السوق الدولي بالظهور بعد تمكن العديد من البلدان المتقدمة بإنتاج أو تقليد المنتج بتكاليف أقل نوعاً ما وبمميزات إضافية إجمالاً. مما يدفع بالشركة الرائدة إلى توطين نشاطها الإنتاجي في الخارج ومن ثم يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما في بعض البلدان النامية، وذلك كمحاولة لتفادي الشركات الرائدة المصدرة

¹ - عبد القادر ناصور، مرجع سابق، ص 121.

للحواجز والرسوم الجمركية وكذا للتقرب أكثر من الأسواق التي أنشأتها في السابق بعد صادراتها بسبب تمكن الدول المتقدمة من إنتاج المنتج وبدأ بعض البلدان الناشئة إنتاج المنتج أيضا، ومن ثم تبدأ المبيعات في الانكماش والتدهور وتفقد بذلك الشركة الرائد وميزاتها التنافسية.

مرحلة الزوال:

في هذه المرحلة يبلغ مسار الإنتاج حدوده القصوى، حيث يصبح المنتج معياريا ومعروف في أوساط المستهلكين والمنتجين من مختلف الشركات وعند هذا المستوى تصبح التكنولوجيا سهلة المنال، في حين يتجه المنتج إلى استخدام عنصر العمل أكثر، كما تتجه المنافسة عن طريق السعر وتزداد المرونة السعرية، أما في الأسواق الخارجية، فتبدأ الشركات الأجنبية في تقليد المنتج كما يمكن للبلد الرائد والمبتكر للمنتج استيراد هذا المنتج نظرا لانخفاض سعره في الخارج وغطية طرق إنتاجه والتكنولوجيا المستخدمة لذلك. حيث تسعى شركات البلد الرائد في هذه المرحلة إلى التفكير في ابتكار منتج جديد تعيد به الكرة من جديد.

وأخيرا فعندما يستعد لوصول منتج جديد، تنتهي هذه المرحلة، بزوال المنتج السابق خاصة من أسواق هذه البلدان في حين تشهد هذه المرحلة أيضا تدفقات معتبرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا سيما في البلدان الناشئة والبلدان النامية (بمجم أقل).¹

يخرج Vernon هذه المراحل الثلاثة من عمر المنتج بثلاث مستويات لتطور وتقدم البلدان من حيث العرض والطلب (أمريكا ودول متقدمة أخرى والدول النامية) وكذا بأربعة سلوكيات ماكرو اقتصادية (الإنتاج الاستهلاك، التبادل، والاستثمار في الخارج) وذلك لمنتج ما، حيث تشمل الخصائص المتعلقة بجانب العرض على البحث والتطوير (R&D) شدة رأس المال، شدة استخدام عنصر العمل وكذا مبدأ اقتصاديات، بحيث يتغير وزنها بحسب عمر المنتج، في حين تميل خصائص الطلب نحو مرونة السعر ومرونة الدخل حيث تكون المرونة الأولى ضعيفة بالنسبة للمنتج الجديد في حين تكون الثانية قوية، ثم ينعكس الوضع وذلك بمجرد انخفاض تدهور قيمة المنتج (عندما يصبح نمطيا).

وبالنظر إلى ما سبق، تكون عملية توطين الإنتاج في الخارج مرتبطة بالمزج الأمثل ما بين خصائص العرض وخصائص الطلب، فبالأخذ بعين الاعتبار تغير الخصائص التكنولوجية للمنتج خلال دورته، فإن المنتج

¹ - عبد القادر ناصور، مرجع سابق، ص 122.

الكثيف في استخدام عنصر البحث والتطوير (R&D) يصبح شديد استخدام رأس المال ثم شديد استخدام عنصر العمل، وبالموازاة مع ذلك يتطور الطلب في البلدان الأخرى في حين تبدأ عملية إنتاج المنتج في التصور في هذه البلدان.

ثانياً: نظرية عدم كمال السوق

يعد Hymer (1960) أول من نوه بوجود "مزايا خاصة" يمكنها السماح للشركة بتجاوز المخاطر والتكاليف الملازمة لتدويل نشاطها الإنتاجي في بلد أجنبي معين. فبالوطن في الخارج، تخوض الشركة في محيط جديد حيث تكون عرضة لمخاطر تقلبات سعر الصرف وكذا لمصادفات اقتصادية واجتماعية سلبية، فعند ذلك يكون للشركة في توطين فرع إنتاجي في الخارج إمكانية التصدير أو تأجير ميزتها لمنتج أجنبي أو الخيار في الاستغلال عن طريق منح الرخصة.

يخصي Hymer الدوافع والأغراض الاقتصادية التي من شأنها تحفيز شركة ما على التوطن في الخارج والإنتاج بشكل مباشر عوضاً عن منح رخصة الإنتاج، وذلك كما يلي:¹

- ✓ ميزة الشركة الصعبة التحديد والتعريف وبالتالي المستحيلة البيع.
 - ✓ حالة عدم التأكد من عملية تحديد سعر بيع الميزة والمتعلقة بصعوبة حساب المداخل المحسومة أو المتوقعة عن تلك الميزة.
 - ✓ صعوبة التفاوض على سعر بيع الميزة ما بين الطرفين.
 - ✓ بالتوطن تكون الشركة على اتصال مباشر بالسوق الأجنبي وبالتالي تحصل على كافة المعلومات التي تسمح بتحديث منتجاتها وإيداع منتجات جديدة قصد تعزيز وضعها التنافسي.
- ويفضل Hymer الميزة الناجمة عن الإبداع (بالرجوع إلى خبرة الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية) بحيث تفضل الشركة التي طورت إبداع معين إتباع منهجها على المستوى الدولي سواء لأنه من الصعب إعطاء سعر أو قيمة لاختراعها، أو لأن الاختراع أو منحة الرخصة لا يوفر ضمانات حماية كافية للملكيتها الفكرية.

¹ - عبد القادر ناصور، نفس المرجع، ص 123.

وفي إطار التوسع في هذا التجليل أدمج (1969) Kindleberger، مفهوم "الميزة الخاصة" في ظل نموذج اقتصادي شامل للنقائص أو عدم الكمال (Imperfections).¹

فمختلف أنواع "الميزة الخاصة" أو "التنافسية" تكون مرتبطة بعدد معين من حالات عدم كمال الأسواق التي تستفيد منها الشركة للتوطن في الخارج، حيث تستغل خصوصا "ميزتها الاحتكارية" على الشركات المحلية. فطبيعة "ميزتها الاحتكارية" التي ينجم عنها الاستثمار الأجنبي المباشر قد حللها Kindleberger وفق أربعة أصناف لعدم كمال الأسواق:

- ✓ عدم الكمال أو النقائص في أسواق المنتجات، وبالأخص تميز المنتجات؛
 - ✓ النقائص في أسواق عوامل الإنتاج، وبالأساس في حماية براءات الاختراع والأسرار الصناعية؛
 - ✓ اقتصاديات السلم الداخلية أو الخارجية المستعملة (داخل الشركة وتلك المحققة في القطاع الذي يمكن الشركة من الاستفادة منه برفع إنتاجها)؛
 - ✓ السياسات الحكومية الخاصة بالتدخل في الأسواق والمشجعة لتوطن الشركات الأجنبية.
- وفي الأخير يمكن القول أن النموذج الاقتصادي العام لعدم الكمال لـ (Kindleberger) يندرج في أسلوب المنظمة الصناعية وذلك ضمن التيارات الكبرى لنظرية الاستثمار الأجنبي المباشر.

فبالنسبة لـ (1980) Lall، فإن العوامل التكنولوجية وعوامل تمييز المنتجات تعد كفيلا بتفسير توسع الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية في الخارج، في حين أن العوامل التكنولوجية المشتملة في نفس الوقت على البحث والتطوير (R&D) المتغير الخاص بتميز المنتج هو المحدد الأساسي لتعدد جنسيات الشركات الأمريكية.

¹ - عبد القادر ناصور، مرجع سابق، ص 123.

خلاصة الفصل الأول:

رغم اختلاف آراء المفكرين حول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن الأغلبية يقرون بأهميته ومساهمته في تطوير الدول وازدهارها خاصة في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة لا بد منها في معظم الدول.

بعد استعراضنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، والنظريات المفسرة له عبر العصور والأزمات. باعتبارها الحجر الأساس لدراسته وتطوره. أصبح من الواضح الآن، أن الاستثمار يعتبر كأحد المتغيرات الاقتصادية الكبرى، له بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية. وهو متغير خطير إذا لم يحسن استخدامه على أحسن وجه، باعتباره مرتبطاً أشد الارتباط بالدخل القومي، عن طريق الادخار الذي يعتبر مصدراً مهماً له وعن طريق الإنتاج باعتباره مؤثراً فيه، ويمثل من الناحية البنوية الجانب الأكثر أهمية في تراكم رأس المال. وبتحديد معنى الاستثمار، كعنصر رئيسي في التراكم، يستمد مصدر حركته من الفوائد الاقتصادية، ويأخذ في سير عمله أشكال توزيع متعددة، وهي المشكلة الكبيرة في السياسة الاقتصادية، التي تعتبر أساسية في التنمية الاقتصادية.

وما يمكن استنتاجه أيضاً من هذا الفصل، أن الهدف العام من الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف من وجهة نظر النظريات الاقتصادية الوضعية التي تحدد هدف الاستثمار على أساس تعظيم الأرباح بأقصى قدر ممكن.

الفصل الثاني:

توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد أزمة كوفيد-19

المبحث الأول: ماهية فيروس كورونا المستجد الذي تطور إلى جائحة عالمية

المطلب الأول: ما هو فيروس كورونا المستجد؟

المطلب الثاني: أعراض الإصابة بالفيروس وكيفية الوقاية منها

المبحث الثاني: حالة الاقتصاد العالمي قبيل أزمة جائحة كوفيد-19

المطلب الأول: توقعات نمو الاقتصاد العالمي خلال الفترة الممتدة ما بين 2018 و 2019

المطلب الثاني: التوسع يزداد ضعفا

المطلب الثالث: النمو العالمي مهياً للتراجع على المدى القصير

المطلب الرابع: ميزان المخاطر يرجح كفة التطورات السلبية

المطلب الخامس: أولويات السياسات

المبحث الثالث: الاستثمار العالمي في ظل أزمة جائحة كوفيد-19

المطلب الأول: صدمة جائحة "كوفيد-19" وآثارها على الاقتصاد والاستثمار العالميين

المطلب الثاني: آثار جائحة "كوفيد-19" على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية

المطلب الثالث: تداعيات "كوفيد-19" على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

في العالم العربي

المطلب الرابع: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

المبحث الرابع: آفاق الاقتصاد و الاستثمار العالمي ما بعد أزمة جائحة كوفيد-19

خلاصة الفصل الثاني

تمهيد

عانت تدفقات الاستثمار العابر للدول من تباطؤ ملحوظ منذ مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، حيث لم تتعافى كلياً من آثار هذه الأزمة والتباطؤ الاقتصادي الذي تلاها، وكذلك من تراجع التوجه نحو العولمة، والإجراءات التي اتبعتها بعض الدول الرئيسية من أجل تشجيع الاستثمار في الداخل وتقليص خروج الاستثمارات للخارج، وذلك في إطار سياسات شعبية تركز على أن مكاسب التجارة والاستثمار العالميين غير قابلة لنفع الجميع وأنها تمثل ناتج معادلة ذات مجموع صفري (أي أن مكاسب أحد الأطراف لا يأتي إلا بخسارة الطرف الثاني).

وجاءت جائحة “كوفيد-19” لتعزيز هذا التوجه السلبي، وتضاعف من الاتجاه التراجعي للاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل. وتقدر منظمة الأنكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، في تقريرها الأخير لعام 2020 عن الاستثمار العالمي، أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة تصل إلى 40% عام 2020، وذلك مقارنة بمستواها الذي بلغ 1.54 تريليون دولار عام 2019، بما سيجعل الاستثمار الأجنبي المباشر يصل إلى أقل من 1 تريليون دولار للمرة الأولى منذ عام 2005.

كما تتوقع المنظمة أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تتراوح بين 5 و10% خلال عام 2021، بما يجعل المستوى المتوقع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية عام 2021 منخفضة بنسبة 60% عن المستوى المتحقق عام 2015، أي هبوط من 2 تريليون دولار إلى أقل من 900 مليار دولار خلال الفترة المذكورة. أما بالنسبة لتوقعات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لما بعد 2021، فهي تتسم بدرجة عالية من عدم التيقن، حيث ستعتمد على الشكل الذي ستأخذه عملية عودة الاقتصاد العالمي للوضع الطبيعي “الجديد”، وعلى توجه السياسات الاقتصادية للدول الرئيسية، فإذا دامت مرحلة التباطؤ الاقتصادي لفترة طويلة نسبياً، أي في حالة أخذ منحنى النشاط الاقتصادي شكل حرف “U”، فإن ذلك سيدعم بقاء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية عند مستوى يقل بكثير عن مستواه عام 2019.

وتقوم هذه الدراسة بتقييم وضع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بعد جائحة “كوفيد-19”، حيث تستعرض التوجه العام المتوقع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً وإقليمياً، مع تناول العوامل المؤثرة عليها، مثل الأرباح المتوقعة للشركات العالمية، والسياسات المتبعة الخاصة بالاستثمار الأجنبي في الاقتصاديات الرئيسية.

الفصل الثاني===== توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد أزمة كوفيد-19

كما تتناول بالتحليل العناصر الرئيسية لهذه التدفقات: مثل الاستثمار الجديد، وعمليات الدمج والاستحواذ. وتعمل الدراسة، أخيراً، على تقديم بعض الخلاصات والتوصيات بخصوص مستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر لمرحلة جائحة “كوفيد-19” وما بعدها. وعليه تكون دراسة هذا الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الأول** ويتطرق إلى ماهية فيروس كورونا المستجد الذي تطور إلى جائحة عالمية
- **المبحث الثاني** ويتطرق إلى حالة الاقتصاد العالمي قبيل أزمة جائحة كوفيد-19.
- **المبحث الثالث** ويتطرق إلى الاستثمار العالمي في ظل أزمة جائحة كوفيد-19.
- **المبحث الرابع** ونتطرق فيه إلى آفاق الاقتصاد والاستثمار العالميين ما بعد أزمة جائحة كوفيد-19.

المبحث الأول: ماهية فيروس كورونا المستجد الذي تطور إلى جائحة عالمية¹

المطلب الأول : ما هو فيروس كورونا المستجد؟

تعد فيروسات كورونا فصيلة كبيرة من الفيروسات التي تسبب اعتلالات متنوعة بين الزكام وأمراض أكثر وخامة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS-CoV) ، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (SARS-CoV). (SARS-CoV) ويُمثّل فيروس كورونا المستجد (nCoV) سلالة جديدة لم يسبق تحديدها لدى البشر من قبل.

وتعد فيروسات كورونا حيوانية المصدر، ويعني ذلك أنها تنتقل بين الحيوانات والبشر. وتوصّلت الاستقصاءات المستفيضة إلى أنّ فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس) قد انتقل من سنانير الزباد إلى البشر، بينما انتقل فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية من الجمال الوحيدة السنام إلى البشر. وينتشر العديد من فيروسات كورونا المعروفة بين الحيوانات، ولم تُصيب البشر بعد.

مرض فيروس كورونا 2019 بالإنجليزية: Corona virus disease 2019 ، أو كوفيد-19 (COVID-19) باختصار، ويُعرف أيضًا باسم المرض التنفسي الحاد المرتبط بفيروس كورونا المستجد 2019، هو مرضٌ تنفسي إثنائي حيواني المنشأ، يُسببه فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارس كوف 2). هذا الفيروس قريبٌ جدًا من فيروس سارس. اكتُشف الفيروس المستجد لأول مرة في مدينة ووهان الصينية عام 2019، وانتشر حول العالم منذ ذلك الوقت مسببًا جائحة فيروس كورونا العالمية. ومنذ بداية الجائحة ولغاية اليوم، تم الإبلاغ عن أكثر من 182,420,108 مليون إصابة بفيروس كورونا في كافة دول العالم، مما أدى إلى أكثر من 3,950,309 مليون حالة وفاة. وتُقدر نسبة عدد الوفيات إلى عدد الإصابات المشخصة بنحو 3.4% لكنها تختلف تبعًا للعمر ووجود أمراض أخرى.

المطلب الثاني: أعراض الإصابة بالفيروس وكيفية الوقاية منها

تتضمن الأعراض الشائعة للمرض الحمى والسعال وضيق النفس، أما الآلام العضلية وإنتاج القشع وألم الحلق فليست أعراضًا شائعة. في حين تسلك معظم الإصابات مسارًا حميدًا قليل الأعراض، يتطور عدد منها إلى أشكال أكثر خطورة مثل ذات الرئة الشديدة والاختلال العضوي المتعدد. في حين أن غالبية الحالات المصابة

¹ - منظمة الصحة العالمية ، مستجدات الجائحة، جوان 2021.

الفصل الثاني===== توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد أزمة كوفيد-19

تعاين من أعراض خفيفة، لكن المصابين بمتلازمة الضائقة التنفسية الحادة (ARDS) قد يعانون من فشل في عدد من الأعضاء، وصدمة إنتانية، وجلطات دموية. تتراوح المدة الزمنية الفاصلة بين التعرض للفيروس وبداية الأعراض من يومين إلى 14 يومًا، بمعدل وسطي هو خمسة أيام. لوحظ ضرر طويل الأمد للأعضاء (على وجه الخصوص الرئتين والقلب)، وهناك قلق بشأن عدد كبير من المرضى الذين تعافوا من المرحلة الحادة من المرض ولكنهم ما زالوا يعانون من مجموعة من الأعراض - بما في ذلك الإرهاق الشديد وفقدان الذاكرة والمشكلات الإدراكية الأخرى، وحمى خفيفة وضعف العضلات وضيق التنفس، وأعراض أخرى - لعدة أشهر بعد الشفاء.

ينتشر الفيروس في العادة بين الأشخاص أثناء الاتصال الوثيق بينهم، غالبًا عبر قطرات صغيرة من الرذاذ تنتج عن طريق السعال والعطس والتحدث. تسقط هذه القطرات عادةً على الأرض أو على الأسطح بدلًا من السفر عبر الهواء لمسافات طويلة. في الحالات الأقل شيوعًا، قد يصاب بعض الأشخاص بالمرض عن طريق لمس الأسطح الملوثة ثم لمس وجههم. يكون الفيروس أكثر قابلية للعدوى خلال الأيام الثلاثة الأولى بعد ظهور الأعراض، على الرغم من أن للعدوى ممكن ان تحدث قبل ظهور هذه الأعراض ومن أشخاص لا تظهر عليهم أعراض المرض. بالإضافة إلى ذلك، يوصى باستخدام غطاء الوجه لأولئك الذين يشكون في أن لديهم الفيروس والذين يقدمون الرعاية لهم. تتعارض توصيات تغطية الوجه التي يستخدمها الناس، مع توصية بعض السلطات لهم، بعضهم ضدهم، والبعض الآخر ينصحهم باستخدامها. هناك أدلة محدودة على أو ضد استخدام الأقنعة (الطبية أو غيرها) من قبل الأفراد المعافين في مجتمعنا. فتنقل العدوى عادة من شخص إلى آخر بالقطرات التنفسية الناتجة عن السعال أو العطاس. تتراوح المدة الزمنية الفاصلة بين التعرض للفيروس وبداية الأعراض من يومين إلى 14 يومًا، بمعدل وسطي هو خمسة أيام. طريقة التشخيص المعيارية هي إجراء مسحة (PCR) مأخوذة من البلعوم الأنفي أو من الحلق. يمكن تشخيص الإصابة أيضًا من خلال جمع الأعراض وعوامل الخطر مع التصوير المقطعي الحوسب للصدر الذي يبدي علامات ذات الرئة.

تتضمن الإجراءات الهادفة إلى منع العدوى غسل اليدين بشكل متكرر والتباعد الاجتماعي (المحافظة على مسافة كافية بين الأفراد). و تجنب لمس الوجه. يُنصح بارتداء الأقنعة الطبية لمن يُشتبه بحملهم للفيروس وللأشخاص الذين يعتنون بهم بينما لا يُنصح عامة الشعب بارتدائها. فيما يخص الوقت الحالي، توصي كل من مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها (CDC) ومنظمة الصحة العالمية الآن بارتداء الأقنعة لعامة الناس في الأماكن العامة، (على الرغم من أن كلتا المنظمتين أبلغتا بعكس ذلك تمامًا في بداية اندلاع الوباء). قد يكون هذا التغيير قد أثار الحيرة بين عامة الناس حول فائدة الأقنعة. لكن خبراء الصحة يقولون أن الدليل أصبح واضحاً على

الفصل الثاني===== توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد أزمة كوفيد-19

أن الأقنعة يمكن أن تساعد في منع انتشار الجائحة وأنه كلما زاد عدد الأشخاص الذين يرتدون الأقنعة، كان ذلك أفضل. لا يجب ارتداء الأقنعة للأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنتين (أو حتى خمس سنوات) أو أي شخص يعاني من صعوبة في التنفس أو أي شخص عاجز أو غير قادر على إزالة القناع دون مساعدة وبعض الحالات الخاصة الأخرى.

يوجد الآن لقاح لفيروس كورونا أبرزها : لقاح اوكسفورد، واسترازينيكا، ولقاح فايزر- بيونتك.

أعلنت منظمة الصحة العالمية اعتبار تفشي فيروس كورونا 2019-2020 جائحة عالمية وحالة طوارئ الصحة العامة محل الاهتمام الدولي. وُجدت أدلة على الانتشار المحلي للمرض في الأقاليم الست التابعة لمنظمة الصحة العالمية.

المبحث الثاني : حالة الاقتصاد العالمي قبيل أزمة جائحة كوفيد-19²

المطلب الأول: توقعات نمو الاقتصاد العالمي خلال الفترة الممتدة ما بين 2018 و 2019

منذ عام مضى، كان النشاط الاقتصادي يتحرك بمعدل سريع في كل مناطق العالم تقريبا، وكان يُتوقع للاقتصاد العالمي أن ينمو بمعدل 3,9% في عامي 2018 و 2019. وبعد مرور عام، تغيرت أمور كثيرة: فتصاعدت التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والضغط الاقتصادي الكلية في الأرجنتين وتركيا، والاضطرابات في قطاع صناعة السيارات في ألمانيا، وتشديد سياسات الائتمان في الصين، وتضييق الأوضاع المالية إلى جانب عودة السياسة النقدية إلى طبيعتها في الاقتصادات المتقدمة الكبرى، كل هذا ساهم في إضعاف التوسع العالمي إلى حد كبير، وخاصة في النصف الثاني من 2018. ومع ما تشير إليه التوقعات من استمرار هذا الضعف في النصف الأول من 2019، يتوقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي انخفاض النمو في 2019 في 70% من الاقتصاد العالمي. وكان النمو العالمي قد بلغ ذروة قاربت 4% في 2017، ثم انخفض إلى 3,6% في 2018، ومن المتوقع أن يزداد انخفاضا إلى 3,3% في 2019. وبالرغم من أن التوسع العالمي بمعدل 3,3% لا يزال معقولا، فإن الآفاق محفوفة بتحديات جسيمة بالنسبة لكثير من البلدان، مع قدر كبير من عدم اليقين على المدى القصير، وخاصة مع اقتراب معدلات نمو الاقتصادات المتقدمة من مستوياتها الممكنة المحدود على المدى الطويل.

ورغم الخطى الواهنة التي بدأ بها عام 2019، فمن المتوقع حدوث انتعاش في النصف الثاني من العام، يدعمه التيسير الكبير لسياسات الاقتصادات الكبرى والذي أمكن تحقيقه بفضل غياب الضغوط التضخمية رغم سد فجوات الناتج. واستجابة لزيادة المخاطر العالمية، أوقف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أي زيادات في أسعار الفائدة وأشار إلى عدم إجراء أي زيادة في الفترة المتبقية من العام. وتحول كل من البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان وبنك إنجلترا نحو اتخاذ موقف أكثر تيسيرا. وعززت الصين إجراءات التنشيط المالي والنقدي لمواجهة التأثير السلبي الناجم عن التعريفات التجارية.

² - تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية -تقرير الاستثمار العالمي 2020- الإنتاج الدولي بعد الجائحة. طبعة الذكرى السنوية الثلاثين.

الفصل الثاني===== توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد أزمة كوفيد-19

وعلاوة على ذلك، هدأت التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين مع ظهور بوادر تشير إلى اتفاق تجاري وشيك.

وساعدت هذه الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات في الحد من ضيق الأوضاع المالية بدرجات متفاوتة بين البلدان. وشهدت الأسواق الصاعدة استئناف تدفقات الحافظة، وتراجع تكاليف القروض السيادية، وارتفاع عملاتها أمام الدولار. وبينما كان تحسن الأوضاع في الأسواق المالية سريعاً، فإن التحسن في الاقتصاد العيني لم يتحقق بعد. ولا تزال الإجراءات المتعلقة بالإنتاج الصناعي والاستثمار ضعيفة في معظم الاقتصاديات المتقدمة والصاعدة، كما أن التجارة العالمية لم تتعافى بعد.

ومع التحسن المرتقب في النصف الثاني من 2019، يُتوقع عودة النمو الاقتصادي العالمي إلى معدل 3,6% في عام 2020. وتعتمد هذه العودة على حدوث تعافٍ في الأرجنتين وتركيا وبعض التحسن في مجموعة من اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية الأخرى الواقعة تحت ضغوط، ومن ثم فهي محاطة بقدر كبير من عدم اليقين. وفيما بعد 2020، سيستقر النمو في مستوى 3,5% تقريباً، بدعم أساسي من النمو في الصين والهند وزيادة وزنيهما في الدخل العالمي. وفي الاقتصاديات المتقدمة، سيواصل النمو تباطؤه التدريجي مع انحسار أثر إجراءات التنشيط المالي في الولايات المتحدة وميل النمو في هذه المجموعة نحو مستواه الممكن المحدود، نظراً لاتجاهات الشيخوخة وانخفاض نمو الإنتاجية. أما النمو في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية فسوف يستقر في مستوى 5% تقريباً، مع تفاوت كبير بين البلدان نظراً لضعف الآفاق المتوقعة لبعضها بسبب انخفاض أسعار السلع الأولية والصراعات الأهلية.

الشكل الثاني: توقعات النمو للفترة 2018-2019.



المصدر: صندوق النقد الدولي أبريل 2019 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

ولا تزال الآفاق مواتية بوجه عام، لكن مخاطر التطورات السلبية كثيرة. فهناك حالة من الهدنة غير المستقرة بشأن السياسة التجارية، إذ يمكن أن تشتعل التوترات من جديد وتمتد إلى مجالات أخرى (مثل صناعة السيارات) مع ما يسببه ذلك من اضطرابات كبيرة في سلاسل التوريد العالمية. وقد يشهد النمو في الصين تطورات سلبية مفاجئة، ولا تزال المخاطر المحيطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عالية. وفي مواجهة مواطن الضعف المالي الكبيرة المقترنة بارتفاع ديون القطاعين الخاص والعام في العديد من البلدان، بما فيها مخاطر الدخول في حلقة من الدمار المتبادل بين الكيانات السيادية

الفصل الثاني===== توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد أزمة كوفيد-19

والبنوك (على غرار ما حدث في إيطاليا)، قد يحدث تغير سريع في الأوضاع المالية لأسباب مثل المرور بمرحلة من تجنب المخاطر أو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق.

ومع التوسع الضعيف المتوقع لأجزاء مهمة من العالم، قد يؤدي تحقق هذه المخاطر السلبية إلى تفاقم الآفاق بدرجة حادة. ويمكن أن يحدث ذلك في وقت يكون فيه حيز التصرف محدودا أمام السياسة النقدية التقليدية وسياسة المالية العامة بحيث يتعذر اتخاذ إجراءات ناجعة في هذا الخصوص. وبالتالي، يتحتم تلافي أخطاء السياسات باهظة التكلفة. وينبغي لصناع السياسات أن يعملوا على أساس من التعاون للمساعدة على ضمان عدم تراجع الاستثمار نتيجة لعدم اليقين المحيط بالسياسات. وسيكون على سياسة المالية العامة أن تتعامل مع المفاضلات المتاحة بين دعم الطلب وضمن بقاء الدين العام على مسار يمكن تحمله، وسيتوقف المزيج الأمثل على ظروف كل بلد على حدة. وينبغي أن تعالج سياسات القطاع المالي مواطن الضعف بصورة استباقية عن طريق استخدام أدوات السلامة الاحترازية الكلية على نطاق واسع. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تسعى البلدان منخفضة الدخل المصدرة للسلع الأولية إلى تنويع أنشطتها بعيدا عن السلع الأولية نظرا لضعف الآفاق المتوقعة لأسعار هذه السلع. أما السياسة النقدية فينبغي أن تظل معتمدة على البيانات، مع مراعاة الإفصاح الجيد، وضمن استمرار ثبات التوقعات التضخمية.

وعلى مستوى جميع الاقتصاديات، لا بد من اتخاذ إجراءات لزيادة الناتج الممكن، وتعزيز الطابع الاحتوائي، وزيادة الصلابة. فمن المفيد لكل الاقتصاديات إجراء حوار اجتماعي بين جميع الأطراف المعنية لمعالجة عدم المساواة والسخط السياسي. وهناك حاجة إلى مزيد من التعاون متعدد الأطراف لتسوية الصراعات التجارية، والتصدي لتغير المناخ والمخاطر التي تهدد الأمن الإلكتروني، وتحسين فعالية النظام الضريبي الدولي.

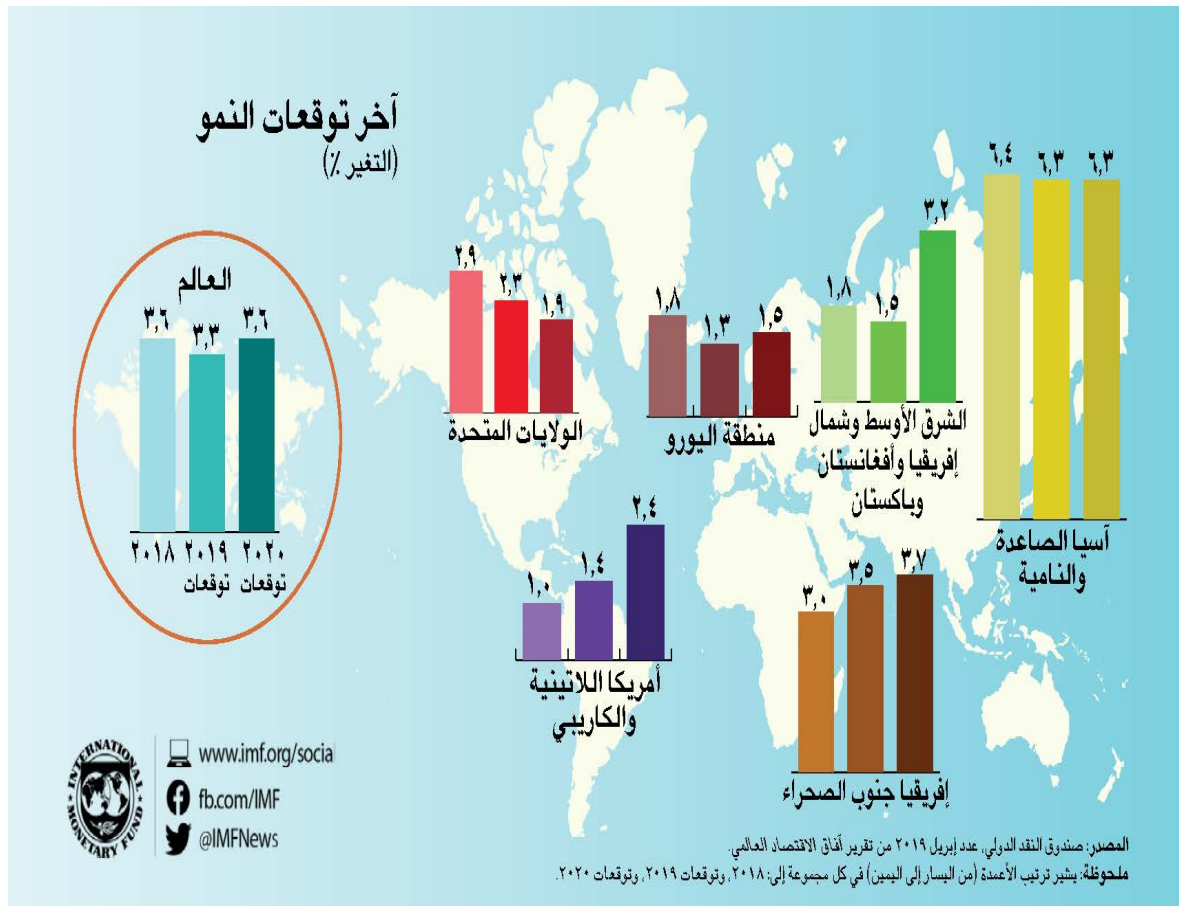
ويتناول هذا العدد من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" أيضا ثلاثة تطورات رئيسية يتعين معالجتها لتعزيز النمو على المدى الطويل. أولها زيادة عدم المساواة، وثانيها ضعف الاستثمار، وثالثها زيادة الحمائية التجارية. ويبحث الفصل الثاني تطورات القوة السوقية للشركات (مقيسة بعلاوات الأسعار).

وقدرتها على تفسير العديد من الظواهر الكلية، بما فيها ضعف الاستثمار وتراجع حصص العمالة بما يساعد على احتدام عدم المساواة. ويخلص الفصل إلى أن ارتفاع العلاوات السعرية ككل ظل محدودا

الفصل الثاني===== توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد أزمة كوفيد-19

منذ عام 2000، وبالتالي، كانت انعكاساتها على الاقتصاد الكلي محدودة نسبياً. غير أن هناك قدراً كبيراً من عدم التجانس، إذ أن الارتفاع الكلي يأتي مدفوعاً في الأساس بزيادة أكبر في العلاوات السعرية لعدد صغير من الشركات الأكثر إنتاجية وابتكاراً. لذلك يبدو حتى الآن أن زيادة القوة السوقية الكلية ليست من ظواهر ضعف المنافسة بقدر ما هي من ظواهر ديناميكية "الفائز له نصيب الأسد"، التي تكون فيها العلاوات السعرية تعويضاً جزئياً عن الاستثمار في الأصول غير الملموسة. غير أن هذه الهيمنة على الأسواق يمكن أن تؤدي في المرحلة القادمة إلى اكتساب مزايا غير عادلة تضعف إمكانات دخول السوق والمنافسة، والأهم من ذلك أنها تضعف الاستثمار والابتكار. وبالتالي، فمن الضروري تقليص الحواجز أمام دخول السوق وإصلاح قانون المنافسة وتقويته لكي يصبح أكثر اتساقاً مع الاقتصاد الجديد.

الشكل الثالث: آخر توقعات النمو للاقتصاد العالمي للفترات 2018-2019-2020



المصدر: صندوق النقد الدولي أبريل 2019 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

الفصل الثاني===== توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد أزمة كوفيد-19

ويلقي الفصل الثالث الضوء على المنافع التي تعود على الاستثمار من تخفيض الحواجز التجارية. فعلى مدى الثلاثة عقود الماضية، انخفض السعر النسبي للآلات والمعدات في جميع البلدان، مدفوعاً

بارتفاع الإنتاجية في القطاعات المنتجة للسلع الرأسمالية وزيادة الاندماج التجاري. وساهم هذا الانخفاض في دعم ارتفاع معدلات الاستثمار العيني في الآلات والمعدات، مما عاد بالنفع على البلدان النامية. ويمكن أن يتسبب تزايد التوترات التجارية في تحويل مسار هذه الانخفاضات السعرية وإلحاق الضرر بالاستثمار الضعيف حالياً بالفعل، مما يؤكد الحاجة الماسة إلى سرعة حل الخلافات التجارية القائمة.

ويبحث الفصل الأخير من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الرابطة بين التعريفات التجارية الثنائية والاختلالات التجارية. فالاحتكاكات التجارية بين الولايات المتحدة والصين ركزت الاهتمام على مسألة ما إذا كان يمكن (أو ينبغي) معالجة الاختلالات التجارية الثنائية باستخدام إجراءات التجارة الثنائية. ويوضح الفصل عدم استقرار الرابطة بين الاثنتين. فمنذ منتصف التسعينات، كانت موازين التجارة الثنائية تعكس في معظمها القوى الاقتصادية الكلية المجمعة المعروفة بأنها تحدد الموازين التجارية الكلية على المستوى القطري والتي لم يكن ارتباطها كبيراً بالتعريفات الثنائية. ومن المرجح أن استهداف الموازين التجارية الثنائية لن يؤدي سوى إلى تحول مسار التجارة، ومن ثم سيكون تأثيره طفيفاً على الموازين القطرية. وتساعد النتائج المستخلصة في هذا الفصل على تفسير أسباب بلوغ العجز التجاري للولايات المتحدة أعلى مستوياته منذ عام 2008، ورغم الإجراءات بشأن التعريفات الجمركية. وبثبت هذا الفصل أيضاً أن التأثير السلبي للتعريفات على الناتج أصبح أشد في الوقت الراهن مقارنة بعام 1995 نتيجة لقيام سلاسل العرض العالمية بدور أكبر في التجارة العالمية.

إننا نمر بعام دقيق بالنسبة للاقتصاد العالمي. فإذا لم تتحقق مخاطر التطورات السلبية وثبتت فعالية الدعم المقدم من السياسات، سيعود النمو العالمي بالتالي إلى مستوى 3,6% في 2020. أما إذا تحقق أي من المخاطر الرئيسية، فقد لا يحدث التعافي المتوقع في الاقتصاديات الواقعة تحت وطأة الضغوط، والاقتصاديات المعتمدة على الصادرات، والاقتصاديات المثقلة بالديون. وفي تلك الحالة، سيتعين على صناعات السياسات التكيف مع هذه الأوضاع. وطبقاً للظروف، قد يقتضي الأمر أن تقدم السياسة لكل الاقتصاديات دفعة تنشيطية متزامنة تتوافق مع ظروف كل بلد، وتكون السياسة النقدية

الفصل الثاني===== توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد أزمة كوفيد-19

التييسيرية عنصرا مكملا لها. ويمكن أن يؤدي التزامن إلى زيادة فعالية إجراءات التنشيط المالي من خلال الإشارة إلى الآثار التي ترفع مستوى ثقة الأسر والأعمال، ومن خلال تخفيف التسربات الممكنة عبر الواردات. وأخيرا، لا يزال من الضروري توفير الموارد الكافية للمؤسسات متعددة الأطراف للحفاظ على شبكة أمان عالمية فعالة، مما يمكن أن يساعد على استقرار الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: التوسع يزداد ضعفا

بعد أن حقق النشاط الاقتصادي العالمي نموا قويا في 2017 ومطلع 2018، شهد تباطؤا ملحوظا في النصف الثاني من العام الماضي، انعكاسا لطائفة من العوامل التي أثرت على الاقتصاديات الكبرى. فقد انخفض النمو في الصين عقب إجراءات التشديد التنظيمي التي كانت لازمة لكبح نشاط صيرفة الظل والتي تزامنت مع زيادة التوترات التجارية مع الولايات المتحدة. وفقد اقتصاد منطقة اليورو زخما أكبر من المتوقع مع ضعف ثقة المستهلكين والأعمال واضطرب إنتاج السيارات في ألمانيا نتيجة لتطبيق معايير الانبعاثات الجديدة؛ كما هبط الاستثمار في إيطاليا مع اتساع فروق العائد على السندات السيادية؛ وقلّ الطلب الخارجي، لا سيما من آسيا الصاعدة. وفي مناطق أخرى من العالم، تضرر النشاط في اليابان بفعل الكوارث الطبيعية. وأثرت التوترات التجارية بصورة متزايدة على ثقة الأعمال، وبالتالي تدهور المزاج السائد في الأسواق المالية، مع زيادة ضيق الأوضاع المالية بالنسبة للأسواق الصاعدة المعرضة للمخاطر في ربيع 2018 ثم الاقتصاديات المتقدمة في أواخر العام، مما أثر سلبا على الطلب العالمي. وخفت حدة الأوضاع في 2019 عندما أشار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى زيادة تيسير موقف السياسة النقدية وازداد تفاؤل الأسواق حيال الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين، لكن الأوضاع لا تزال أكثر تقييدا بقليل مقارنة بما كانت عليه في الحريف.

المطلب الثالث: النمو العالمي مهياً للتراجع على المدى القصير

نتيجة لهذه التطورات، يُتوقع حاليا أن يتباطأ النمو العالمي من 3,6% في 2018 إلى 3,3% في 2019، قبل أن يعود إلى 3,6% في 2020. وقد حُقِّضت توقعات النمو لعام 2018 بمقدار 0,1 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات عدد أكتوبر 2018 من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، تعبيرا عن ضعف النمو في النصف الثاني من العام، كما يتم الآن تخفيض التنبؤات لعامي 2019 و2020

الفصل الثاني===== توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد أزمة كوفيد-19

بمقدار 0,4 نقطة مئوية و0,1 نقطة مئوية، على الترتيب. وتشير التنبؤات الحالية إلى استقرار النمو العالمي في النصف الأول من 2019 ثم اكتسابه قوة أكبر بعد ذلك (الشكل البياني 1).

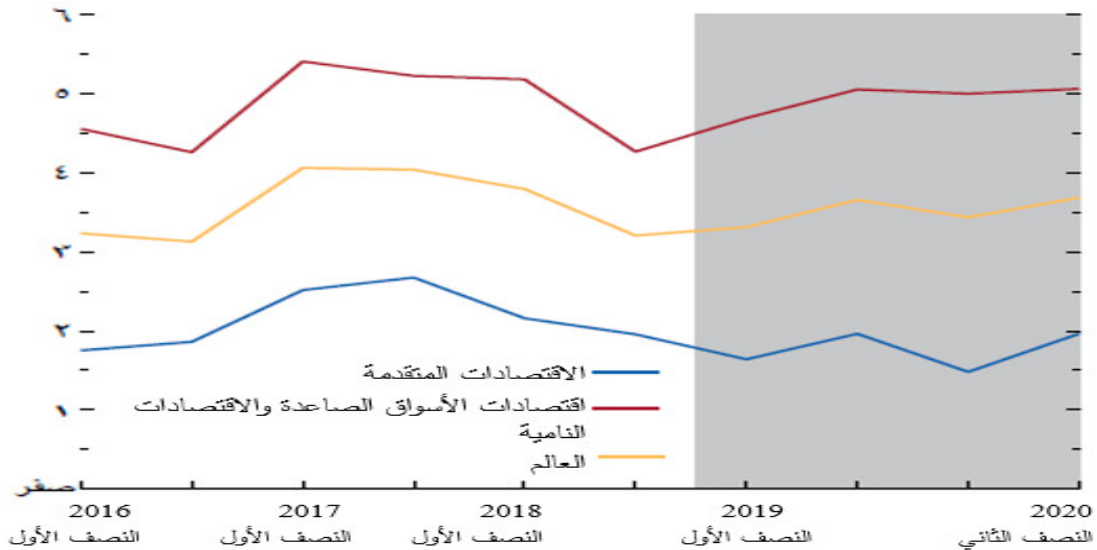
ويرتكز التحسن المتوقع في النصف الثاني من 2019 على التراكم المستمر للإجراءات التنشيطية التي تتخذها السياسات في الصين، ومظاهر التحسن في مزاج الأسواق المالية العالمية مؤخرًا، وانحسار بعض المعوقات المؤقتة أمام النمو في منطقة اليورو، والاستقرار التدريجي للأوضاع في اقتصاديات الأسواق الصاعدة الواقعة تحت ضغوط، ومنها الأرجنتين وتركيا. ويُتوقع استمرار تحسن الزخم في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية عام 2020، مما يرجع في الأساس إلى التطورات في الاقتصاديات التي تعاني حاليًا من حالة عُسر على مستوى الاقتصاد الكلي - وهو تنبؤ يخضع لقدر كبير من عدم اليقين. وعلى النقيض من ذلك، يُتوقع استمرار تباطؤ النشاط في الاقتصاديات المتقدمة بالتدرج مع انحسار أثر التنشيط المالي في الولايات المتحدة وميل النمو نحو مستواه الممكن المحدود للمجموعة.

الشكل الرابع: معدلات نمو الاقتصاد العالمي نصف السنوي

الشكل البياني 1: معدلات النمو نصف السنوي

(التغير نصف سنوي %، محسوبًا على أساس سنوي)

من المتوقع أن يستقر النمو العالمي في النصف الأول من 2019 ثم يعاود الارتفاع.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي

الفصل الثاني===== توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد أزمة كوفيد-19

وبعد عام 2020، يُتوقع استقرار النمو العالمي عند حوالي 3,6% على المدى المتوسط، تدعمه زيادة الحجم النسبي للاقتصاديات، على غرار اقتصادي الصين والهند، اللتين يُتوقع لهما تحقيق نمو قوي مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة واقتصاديات الأسواق الصاعدة التي تنمو بوتيرة أبطأ (وإن كان نمو الصين إلى مستوى أكثر اعتدالا في نهاية المطاف). وكما أشارت أعداد سابقة من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، فسيتجه نمو الاقتصاديات المتقدمة إلى الانخفاض على امتداد فترة التوقع متأثرا بضعف نمو إنتاجية العمالة وتباطؤ توسع القوى العاملة في سياق شيخوخة السكان.

ويُتوقع استقرار النمو في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية عند مستوى أقل قليلا من 5%، وإن كان سيختلف من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر. ولا تزال الآفاق المتوقعة لآسيا

الصاعدة مواتية في السيناريو الأساسي، مع توقع حدوث تباطؤ تدريجي في نمو الصين يقترب به من المستويات القابلة للاستمرار ومع تقارب الاقتصاديات الواعدة نحو مستويات دخل أعلى. وفي المناطق الأخرى، أصبحت الآفاق معقدة بسبب مزيج من الاختناقات الهيكلية، وتباطؤ النمو في الاقتصاديات المتقدمة، وكذلك ارتفاع الديون وضيق الأوضاع المالية في بعض الحالات. وهذه العوامل، إلى جانب تراجع أسعار السلع الأولية والصراعات الأهلية أو النزاعات في بعض الحالات، تساهم في ضعف الآفاق متوسطة الأجل لكل من أمريكا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان، وأجزاء من إفريقيا جنوب الصحراء. وعلى وجه التحديد، تبدو آفاق التقارب قائمة بالنسبة لحوالي 41 اقتصادا من اقتصاديات الأسواق الصاعدة والنامية، التي تساهم بنحو 10% من إجمالي الناتج المحلي العالمي المقيس على أساس تعادل القوى الشرائية ويقترب عدد سكانها الكلي من مليار نسمة، مع توقع زيادة هبوط نصيب الفرد من الدخل إلى مستويات أقل من الاقتصاديات المتقدمة على مدار الخمس سنوات المقبلة.

المطلب الرابع: ميزان المخاطر يرجح كفة التطورات السلبية

بينما يمكن أن يحقق النمو العالمي مفاجأة سارة إذا تمت تسوية الخلافات التجارية بسرعة لاسترداد ثقة الأعمال وتحسين مزاج المستثمرين، إلا أن ميزان المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد لا يزال يرجح كفة التطورات السلبية. فمن الممكن أن يزداد ضعف النمو إذا زاد تصاعد التوترات التجارية وما يصاحبه من زيادة في عدم اليقين بشأن السياسات. ولا تزال الاحتمالات تميل إلى جانب التدهور الحاد في مزاج الأسواق، مما قد يعني حدوث

عمليات إعادة توزيع للحفاظ بعيدا عن الأصول الخطرة، واتساع فروق العائد مقارنة بسندات الملاذ الآمن، ووجود أوضاع مالية أضيق بشكل عام، وخاصة بالنسبة للاقتصاديات المعرضة للخطر. وتتضمن الدوافع المحتملة لهذه الحالة انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، واستمرار ضعف البيانات الاقتصادية التي تشير إلى فترة مطولة من التباطؤ في النمو العالمي، وامتداد فترة عدم اليقين بشأن المالية العامة وارتفاع العائدات في إيطاليا - وخاصة إذا صاحبها ركود أعمق - مع احتمال انتقال التداعيات السلبية إلى اقتصاديات أخرى في منطقة اليورو. ويمكن أيضا أن يزداد ضيق الأوضاع المالية العالمية إذا ما أجرت الأسواق إعادة تقييم

سريعة لموقف السياسة النقدية في الولايات المتحدة. وعلى المدى المتوسط، يشكل تغير المناخ والخلاف السياسي القائم في سياق تزايد عدم المساواة مخاطر بارزة يمكن أن تخفض الناتج العالمي الممكن، مما يُحدث انعكاسات حادة على بعض البلدان المعرضة للمخاطر بوجه خاص.

المطلب الخامس: أولويات السياسات

وسط تراجع زخم النمو العالمي ومحدودية الحيز المتاح على مستوى السياسات لمكافحة حالات الهبوط الاقتصادي، ينبغي أن يكون تجنب الخطوات الخاطئة التي يمكن أن تضر بالنشاط الاقتصادي على رأس أولويات السياسات. وينبغي أن تهدف السياسة الاقتصادية الكلية والسياسة المالية إلى منع المزيد من التباطؤ حيثما كان من الممكن هبوط الناتج إلى أقل من المستوى المحتمل وأن تهدف أيضا إلى تسهيل الهبوط الهادئ في النشاط الاقتصادي عند الحاجة إلى سحب الدعم الذي تقدمه السياسات. وعلى المستوى الوطني، يقتضي هذا وجود سياسة نقدية تضمن بقاء التضخم على المسار الصحيح الذي يحقق هدف البنك المركزي (أو إذا كان قريبا من الهدف، تضمن استقراره عند هذا المستوى) وتكفل استمرار ثبات التوقعات التضخمية. ويتطلب هذا أيضا حسن إدارة سياسة المالية العامة للمفاضلات بين دعم الطلب والتأكد من استمرار الدين العام على مسار يمكن الاستمرار في تحمله. وإذا كان الأمر يتطلب ضبطا ماليا في وجود سياسة نقدية مقيدة، ينبغي معايرة وتيرة الضبط لضمان الاستقرار مع تجنب الإضرار بالنمو على المدى القصير واستنزاف البرامج التي تحمي محدوددي الدخل. وإذا تبين أن تباطؤ النشاط في الوقت الراهن أشد حدة وأطول أمدا مما يتوقعه السيناريو الأساسي، ينبغي أن تصبح السياسات الاقتصادية الكلية أكثر تيسيرا، ولا سيما إذا ظل الناتج أقل

الفصل الثاني=====توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد أزمة كوفيد-19

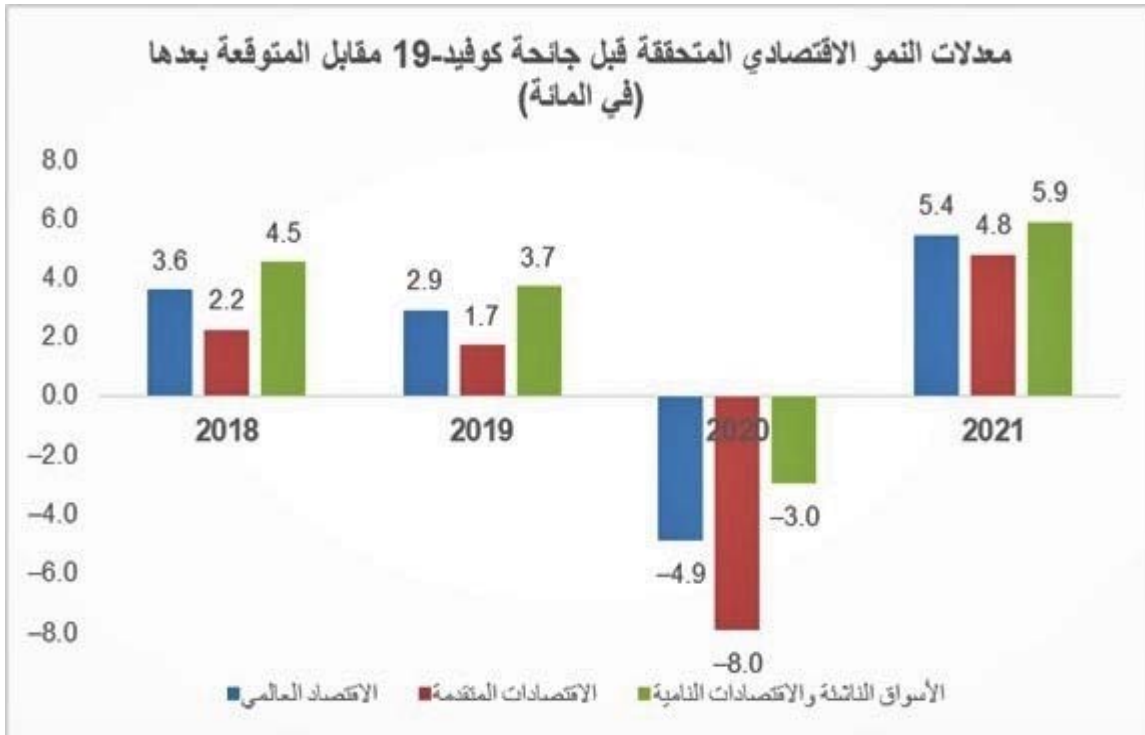
من مستواه الممكن ولم يكن الاستقرار المالي معرضاً للخطر. وفي جميع الاقتصاديات، لا بد من اتخاذ إجراءات تدفع نمو الناتج الممكن، وتعزز طابعه الاحتوائي، وتدعم الصلابة في مواجهة الصدمات. على المستوى متعدد الأطراف، تتمثل الأولوية القصوى للبلدان في تسوية الخلافات التجارية على أساس تعاوني، دون زيادة الحواجز التشويهية التي من شأنها أن تزيد من زعزعة الاقتصاد العالمي المتباطئ.

المبحث الثالث: الاستثمار العالمي في ظل أزمة جائحة كوفيد-19³.

المطلب الأول: صدمة جائحة “كوفيد-19” وآثارها على الاقتصاد والاستثمار العالميين

قام صندوق النقد الدولي في جوان 2020 بتعديل توقعاته بخصوص نمو الاقتصاد العالمي بعد جائحة “كوفيد-19”، لتكون أكثر تشاؤماً من توقعاته المبدئية التي ظهرت في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أبريل 2020، حيث يتوقع بموجب التوقعات الجديدة أن ينكمش الاقتصاد العالمي بمعدل -4.9% في 2020، مقابل توقعاته السابقة التي قدّرت الانكماش بنسبة -3.0% فقط. أما بالنسبة لتوقعات عام 2021، فيرى الصندوق أن عودة النمو ستكون أقل قوة حيث سيقنصر معدل نمو الاقتصاد العالمي على 5.4%، مقابل معدل سبق توقعه بلغ 5.8%.

الشكل الخامس: معدلات نمو الاقتصاد العالمي للفترات 2018-2019-2020-2021.



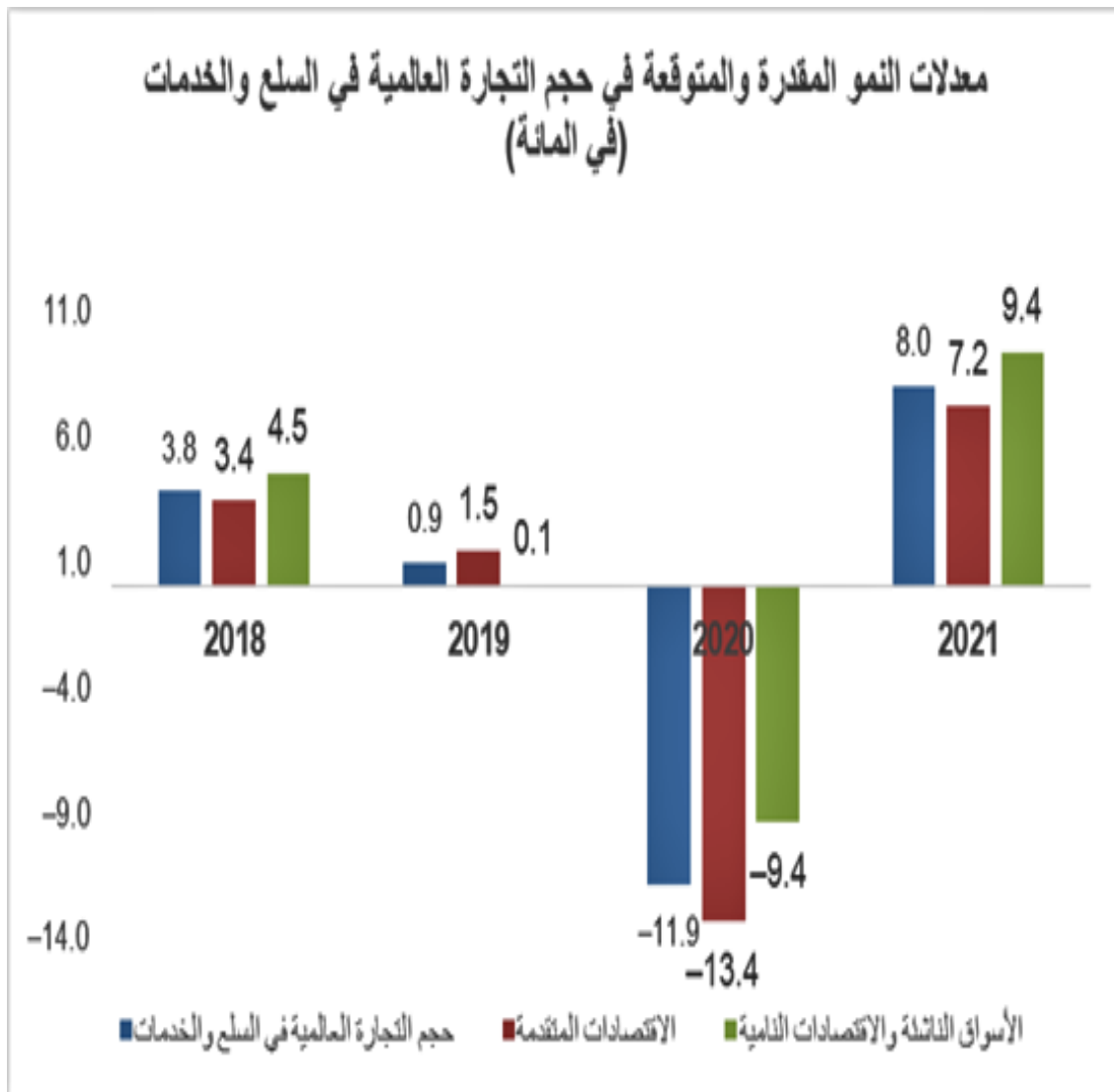
المصدر: تحديث تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، جوان 2020

³ - تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية -تقرير الاستثمار العالمي 2020- الإنتاج الدولي بعد الجائحة. طبعة الذكرى السنوية الثلاثين.

الفصل الثاني===== توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد أزمة كوفيد-19

كما تشير التوقعات إلى حدوث انكماش اقتصادي أكثر حدة بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة، مقارنة بالأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية؛ حيث يتوقع انكماش الاقتصاديات المتقدمة بمعدل -8.0% في عام 2020، مقابل انكماش بواقع -3.0% للأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية. كما يتوقع أن تكون عودة النمو أبطأ للاقتصاديات المتقدمة عام 2021، حيث سيسجل معدل النمو 4.8%، مقابل 5.9% للأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية.

الشكل السادس: معدلات النمو في التجارة العالمية للفترة 2018-2019-2020-2021.



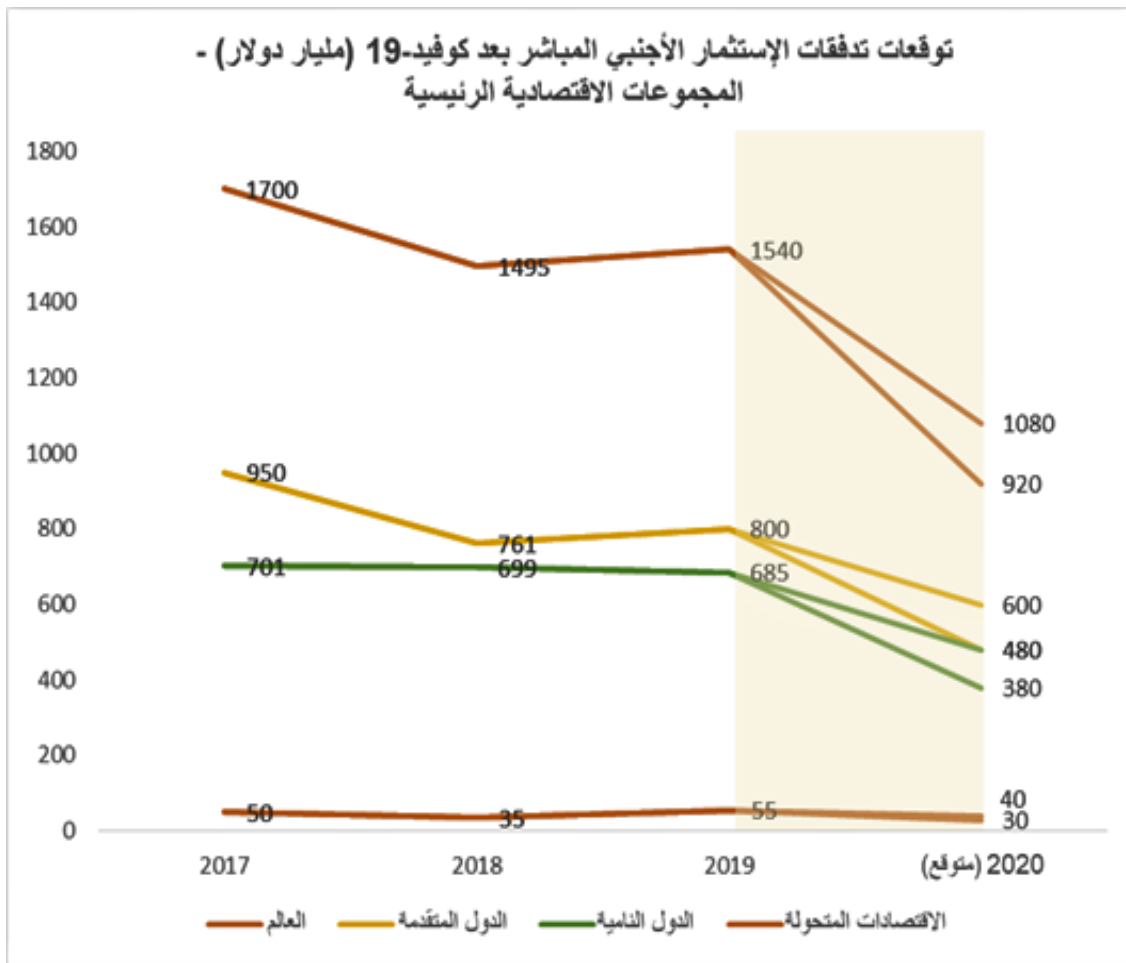
المصدر: تحديث تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، جوان 2020

الفصل الثاني===== توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد أزمة كوفيد-19

ومن المنتظر أن يصاحب الانكماش الاقتصادي المتوقع عام 2020 انكماشاً أكبر في حجم التجارة العالمية، حيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن تنكمش التجارة العالمية بمعدل -11.9% في العام المذكور، قبل أن تُعاود النمو بمعدل 8.0% عام 2021؛ وهذا الانكماش في حجم التجارة سيكون أيضاً أكبر بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة، حيث سيبلغ معدله -13.4% عام 2020،

قبل عودة النمو بمعدل 7.2% عام 2021، وذلك مقابل انكماش بمعدل -9.4%، ثم نمو بمعدل 9.4% للأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية للعامين المذكورين على التوالي. ويبدو، بطبيعة الحال، أن الانكماش الأكبر في التجارة العالمية مقارنة بالانكماش في الناتج المحلي الإجمالي هو أمر ناجم عن توجه السياسات الاقتصادية نحو تشجيع الطلب والإنتاج المحلي على حساب الاستيراد.

الشكل السابع: الاستثمار الأجنبي بعد أزمة كوفيد-19، توقعات المجموعات الاقتصادية الرئيسية.



المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2020، أونكتاد.

الفصل الثاني===== توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد أزمة كوفيد-19

وكما هو الحال بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي والتجارة العالميين، من المتوقع أن تتسبب جائحة “كوفيد-19” في انخفاض كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة تتراوح ما بين -30% و-40% عام 2020، وذلك من مستواها في عام 2019 البالغ 1.54 تريليون دولار، وهو الأمر الذي من شأنه أن يجعل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية أقل من تريليون دولار للمرة الأولى منذ عام 2005؛ ومن المنتظر أن يكون الانكماش أقل حدة بالنسبة للدول المتقدمة، مقارنة بالاقتصاديات المتحولة والدول النامية، حيث يتراوح معدل الانكماش المتوقع للدول المتقدمة ما بين -25% و-40% عام 2020، بينما يُتوقع تراوحه بين -30% و-44.5% بالنسبة للاقتصاديات المتحولة، و-27.3% و-44.5% بالنسبة للدول النامية.

وهذا الانكماش المتوقع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أقوى بصورة ملحوظة من الانكماش المتوقع في كل من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وحجم التجارة العالمية؛ نظراً لأن جائحة “كوفيد-19” تعتبر صدمة مركبة لجوانب العرض والطلب والسياسة بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يتسم بدرجة حساسية أكبر لمثل هذه الصدمات.

فمن جانب العرض، شهدت أكبر 5000 شركة متعددة الجنسيات في العالم، تراجعاً شديداً في الأرباح المتوقعة لعام 2020، بلغت نسبته 40% في المتوسط، مع تحول العديد منها من تحقيق أرباح إلى خسائر متوقعة كبيرة، وهو الأمر الذي يؤثر بشدة على توقعات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2020؛ فهذه الشركات تعتبر المغذي الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، وهي تعتمد في غالبية استثماراتها الأجنبية المباشرة على إعادة استثمار أرباحها، والتي تمثل في المتوسط أكثر من 50% من هذا الاستثمار. وبالتالي، ومع الركود الشديد الذي يشهده الاقتصاد العالمي كإحدى تبعات جائحة “كوفيد-19”، من المتوقع أن تعيد الشركات متعددة الجنسيات تقييم خطط مشاريعها الجديدة وأن تغلق أو تؤجل العديد منها في ظل توقع التراجع الكبير في أرباحها.

ومن جانب الطلب، أدت القيود التي فرضتها جائحة “كوفيد-19” على التمويل الحكومي إلى تراجع الصفقات الجديدة في مشاريع البنية التحتية بأكثر من 40%، وهو القطاع الذي يعتبر عادة من أهم القطاعات المستفيدة من الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تجدر الإشارة إلى دافعا آخر مهم لتراجع حجم الاستثمار الأجنبي

الفصل الثاني===== توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد أزمة كوفيد-19

المباشر، وهو عمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود، والتي تراجعت، وفقاً لتقرير الأونكتاد، بأكثر من 50% في الأشهر الأولى من عام 2020 مقارنة بالعام الماضي.

ويلاحظ على صعيد السياسات الاستثمارية أن العديد من الدول قد قامت بمراجعة السياسات والقواعد الحاكمة للاستثمار الأجنبي، وذلك بغرض حماية الصناعات المحلية من عمليات الاستحواذ الأجنبية. وقد شددت العديد من الدول من عملية تدقيق الاستثمار الأجنبي المباشر، بغرض حماية قطاعات إستراتيجية، مثل قطاع الرعاية الصحية، مع وضع قيود على صادرات هذا القطاع، وتخفيض رسوم الاستيراد للأجهزة الطبية، وهو الأمر الذي يمكن أن يجبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمثل هذا القطاع الحيوي.

وتجدر الإشارة في هذا الشأن، وفقاً للأونكتاد، إلى أن العديد من الدول قد فرضت بالفعل قواعد أكثر صرامة على الاستثمار في الصناعات الإستراتيجية في عام 2019، وذلك على أساس اعتبارات الأمن القومي، وهو الأمر الذي أدى إلى انسحاب ما لا يقل عن 11 صفقة كبيرة لعمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود، أو إلى رفضها لأسباب تنظيمية أو سياسية، وهو الأمر الذي يتوقع أن ترتفع حدته مستقبلاً في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19. فالإتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، أصدر توجيهات تقيّد الاستثمار من الاقتصاديات غير الأعضاء لحماية الأصول الإستراتيجية للدول الأعضاء. كما أدخلت أستراليا قواعد مشددة للتدقيق على الاستثمار بغرض حماية المصالح الوطنية والأصول المحلية من الاستحواذ.

المطلب الثاني: آثار جائحة “كوفيد-19” على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية

تتنوع آثار جائحة “كوفيد-19” على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية وفقاً للإطار الزمني موضع التحليل. فبناء على تقرير الأونكتاد، عانت هذه التدفقات من آثار فورية بسبب عملية الإغلاق الاقتصادي العام عالمياً، وتوقف حركة الأفراد والسلع ما سبب تأخيرات فورية في تنفيذ المشاريع الاستثمارية وتعليق الكثير منها. كما تسببت الجائحة في تأخير الإعلان عن العديد من المشاريع الجديدة، وعن تعليق العديد من عمليات الدمج والاستحواذ بسبب التدهور الذي حدث في القيمة السوقية لأسهم العديد من الشركات التي كانت موضع الاستحواذ مع انهيار أسعار الأسهم عالمياً، إضافة إلى ما أدت إليه الاضطرابات المالية والاقتصادية من تأخير في الحصول على الموافقات من الجهات التنظيمية على عمليات الاندماج.

الفصل الثاني===== توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد أزمة كوفيد-19

أما بالنسبة للأجل القصير، فتقرير الأونكتاد يرى أن الإجراءات الحكومية الهادفة إلى حماية الشركات المحلية، مثل رفع هوامش إعادة الاستثمار والقيود الاستثمارية الجديدة، إضافة إلى عمل الشركات التابعة الأجنبية تحت قيود تشغيلية وسوقية ومالية صعبة بشكل استثنائي، تؤثر سلباً في الأجل القصير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وكما سبقت الإشارة، فإن التراجع الملحوظ في تقديرات أرباح الشركات متعددة الجنسيات عام 2020، قد أدى إلى تقلص الأرباح المعاد استثمارها لهذه الشركات، وهي ما تمثل أكثر من 50% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً.

أما بالنسبة للآثار متوسطة الأجل للجائحة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فمن المتوقع أن يؤدي الركود الاقتصادي العالمي، والدرجة العالية من عدم التيقن بخصوص احتمالات الخروج منه والعودة للنشاط الاقتصادي الطبيعي “الجديد”، إلى تغيير في الخطط الاستثمارية التوسعية الجديدة للشركات، وذلك سواء على مستوى استثماراتها المحلية أو الأجنبية. وإضافة إلى هذا، فإن القيود على السيولة المالية، وقيام الحكومات بتشديد القيود على الاستثمار الأجنبي ودعم الاستثمار المحلي، يُنتظر معها استمرار تباطؤ الاستثمار الأجنبي المباشر لمدى زمني أطول من المدى الذي يمكن أن تستغرقه عملية عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته.

أما على المدى الزمني بعيد المدى، فمن الممكن أن يؤدي التغيير في التوجهات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، وتزايد أهمية قطاعات معينة، مثل الرعاية الصحية وتقنية المعلومات والاتصالات، إلى إضافة تغييرات هيكلية في نماذج الأعمال وسلاسل القيمة والعرض، ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الإقليمي بدرجة أعلى من المستوى العالمي. لكن يلاحظ، في الوقت ذاته، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يلعب دوراً هاماً في دعم الاقتصاديات خلال الانتعاش الاقتصادي بعد الجائحة، حيث تتميز الشركات متعددة الجنسيات بدرجة مرونة أعلى أثناء الأزمات، وذلك بفضل الروابط بين الشركات الأم والفروع المحلية، وقدرتها الأعلى للوصول إلى الموارد المالية وتنوعها.

كما من المتوقع أن تؤدي جائحة “كوفيد-19” إلى تغييرات ملموسة في الانتشار الجغرافي لعمليات الشركات متعددة الجنسيات، حيث ينتظر أن تقوم هذه الشركات - التي تتمتع بالمرونة والموارد اللازمة للبحث والتطوير - بمراجعة وتعديل سلاسل القيمة العابرة للحدود بهدف حماية عملياتها من أي اضطرابات مستقبلية محتملة في سلاسل التوريد في ضوء الخبرة التي مرّت بها في ظل جائحة “كوفيد-19”.

المطلب الثالث: تداعيات “كوفيد-19” على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي

تحصل العديد من الدول العربية على تدفقات ملموسة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2019 المركز الأول بين كافة الدول العربية، وفقاً لقاعدة بيانات الأونكتاد، بنحو 13.8 مليار دولار من حجم هذه التدفقات، تلتها جمهورية مصر العربية بمبلغ 9 مليار دولار، والمملكة العربية السعودية بمبلغ 4.6 مليار دولار، ثم سلطنة عمان بمبلغ 3.1 مليار دولار، والجمهورية اللبنانية بمبلغ 2.1 مليار دولار.

ويلاحظ في هذا الشأن أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي مرتبطة بدرجة كبيرة بالتطورات العالمية في أسواق النفط والغاز الطبيعي، وذلك بالنسبة للدول الرئيسية المصدرة للنفط أو الدول غير النفطية، فإلى جانب أن العديد من الدول العربية تحصل على استثمارات أجنبية مباشرة في

قطاع الطاقة، مثل مصر في السنوات الأخيرة على سبيل المثال، هناك دول يعتبر انتعاش قطاع الطاقة هو المحرك الأساسي لتوقعات النمو فيها، وبالتالي يعتبر عامل الجذب الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر. وأخيراً، هناك دول عربية تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البينية العربية أساسية بالنسبة لها، وهو ما يجعل التطورات العالمية في أسواق النفط مؤثرة بصورة غير مباشرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها، بحكم تأثيره على الدخل والنشاط الاقتصادي في الدول الموردة لتدفقات الاستثمار لها.

الفصل الثاني===== توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد أزمة كوفيد-19

الجدول الأول: التدفقات الواردة للدول العربية للفترة 2017-2018-2019.

التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي			
(مليون دولار)			
2019	2018	2017	
13787.5	10385.3	10354.2	دولة الإمارات
9010.0	8141.3	7408.7	مصر
4562.0	4247.0	1419.0	المملكة العربية السعودية
3124.6	4190.5	2918.1	سلطنة عمان
2128.3	2653.9	2522.4	لبنان
1599.1	3558.9	2686.0	المغرب
1381.9	1466.1	1232.3	الجزائر
941.8	1654.3	1426.1	مملكة البحرين
915.8	954.9	2029.7	الأردن
885.3	772.9	587.2	موريتانيا
844.8	1035.9	880.8	تونس
825.4	1135.8	1065.3	السودان
447.0	408.0	369.0	الصومال
181.9	170.0	165.0	جيبوتي
104.4	204.0	348.1	الكويت
7.9	6.9	3.9	جزر القمر
371.0-	282.1-	269.9-	اليمن
2812.6-	2186.3-	986.0	قطر
3075.6-	4885.1-	5032.4-	العراق

المصدر: قاعدة بيانات تقرير الاستثمار العالمي 2020، أونكتاد.

وفي هذا الشأن، أظهرت دراسة حديثة صادرة عن منتدى البحوث الاقتصادية (Chemingui and Ben Jelili, 2020)، أنه سيكون لجائحة “كوفيد-19” آثاراً سلبية قوية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم العربي، بسبب هذه الجائحة وتطورات أسواق النفط العالمية. كما قدّرت الدراسة أن الخسائر الإجمالية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية ستراوح بين 7.1 و 17.2 مليار دولار خلال المستقبل القريب، وهو الأمر الذي تتوقع معه الدراسة أن يكون له آثاراً سلبيةً اقتصادية واجتماعية على العديد من الاقتصاديات العربية.

كما أظهرت هذه الدراسة أن التوزيع القطاعي للخسائر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون غير متكافئة من حيث الحجم، حيث أنه من المرجح أن تتأثر قطاعات معينة على وجه التحديد من تداعيات الجائحة بصورة شديدة، مثل قطاعات الصناعة والتعدين، يليها البناء والتعليم. وخلصت الدراسة إلى أن أكثر الدول تأثراً ستكون العراق تليها مصر والمملكة العربية السعودية وموريتانيا وتونس، بينما من المتوقع أن تكون الكويت ولبنان أقل تأثراً.

المطلب الرابع: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

أصدرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)، تقريرها السنوي الـ 36 لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2021، الذي رصد ارتفاعاً غير متوقع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بنسبة 2.5% لتبلغ 40.5 مليار دولار عام 2020، ولتمثل حصتها 6.1% من مجمل التدفقات الواردة إلى الدول النامية و4% من مجمل التدفقات العالمية البالغة نحو 999 مليار دولار.

وكشف التقرير عن استمرار التركيز الجغرافي للتدفقات الواردة حيث استحوذت الدول الخمس الأولى على نحو 95% من مجمل التدفقات بقيادة الإمارات التي استقطبت 19.9 مليار دولار بحصة تجاوزت 49%، تلتها مصر بقيمة 5.9 مليارات دولار وحصة 14.5%، ثم السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة 5.5 مليارات دولار وحصة 13.6% من الإجمالي العربي، ثم سلطنة عمان في المرتبة الرابعة بقيمة 4.1 مليارات دولار وحصة 10.1%، ثم لبنان في المرتبة الخامسة بقيمة 3.1 مليارات دولار وحصة 7.6% من الإجمالي.

كما أشارت بيانات التقرير إلى تراجع أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بنهاية العام 2020، بمقدار 3.75 مليارات دولار وبمعدل 0.4% من 912.3 مليار دولار عام 2019 إلى

الفصل الثاني===== توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد أزمة كوفيد-19

908.6 مليارات دولار عام 2020، وذلك وفق بيانات (الاونكتاد)، وذلك إضافة إلى استحواذ الدول الثلاث الأولى على نحو 58% من مجمل الأرصدة التراكمية الواردة الى المنطقة حيث استحوذت السعودية على 241.9 مليار دولار بحصة بلغت 26.6%، تلتها الإمارات بقيمة 150.9 مليار دولار وحصة 16.6%، ثم مصر بقيمة 132.5 مليار دولار وحصة 14.6%.

وأوضح المدير العام للمؤسسة السيد/ عبد الله أحمد الصبيح في بيان صحفي بهذه المناسبة انه ووفق توقعات المؤسسة السابقة، تأثر مناخ الاستثمار في الدول العربية في المجمل بشكل سلبي جراء ما شهدته المنطقة من أحداث وتطورات أخذت في الاعتبار تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد والإجراءات المصاحبة له، والتي تم رصدها من خلال عدد من المؤشرات المركبة الصادرة عن الجهات الدولية المتخصصة في تقييم مختلف مكونات مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال ومستويات المخاطر المرتبطة بها.

وأضاف الصبيح أن تصنيف عدد من الدول العربية شهد تراجعاً خلال العام 2020 في مؤشرات التقييم السيادي وعدد من المؤشرات المهمة لقياس المخاطر، إضافة إلى تراجع متوسط ترتيب الدول العربية في مؤشرات الابتكار والتنمية البشرية والحوكمة والتنافسية، في حين شهد وضع الدول العربية استقراراً في مؤشرات الحكومة الالكترونية والقيود التنظيمية المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

في المقابل شهد وضع الدول العربية في المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي والذي يقيس الأداء ما بين يونيو 2019 ويونيو 2020، تحسناً بمقدار 4 مراكز، بفضل قيام الدول العربية بتسريع وتيرة الإصلاحات، بإجمالي 55 إصلاحاً بزيادة 6 إصلاحات عن العام 2019، رغم أن متوسط الترتيب ظل دون المتوسط العالمي.

وفي هذا السياق واستناداً لقاعدة بيانات أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر ((FDI Markets فقد تراجع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية بمعدل 38.3% إلى 616 مشروعاً ومن حيث التكلفة بمعدل 40.5% إلى 34 مليار دولار لتشهد المنطقة أدنى أداء منذ عام 2003.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي فقد حلت أمريكا الشمالية في مقدمة أهم المستثمرين في المنطقة من حيث التكلفة بقيادة الولايات المتحدة التي ساهمت بـ 22.4% من مجمل الاستثمارات، وتركزت تلك المشاريع جغرافياً في الإمارات بعدد 347 مشروعاً وفي السعودية بتكلفة استثمارية 10.4 مليارات دولار.

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي فقد حلت قطاعات خدمات الأعمال والبرمجيات والخدمات المالية في المراكز الثلاثة الأولى على التوالي بحصة بلغ مجموعها 50% من عدد المشاريع، فيما حلت قطاعات المواد

الفصل الثاني===== توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد أزمة كوفيد-19

الكيميائية والفحم والنفط والغاز والطاقة المتجددة في المراكز الثلاثة الأولى على التوالي من حيث التكلفة الاستثمارية بحصة بلغ مجموعها 55% من الإجمالي.

وفيما يتعلق بمشاريع الاستثمار العربي البيئي فقد تراجع معدل 42% إلى 110 مشاريع، كما انخفضت التكلفة الاستثمارية بمعدل 68.8% إلى 4.8 مليارات دولار لتمثل 14% من مجمل الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية، وقد مثلت السعودية الوجهة الأولى بعدد 29 مشروعاً وتكلفة 1.35 مليار دولار، فيما حل قطاع البرمجيات في المقدمة بعدد 20 مشروعاً وقطاع الاتصالات في المقدمة من حيث التكلفة بما يزيد عن 842 مليون دولار.

وفي الختام أكد المدير العام للمؤسسة أن “ضمان” تدرك أن دورها أثناء الأحداث الاستثنائية حينما تتراجع درجات الثقة واليقين، يصبح أكثر أهمية حيث تقدم الآليات والأدوات الكفيلة بضمان استمرار حركة التجارة العربية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال توفير الحماية التي تبحث عنها الكيانات التصديرية والاستثمارية والمصرفية العربية في خضم التطورات الوبائية والسياسية الحالية، بحجم عمليات تأمين تراكمية ضد المخاطر السياسية والتجارية بقيمة 21 مليار دولار حتى نهاية العام 2020.

ويتناول التقرير عبر أجزائه الأربعة التغيرات التي طرأت على مناخ الاستثمار خلال العام 2020، وانعكاس ذلك على حجم مشاريع وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة في المنطقة، أخذاً في الاعتبار التأثير المتوقع للتطورات السياسية والاقتصادية وتداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد والإجراءات المصاحبة له.

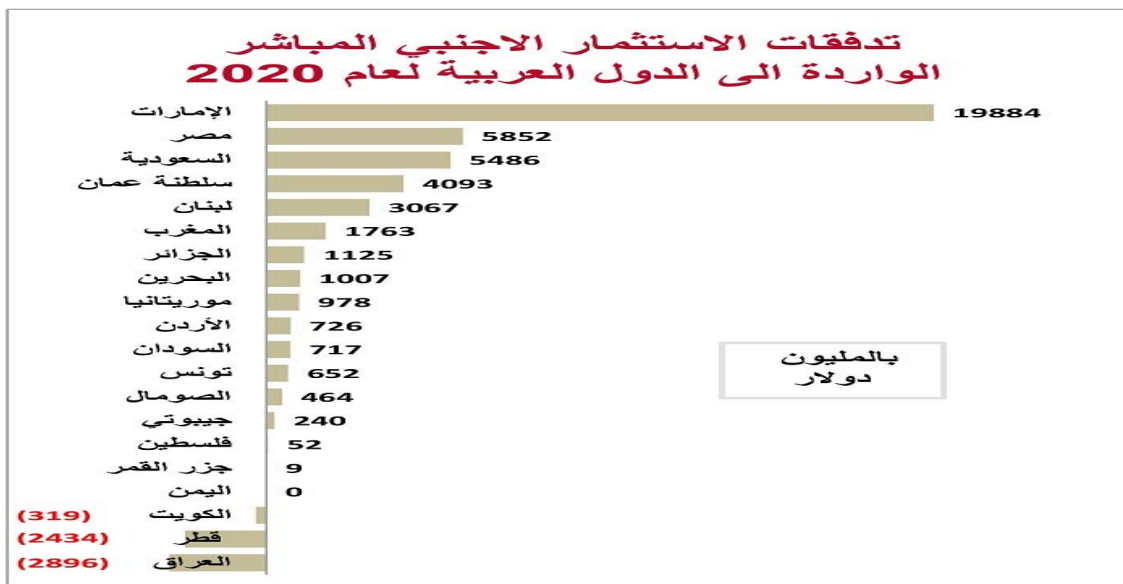
الفصل الثاني=====توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد أزمة كوفيد-19

الجدول الثاني: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية لعام 2020.

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بالمليون دولار الواردة الى الدول العربية لعام 2020						
ترتيب 2020	الدولة	2019	2020	التغير	معدل التغير %	الحصة من الاجمالي %
1	الإمارات	17875	19884	2010	11.2	49.1
2	مصر	9010	5852	(3158)	(35.1)	14.5
3	السعودية	4563	5486	924	20.2	13.6
4	سلطنة عمان	3420	4093	673	19.7	10.1
5	لبنان	2055	3067	1012	49.3	7.6
6	المغرب	1720	1763	43	2.5	4.4
7	الجزائر	1382	1125	(256)	(18.6)	2.8
8	البحرين	1501	1007	(495)	(32.9)	2.5
9	موريتانيا	887	978	91	10.2	2.4
10	الأردن	730	726	(4)	(0.5)	1.8
11	السودان	825	717	(108)	(13.1)	1.8
12	تونس	845	652	(193)	(22.8)	1.6
13	الصومال	447	464	17	3.8	1.1
14	جيبوتي	222	240	18	8.1	0.6
15	فلسطين	132	52	(80)	(60.6)	0.1
16	جزر القمر	4	9	5	132.7	0.0
20	اليمن	(371)	0	371	(100.0)	0.0
17	الكويت	104	(319)	(423)	(405.5)	(0.8)
18	قطر	(2813)	(2434)	379	(13.5)	(6.0)
19	العراق	(3076)	(2896)	180	(5.9)	(7.2)
	المجموع	39462	40466	1005	2.5	100

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، 2020.

الشكل الثامن: تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة للدول العربية لعام 2020.



المصدر : تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. 2020.

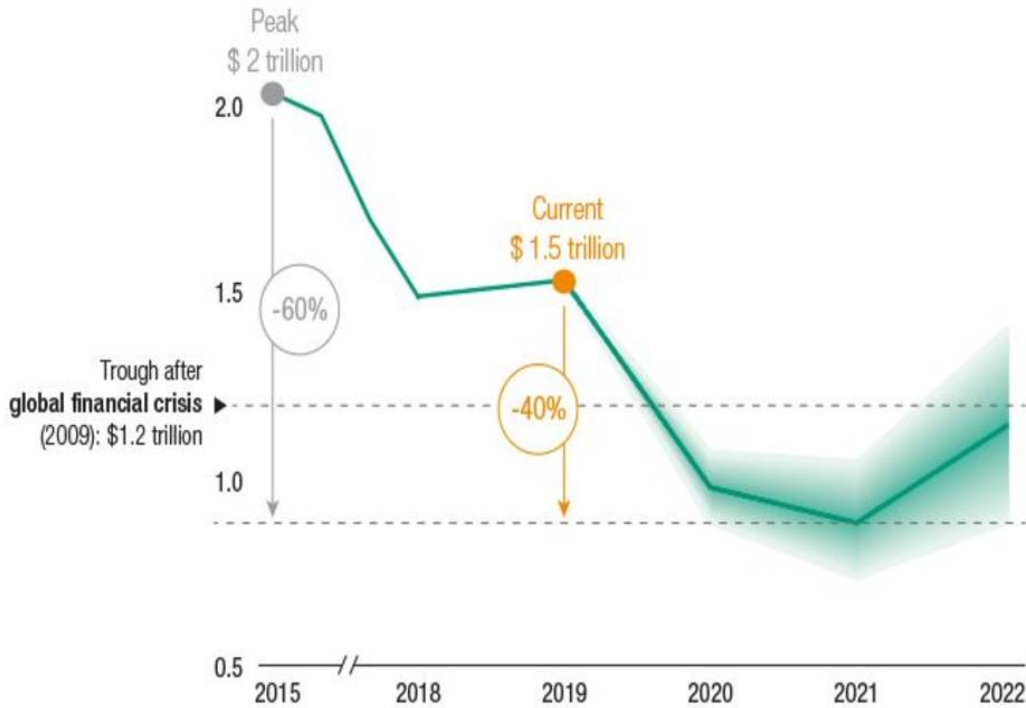
الفصل الثاني=====توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد أزمة كوفيد-19

المبحث الرابع: آفاق الاقتصاد و الاستثمار العالمي ما بعد أزمة جائحة كوفيد-19.

ستؤدي أزمة كوفيد-19 إلى انخفاض هائل في الاستثمار الأجنبي المباشر. و من المتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة 40 % في 2020 ، عن قيمتها التي بلغت 1.54 تريليون دولار في 2019 (الشكل التاسع). و من شأن ذلك أن يؤدي إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما دون تريليون دولار للمرة الأولى منذ 2005 و يتوقع أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة إضافية تتراوح بين 5 في المائة و 10 في المائة في 2021، قبل أن يبدأ في الانتعاش في 2022. و المتوقع في أحسن الأحوال أن تحدث قفزة في 2022 بعودة الاستثمار الأجنبي إلى الاتجاه الأساسي الذي كان عليه قبل الجائحة .

الشكل التاسع: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الواردة، توقعات 2015-2019 و 2020-2022.

Figure 1: Global FDI infows, 2015–2019 and 2020–2022 forecast



المصدر: تقرير الاستثمار العالمي، الانتاج الدولي بعد الجائحة، 2020

⁴ - تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية -تقرير الاستثمار العالمي 2020- الإنتاج الدولي بعد الجائحة. طبعة الذكرى السنوية الثلاثين.

الفصل الثاني===== توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد أزمة كوفيد-19

هذه التوقعات يغلب عليها عدم اليقين. وسترتبط بمدة الأزمة العالمية وبفعالية التدخلات السياسية للتخفيف من الآثار الاقتصادية المترتبة على الجائحة. وتزداد حالة انعدام اليقين من جراء المخاطر الجيوسياسية والمالية واستمرار التوترات التجارية، والانخفاض المتوقع أسوأ بكثير من الانخفاض الذي سجل في السنوات التي أعقبت الأزمة المالية العالمية، التي بلغت آنذاك أدنى مستوياتها حوالي 1.2 تريليون دولار في 2009، تتجاوز بنحو 300 مليار دولار المستوى الأدنى لتوقعات 2020.

ويأتي التراجع الناجم عن كوفيد-19 بعد عدة سنوات من النمو السليبي أو الركود، ويسهم من ثم في اتجاه تنازلي أطول أمدا. وسيمثل المستوى المتوقع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في 2021 انخفاضا بنسبة 60 في المائة منذ 2015، من 2 تريليون دولار إلى أقل من 900 مليار دولار.

وتشكل الجائحة صدمة في العرض والطلب والسياسات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. وتترتب عليها آثار قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وقد بدأت تدابير الإغلاق تبطئ المشاريع الاستثمارية القائمة. وسيدفع احتمال ركود عالمي شديد المؤسسات المتعددة الجنسيات إلى إعادة تقييم المشاريع الجديدة. وتشمل التدابير السياسية المتخذة أثناء فرض قيود جديدة على الاستثمار. وابتداء من 2022، ستنتعش تدفقات الاستثمار الأطول أجلا انتعاشا بطيئا، ولا سيما بفضل إعادة هيكلة سلاسل القيمة العالمية من أجل بناء القدرة على الصمود وتجديد الموجودات الرأسمالية وتعافي الاقتصاد العالمي.

وعلى مدى عامي 2020 و 2021 الحرجين، ستكون صدمة الطلب أكبر عامل من عوامل خفض الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى الرغم من أن اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر يتفاعل عموما بعد مهلة مع التغيرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي، فإن المزيج الاستثنائي من تدابير الإغلاق وصدمة الطلب سيسبب حلقة مفرغة ارتدادية أسرع بكثير على قرارات الاستثمار. وسيشكل انكماش الطلب صدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في النصف الأول من 2020 قبل أن تتكشف معالمه تماما في النصف الثاني من العام وفي 2021.

وتؤكد المؤشرات المبكرة طابع الآثار الملح، وانخفضت إعلانات الاستثمارات التأسيسية الجديدة في القطاعات الناشئة وعمليات الدمج والتملك عبر الحدود بأكثر من 50 في المائة في الأشهر الأولى من 2020.

وتشكل تبيهاات انخفاض أرباح المؤسسات المتعددة الجنسيات علامة تحذير مبكر، وشهدت المؤسسات المتعددة الجنسيات ال 5000 الكبرى في جميع أنحاء العالم والتي تشكل الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثاني===== توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بعد أزمة كوفيد-19

العالمي، انخفاض الإيرادات المتوقعة لهذا العام بنسبة 40 في المائة في المتوسط، بل إن قطاعات منها تكبدت خسائر فادحة، وستتضرر انخفاض الإيرادات بالأرباح المعاد استثمارها و التي في المتوسط أكثر من 50 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفيما يتعلق بالتنقيح الشديد لتوقعات انخفاض الإيرادات، فإن قطاعات الخدمات المتأثرة مباشرة بالإغلاق هي من بين الأشد تضررا ولا سيما قطاعي السفر والترفيه. وتعاني الصناعات المرتبطة بالسلع الأساسية من آثار مشتركة ناتجة عن الجائحة وعن هبوط أسعار النفط. وفي مجال التصنيع تضررت بعض الصناعات الكثيفة الاستخدام لسلاسل القيمة العالمية مثل: السيارات والمنسوجات أشد الضرر بسبب اضطرابات سلاسل الإمداد ونظرا لطابعها الدوري وانتشارها العالمي، فإنها معرضة لصدمات العرض والطلب على حد سواء وعموما، فإن الصناعات التي يتوقع أن تحسر 30 في المائة أو أكثر من الإيرادات تمثل مجتمعة قرابة 70 في المائة من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر.

تختلف الآثار على الرغم من شدتها في كل مكان، من منطقة إلى أخرى، ومن المتوقع أن تشهد الاقتصاديات النامية أكبر انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها تعتمد أكثر على الاستثمار في الصناعات الكثيفة الاستخدام لسلاسل القيمة العالمية والصناعات الاستخراجية، ولأنها لا تستطيع اتخاذ نفس تدابير الدعم الاقتصادي التي تتخذها الاقتصاديات المتقدمة.

خلاصة الفصل الثاني:

أدت جائحة “كوفيد-19” إلى آثار سلبية متوقعة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً وإقليمياً بصورة فاقت الآثار السلبية المقدّرة على كل من النمو الاقتصادي والتجارة العالميين. وتأتي الشدة المتوقعة في تأثر هذه التدفقات من واقع حساسيتها الشديدة لجوانب في العرض والطلب والسياسات الاستثمارية المنتهجة من بعض الدول بعد الجائحة.

فمن جانب العرض، أسهمت عوامل مثل تراجع أرباح الشركات متعددة الجنسيات في انهيار الأرباح المعاد استثمارها في الدول المتلقية للاستثمارات. كما أن انهيار الأسواق المالية، والمخاوف من استغلال الشركات الأجنبية للقيم المنخفضة للشركات المحلية، أدت لمراجعة ووقف كثير من عمليات الاندماج والاستحواذ، وتشدد أكبر من بعض الحكومات في قواعد مثل هذه العمليات. كما تأثرت مشروعات البنية التحتية سلباً بالجائحة، وهو ما أثر بالتالي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر ممولاً هاماً لمثل هذه المشروعات.

ولا يعتبر العالم العربي استثناءً من هذا التوجه السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر، بل قد يكون الوضع أشد بالنسبة له في ظل التأثير الرئيسي لتطورات أسواق النفط العالمية على هذه الاستثمارات، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة غير أنه من الممكن النظر إلى أنه في مقابل هذه الآثار السلبية فإن هناك مجال لظهور فرص جيدة للاستثمار الأجنبي المباشر الإقليمي، وذلك بصورة تعمل على إحداث تكامل في سلاسل القيمة بين الدول العربية من خلال تعزيز التكامل فيما بينها، وبما يمكن من تلافي مخاطر مستقبلية في انقطاع سلسلة التوريد والإغلاق في ظل أزمات محتملة شبيهة في تأثيرها لجائحة “كوفيد-19”.

ومن الممكن النظر بصورة إيجابية لتزايد فرص الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الإقليمي في قطاعات مثل الرعاية الصحية، والتعليم، وتقنيات المعلومات، والاتصالات، حيث يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التكامل الإقليمي بين رأس المال المادي والبشري.

الفصل الثالث:

تأثيرات أزمة كوفيد-19 على نشاط الشركات

متعددة الجنسيات

المبحث الأول: عرض لمفهوم التجارة الإلكترونية كآلية جديدة للتجارة و الاقتصاد

المطلب الأول: مفهوم التجارة الإلكترونية

المبحث الثاني: عرض لنموذج من الشركات متعددة الجنسيات التي استفادت من تبعات أزمة

كوفيد-19، واقع وأداء شركات التجارة الإلكترونية-حالة شركة أمازون

المطلب الأول: واقع أداء شركة أمازون في ظل أزمة كوفيد-19

المطلب الثاني: ترتيب و تصنيف أكبر الشركات العالمية الكبرى التي استفادت من

الأزمة الراهنة للجائحة

المطلب الثالث: النمو العالمي مهياً للتراجع على المدى القصير

خلاصة الفصل الثالث

تمهيد

إنّ هناك العديد من المستفيدين من انتشار فيروس كورونا الجديد. ويأتي على رأس المستفيدين صناع الأفتعة، والقفزات، وسوائل تعقيم اليدين، حيث سارع الأفراد إلى اقتناء هذه السلع في محاولة لحماية أنفسهم وذويهم من الإصابة بالفيروس، وتندرج أيضا شركات قطاع التجارة الإلكترونية كالعلاقات التجاري أمازون تحت مظلة المستفيدين من انتشار الفيروس، حيث أنه في ظلّ القيود المفروضة على التجمعات في العديد من البلدان، أصبح التسوق عبر شبكة الإنترنت هو الملجأ الوحيد لكثير من الأفراد. ومن المتوقع أيضا أن تستفيد شركات الأدوية التي تعمل على إنتاج الأمصال المضادة للفيروسات مثل فيروس كورونا المستجد. شركات الاتصالات أيضا مستفيدة، حيث أنّه في ظلّ القيود على حركة الأفراد وكذلك على مجال الترفيه كدور السينما والمسارح، فإنّ الطلب من المتوقع أن يزداد على تطبيقات الاتصال الإلكترونية، وكذلك مقدمي خدمات الترفيه عبر الإنترنت. وفي ظلّ السياسات النقدية التوسعية والتي من شأنها إتاحة حجم كبير من السيولة بتكلفة منخفضة، فقد يقتنص بعض رجال الأعمال هذه الفرصة لتوسعة أعمالهم من خلال الاقتراض بسعر فائدة متدنٍ للغاية.

في سياق تطور أزمة كوفيد-19، قامت أكبر 5000 شركة متعددة الجنسيات في العالم بمراجعة أرباحها لعام 2020 بشكل كبير، وأكدت أن العالم يشهد أكبر انخفاض في الإنفاق الرأسمالي للاستثمار الأجنبي المباشر منذ الركود العالمي في عام 2008، وتراجعا كبيرا محتملا من عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما سيكون للانخفاض المتوقع في أرباح أكبر 5000 شركة متعددة الجنسيات على الصعيد العالمي تأثيرا غير مباشر على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إن أي انخفاض في أرباحها سيؤدي إلى انخفاض في الأرباح المحتجزة، وبالتالي انخفاض في الأرباح المعاد استثمارها، والتي تمثل 52٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. وقد لوحظ ذلك في انسحاب المستثمرين من المشاريع الممولة في البلدان النامية للتقليل من خسائرها. كما أن المشاريع الاستثمارية الجديدة ستتأثر أيضًا بهذا الأمر.

لقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات وتقنيات الاتصالات المتطورة والأجهزة التكنولوجية الذكية من ارتباط الملايين من البشر بشبكة الانترنت، في أي وقت يريدون وفي أي مكان، ما دفع إلى التفكير في تجارة توابك هذا التطور التكنولوجي خاصة في ظل وجود الكثير من المشاغل، التي تثبط عملية التسوق التقليدي بالنسبة للأفراد، بالإضافة إلى

الفصل الثالث====تأثيرات أزمة كوفيد-19 على نشاط الشركات متعددة الجنسيات

الرغبة في شراء مواد ومنتجات ليست في المحيط القريب لمن يرغب فيها. فكل هذا أثر تأثيرا كبيرا على بروز التجارية الإلكترونية وسرع من عملية تطورها، من خلال توسعة وفتح منصات عبر الإنترنت تتيح إجراء معاملات من مواقع الإلكترونية متنوعة.

ومع نهاية 2019 وبداية 2020 ظهرت جائحة covid-19 وهو ما شل العديد من القطاعات وأثر على سلاسل التوريد، نظرا لغلاق المشاة والمصانع بسبب الإجراءات المنتهجة من طرف العديد من الدول، وهذا دفع مختلف شركات التجارة الإلكترونية على غرار شركة أمازون إلى زيادة عدد عمالها بغية مواجهة الطلب المحتمل، لكن في المقابل شركة كشركة أمازون ترسل منتجاتها عبر العالم، وتتعامل مع العديد من الدول وفي ظل تجنيدها لأسطول كبير من العمال وزيادة عبئ مصاريف الكمادات ومواد التعقيم والتنظيف.

من خلال ما تقدم ، يمكن أن يتمحور هذا الفصل من الدراسة على المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول:** عرض لمفهوم التجارة الإلكترونية كآلية جديدة للتجارة والاقتصاد.
- **المبحث الثاني:** عرض لنموذج من الشركات متعددة الجنسيات التي ربحت في ظل تبعات أزمة كوفيد-19.

المبحث الأول: عرض لمفهوم التجارة الإلكترونية كآلية جديدة للتجارة و الاقتصاد

المطلب الأول: مفهوم التجارة الإلكترونية¹

اولا تعريفها: للتجارة الإلكترونية مجموعة من التعريفات نذكر منها:

✓ تعرف الهيئة الأوروبية للمعلومات و التكنولوجيا و الرقابة (EITO) : أنها النشاط الذي يؤدي إلى تبادل القيم عن طريق شبكات الاتصال.

✓ تعريف منظمة التجارة العالمية: هي: " الإنتاج أو التوزيع أو التسويق أو البيع أو تسليم السلع والخدمات بالوسائل الإلكترونية ". (world trad organization, 2020).

إذا يمكن القول بأن التجارة الإلكترونية هي نشاط تبادل السلع والخدمات (تسويقها وتوزيعها وبيعها وتسليمها وشراؤها) بالوسائل الإلكترونية وشبكات الاتصال المختلفة.

نظرا لما سببت جائحة كورونا من هلع بسبب الانتشار الكبير لها اتخذت أغلب الدول إجراءات من أجل الحد من الأزمة، وهذا من خلال الحجر الصحي المطبق، فتوقف العمال والطلبة وكل الأعمال والنشاطات التي يكثر فيها الاختلاط، وهو ما زاد من الطلب على بعض المنتجات والاهتمام بشرائها عبر الانترنت في ظل محدودية التنقل.

زاد الطلب على المواد والمنتجات نتيجة الحجر الصحي وغلق المحلات في البلدان الثلاثة وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة وألمانيا. زاد الطلب بنسب متفاوتة على تسليم المطاعم للوجبات والذي زاد بنسبة 31% في الولايات المتحدة بينما زاد في المملكة المتحدة ب 19%.

في ألمانيا فكانت نسبة الزيادة تقدر ب 16%، ومنتجات النظافة الصحية فكانت نسبة الزيادة تقدر ب 27% في الولايات المتحدة، وزادت في بريطانيا ب 21% وفي ألمانيا ب 13% ، أما نسبة منتجات التنظيف المنزلية كانت 26% بالولايات المتحدة الأمريكية، وفي المملكة المتحدة ارتفع الطلب ب 24%، أما في ألمانيا فالزيادة كانت بنسبة 25%، في حين كانت المنتجات الصحية في كل من ألمانيا 15% وبالمملكة المتحدة ارتفع الطلب بنسبة 15%

1 - مجلة القيمة المضافة للاقتصاديات الأعمال المجلد 02 / العدد:01 (2020) ص.23-09.

الفصل الثالث====تأثيرات أزمة كوفيد-19 على نشاط الشركات متعددة الجنسيات

والولايات المتحدة 12%. كما نلاحظ ارتفاع الطلب على الألعاب، الأفلام، الصحف، الموسيقى، الكتب في الدول الثلاثة ونسبة زيادة الطلب عليها كانت تتراوح من 8% إلى 19%.

ثانيا: خصائص التجارة الإلكترونية

تعمل التجارة الإلكترونية على أداء العمليات التجارية بين مؤسسات الأعمال بعضها مع بعض، وبين مؤسسات لأعمال وعملياتها، وبين مؤسسات الأعمال والحكومة وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات وشبكة الاتصالات من اجل إنجاز تلك العمليات التجارية. هذا وتهدف التجارة الإلكترونية أيضا إلى رفع كفاءة الأداء التجاري من اجل تحقيق أقصى درجة ممكنة من الفاعلية في التكامل. إضافة إلى أن استخدام التجارة الإلكترونية في التعاملات التجارية يجعل المتعاملين بها يتعدون الحدود المكانية والزمانية والتي يمكن لهذه الحدود بطريقة أو بأخرى أن تقيد عملية تنفيذ التبادلات التجارية. هذا وتبين التجارة الإلكترونية على أنها عبارة عن مفهوم متكامل لا يقتصر فقط على القيام بالتعاملات التجارية باستخدام الوسائل الإلكترونية، بل يتعدى ذلك ليشمل كل من عملية التصنيع والإنتاج وذلك من خلال تقليل الوقت المطلوب لإنجاز أو إتمام سلسلة من الأعمال. كما تعمل التجارة الإلكترونية على إتاحة الاستجابة لطلبات السوق بسرعة من خلال التعامل والتفاعل مع العملاء.

إضافة إلى أنها تعمل على تسهيل وتبسيط العمليات ووضوح في إجراءات العمل من اجل إتقانها بالطريقة المرجوة.

ثالثا: أنواع التجارة الإلكترونية

B2B - 1

تجارة بين مؤسستين تجاريتين . وهي تعني ان تكون المعاملات التجارية من بيع وشراء وعروض اخرى عن طريق النت بين شركتين او مؤسستان تجاريتين.

B2C -2

ويقصد به تجارة بين مؤسسة تجارية وزبون، مثال: شركة تجارية تبيع او تعرض منتجاتها بالشبكة العنكبوتية فيقوم شخص راغب بالشراء بالاتصال بتلك الشركة بواسطة وسائل التقنية الإلكترونية لشراء السلعة المعروضة.

C2B -3

ويقصد بها معاملة تجارية بين زبون والمؤسسة التجارية، مثال على ذلك : ان زبون يملك سيارة ويريد بيعها يقوم بتسليمها لمؤسسة تجارية تقوم بعرض تلك السيارة للبيع في معرضها او اي مكان اخر اي تقوم المؤسسة التجارية بدور الوسيط.

C2C -4

الفصل الثالث====تأثيرات أزمة كوفيد-19 على نشاط الشركات متعددة الجنسيات

ويقصد بها عملية تجارية بين زبون لزبون ويقصد بها المزايدة اي يتم رض سلعة على عدد من الزبائن ويتم المزايدة بين الزبائن ومن دفع اعلى قيمة ترسو عليه المزايدة.

B2E -5

ويقصد بها عملية تجارية بين المؤسسة التجارية والموظفين او المنتسبين لتلك المؤسسة , مثال عليها : بنك معين يملك عملاء بعضهم موظفين لدية او غير موظفين يقوم بتقديم خدمات لعملائه خاصة عن طريق الانترنت.

G2C -6

ويقصد بها عملية تجارية بين الحكومة الى الزبون ويقصد بها ما تقوم به الحكومات من عمليات تسهيلية لدفع الفواتير للخدمات التي تقدمها عن طريق الانترنت كدفع الفواتير للكهرباء او الماء وهكذا,,

G2G -7

ويقصد بها عملية تجارية الكترونية بين الحكومة في قطاع الى الحومة في قطاع اخر.

Mobile Commerce -8

يقصد بها عمليات تجارية في الوسط اللاسلكي.

Intra Business - 9

تجارة داخلية في حدود المؤسسة التجارية نفسها.

رابعاً: مستويات التجارة الإلكترونية

1- التجارة الإلكترونية ذات المستوى البسيط:

ويشمل هذا النوع من التجارة الإلكترونية الترويج للسلع والخدمات، إضافة إلى الإعلان والدعاية لتلك السلع والخدمات، وهذه الخدمات تحتوي في مضمونها خدمات قبل وبعد عملية البيع، حيث يعتبر هذا النوع ذات درجة متقدمة من التبادلات التجارية وخصوصاً عند تطبيقه في الدول النامية والتي تفتقر إلى حد ما إلى تقديم خدمات ما بعد البيع، ولذلك يعتبر هذا النمط كبير لمؤسسات الأعمال في تلك الدول، أما بالنسبة إلى الدول المتقدمة، فهذا يضعها في مستوى أكبر وتحدي يجعلها تبحث عن وسائل جديدة لزيادة درجة ونوعية الخدمات المطلوبة منها ليس فقط قبل البيع بل بعد البيع على حد سواء.

الفصل الثالث====تأثيرات أزمة كوفيد-19 على نشاط الشركات متعددة الجنسيات

هذا وتتضمن التجارة الإلكترونية ذات المستوى البسيط عملية التوزيع الإلكتروني للسلع والخدمات وخصوصا غير المادية منها، إضافة إلى التحويلات البسيطة للأموال وذلك عن طريق بوابات الدفع الإلكترونية.

2- التجارة الإلكترونية ذات المستوى المتقدم:

إن هذا النوع من المستويات والذي يعتبر متقدما إذا ما قورن بالمستويات البسيطة والتي تحتوي في مضمونها على الترويج والخدمات قبل وبعد البيع والتحويلات البسيطة، يأتي هذا النوع ليركز في مضمونه على عمليات وإجراءات الدفع التي تتم عبر الإنترنت، والتي تعتبر عملياً ذات مستوى يحتاج إلى توعية كبيرة من قبل المتعاملين على هذا المستوى. هذا وتعتبر عمليات الدفع على كافة المستويات، إن كانت على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني، أو الدفع على المستوى الدولي، تعتبر بمجملها مستويات ذات تطور متقدم وبجاجة إلى اخذ الحيطه والحذر عند التعامل على هذا المستوى.

خامسا: المجالات التي تستخدم فيها التجارة الالكترونية

تتواجد التجارة الالكترونية في بعض المجالات مثل تجارة التجزئة - البنوك والتمويل - التوزيع - التصميمات الهندسية - التعاملات التجارية - النشر - خدمات متخصصة - التجارة الدولية.

وفيما يلي بعض من هذه المجالات:

تجارة التجزئة: Retail

مثال ذلك : تجارة الكتب والمجلات ويتم فيها البحث عن اسم الكتاب أو المحتوى ومعرفة السعر وتتم فيه عملية الدفع بطريقة الكترونية ويتم التسليم من خلال الناشر.

البنوك والتمويل: Finance

تقدم البنوك الخدمة الالكترونية والتي من أبسطها الاستعلام عن الحساب ومتابعة أسعار البورصات والبيع والشراء للأسهم

التوزيع: Distribution

مثال ذلك توزيع المنتجات الالكترونية من برامج وأجهزة حاسب آلي ، توزيع الصور، والأفلام ، والشرائط الموسيقية.

التصميمات الهندسية: Engineering design

من الممكن الاشتراك في تصميم منتج جديد بدون التواجد في المكان نفسه من خلال مجموعة عمل ومن اشهر الأمثلة في هذا المجال قيام شركة فورد للسيارات بتكوين فريق عمل لتصميم محرك جديد يعمل أعضائه في أربع مواقع جغرافية مختلفة.

التعاملات التجارية: Business support

من أمثلة ذلك نظام التبادل التجاري بين الشركات حيث تقوم بعرض التكنولوجيات الكترونية للمنتجات ؛ والقيام بعملية التبادل بمراحلها المختلفة ودعم نظم الدفع المختلفة وتبادل المستندات ؛ التامين ؛ تقديم خدمات ما بعد البيع .

سادسا: نظام الدفع والسداد في التجارة الالكترونية

- الشيكات الالكترونية

تحاول بعض المؤسسات المالية تطويع كافة وسائل الدفع المعروفة لتناسب مع مقتضيات التجارة الالكترونية وفي هذا المجال فقد جرى تطوير استخدام الشيكات الورقية إلى نظام الشيكات الالكترونية.

يعتمد تحويل الشيكات الورقية إلى شيكات رقمية على أساس الدراسات التي تمت في الولايات المتحدة والتي

أوضحت أن البنوك تستخدم سنويا أكثر من 500 مليون شيك ورقي تتكلف إجراءات تشغيلها حوالي 79

سنتا لكل شيك وتتزايد أعداد الشيكات بنسبة 3% سنويا وعندما أجريت دراسة عن إمكانية استخدام

الشيكات الالكترونية

أضح أن تكلفة التشغيل للشيك يمكن أن ينخفض إلى 25 سنتا بدلا من 79 سنتا وهو ما يحقق وفرا يزيد عن

250 مليون دولار سنويا في الولايات المتحدة فقط تعتمد فكرة الشيك الالكتروني على وجود وسيط يقوم

بإجراء عملية التخليص.

بطاقات الصرف البنكي

تختلف هذه البطاقات عن البطاقات الائتمانية في السداد يجب أن يتم بالكامل من ناحية العميل للبنك خلال الشهر

الذي تم فيه السحب .ورغم المزايا التي تتيحها البطاقات البلاستيكية لحاملها إلا أنها لا تزال غير منتشرة بالقدر الكافي في

الوطن العربي ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب من بينها انخفاض المستوى الثقافي أو مستوى الدخل أو كليهما .ومحدودية

المدخرات الشخصية في شكل ودائع للطبقة الأعم من المواطنين وعدم معرفة أغلبية أصحاب الودائع الشخصية مزايا

البطاقات وأساليب استخدامها.

سابعا: فوائد التجارة الالكترونية

تقدّم التجارة الإلكترونية العديد من المزايا التي يمكن أن تستفيد منها الشركات بشكل كبير، ونذكر منها على

سبيل المثال لا الحصر:

الفصل الثالث====تأثيرات أزمة كوفيد-19 على نشاط الشركات متعددة الجنسيات

- ✓ تسويق أكثر فعالية، وأرباح أكثر: إن اعتماد الشركات على الإنترنت في التسويق، يتيح لها عرض منتجاتها وخدماتها في مختلف أصقاع العالم دون انقطاع -طيلة ساعات اليوم وطيلة أيام السنة- مما يوفر لهذه الشركات فرصة أكبر لجني الأرباح، إضافة إلى وصولها إلى المزيد من الزبائن.
- ✓ تخفيض مصاريف الشركات: تُعدّ عملية إعداد وصيانة مواقع التجارة الإلكترونية على الويب أكثر اقتصادية من بناء أسواق التجزئة أو صيانة المكاتب. ولا تحتاج الشركات إلى الإنفاق الكبير على الأمور الترويجية، أو تركيب تجهيزات باهظة الثمن تُستخدم في خدمة الزبائن. ولا تبدو هناك حاجة في الشركة لاستخدام عدد كبير من الموظفين للقيام بعمليات الجرد والأعمال الإدارية، إذ توجد قواعد بيانات على الإنترنت تحتفظ بتاريخ عمليات البيع في الشركة وأسماء الزبائن، ويتيح ذلك لشخص بمفرده استرجاع المعلومات الموجودة في قاعدة البيانات لتفحص تواريخ عمليات البيع بسهولة.
- ✓ تواصل فعال مع الشركاء والعملاء: تطوي التجارة الإلكترونية المسافات وتعبّر الحدود، مما يوفر طريقة فعالة لتبادل المعلومات مع الشركاء. وتوفّر التجارة الإلكترونية فرصة جيدة للشركات للاستفادة من البضائع والخدمات المقدّمة من الشركات الأخرى (أي الموردين)، فيما يُدعى التجارة الإلكترونية من الشركات إلى الشركات (Business-to-Business) الإلكترونية؟
- ✓ توفير الوقت والجهد: تُفتّح الأسواق الإلكترونية (e-market) بشكل دائم (طيلة اليوم ودون أي عطلة)، ولا يحتاج الزبائن للسفر أو الانتظار في طابور لشراء منتج معين، كما ليس عليهم نقل هذا المنتج إلى البيت. ولا يتطلب شراء أحد المنتجات أكثر من النقر على المنتج، وإدخال بعض المعلومات عن البطاقة الائتمانية. ويوجد بالإضافة إلى البطاقات الائتمانية العديد من أنظمة الدفع الملائمة مثل استخدام النقود الإلكترونية (E-money).
- ✓ حرية الاختيار: توفّر التجارة الإلكترونية فرصة رائعة لزيارة مختلف أنواع المحلات على الإنترنت، وبالإضافة إلى ذلك، فهي تزوّد الزبائن بالمعلومات الكاملة عن المنتجات. ويتم كل ذلك بدون أي ضغوط من الباعة.
- ✓ خفض الأسعار: يوجد على الإنترنت العديد من الشركات التي تبيع السلع بأسعار أخفض مقارنة بالمُتاجر التقليدية، وذلك لأن التسوق على الإنترنت يوفر الكثير من التكاليف المُنْفَقَة في التسوق العادي، مما يصب في مصلحة الزبائن.

الفصل الثالث====تأثيرات أزمة كوفيد-19 على نشاط الشركات متعددة الجنسيات

✓ نيل رضا المستخدم: توّفر الإنترنت اتصالات تفاعلية مباشرة، مما يتيح للشركات الموجودة في السوق الإلكتروني (e-market) الاستفادة من هذه الميزات للإجابة على استفسارات الزبائن بسرعة، مما يوّفر خدمات أفضل للزبائن ويستحوذ على رضاهم.

ثامنا: معوقات التجارة الإلكترونية

- على الرغم مما توفره التجارة الإلكترونية من مزايا عديدة على النحو السابق بيانه فإن هناك من المعوقات ما يقف في طريق التوسع في الأخذ بها بصورة تجعلها البديل الحديث للتجارة التقليدية، ومن هذه المعوقات ما يرجع إلى طبيعة هذا النوع من التجارة ذاتها ، ومنها ما يرجع إلى الظروف المحيطة بها وذلك على النحو الذى نوجزه فيما يلي:
- 1- غلبة عنصر المخاطرة في التجارة الإلكترونية نتيجة لضعف الثقة في التعامل بهذه الطريقة سواء لجدتها أو لسهولة التلاعب في المعاملات التى تجرى بواسطتها.
 - 2- عدم كفاية عناصر الأمان بالنسبة لوسائل السداد.
 - 3- صعوبة التعامل في كثير من الأحيان نتيجة لتعدد المقاييس المعيارية التى تطبقها الدول المختلفة في هذا الشأن.
 - 4- الخشية من اختراق المواقع التجارية من جانب قرصنة الإنترنت Hackers وهو ما يحدث الآن بشكل واسع حتى وصل الأمر مؤخراً إلى اختراق موقع شركة مايكروسوفت ذاتها وما ترتب على ذلك من خسائر مادية ضخمة.
 - 5- تأثير التجارب السيئة لعمليات النصب من جانب الشركات أو حتى من جانب بعض المستهلكين على الشبكة.
 - 6- القصور في تطبيق قواعد حماية الملكية الفكرية في العديد من التشريعات.
 - 7- عدم وجود تشريعات متكاملة تنظم التجارة الإلكترونية وما يتعلق بها من موضوعات.
 - 8- التعارض بين تشريعات الدول في هذا الشأن مما يتعارض مع طبيعة هذا النوع من التجارة.

معوقات التجارة الإلكترونية

- انخفاض مستوى دخل الفرد
- انخفاض معدلات معرفة القراءة والكتابة
- الافتقار إلى نظم دفع يمكن في دورها أن تدعم الصفقات التجارية التي تجري على شبكة الإنترنت
- المقاومة الثقافية للتجارة الإلكترونية على شبكة الإنترنت.

المبحث الثاني: عرض لنموذج من الشركات متعددة الجنسيات التي استفادت من تبعات

أزمة كوفيد-19، واقع وأداء شركات التجارة الإلكترونية-حالة شركة أمازون²

المطلب الأول: واقع أداء شركة أمازون في ظل أزمة كوفيد-19

أولاً: تقديم شركة أمازون

تعد شركة أمازون شركة تهتم بالبيع في المتاجر المادية بالإضافة إلى أنها شركة للتجارة الإلكترونية وهي أمريكية، تم تأسيسها سنة 1994، وتعد من أكبر بائعي التجزئة عبر الإنترنت، تهتم ببيع الكتب، الملابس، الإلكترونيات، الموسيقى، الوجبات الجاهزة، أدوات التزيين والمنتجات الصحية، بالإضافة إلى العديد من السلع الأخرى. وتتكون أغلب إيرادات شركة أمازون، من المبيعات عن طريق التجزئة بالاعتماد على الطلب الإلكتروني والمنتجات الأخرى، كما تساهم إيرادات البائع الثالث إضافة إلى تنوع مشاريع الأعمال في Amazon في زيادة إيرادات الشركة، بالإضافة على العديد من المتاجر المادية، وشحن أسطول تلبية أكبر عدد من الطلبات.

- تعريف نظام AWS (Amazon Web Services):

يعرف على أنه: "أكثر الأنظمة الأساسية السحابية شمولاً" واعتماداً على نطاق واسع في العالم، حيث تقدم أكثر من 175 خدمة مميزة بالكامل من بين مراكز البيانات على الصعيد العالمي.

ثانياً: تأثير صافي مبيعات أمازون بجائحة كوفيد-19

تسببت الإجراءات المطبقة من طرف جميع الدول قصد الحفاظ على سلامة المواطنين، من ازدياد الطلب على بعض المنتجات، فشهدت مبيعات منتجات الرعاية الشخصية بالنسبة لشركة أمازون من 3 فبراير، وبحلول 15 مارس زيادة ب 17% أما الإلكترونيات فزادت المبيعات بنسبة 30%، ونظراً لأن الأزمة هي أزمة صحية توافد المستهلكون إلى الأسواق على شبكة الإنترنت المطهرات اليد، والأغذية، والإلكترونيات استعداداً للحجر والعمل من منازلهم والخروج إلا للضرورة، وارتفعت مبيعات الرعاية الشخصية والإلكترونيات والبقالة (der Bilt) وارتفعت مبيعات الفئات "الجمال

² - مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال. المجلد 02 / العدد: 01 (2020).

الفصل الثالث====تأثيرات أزمة كوفيد-19 على نشاط الشركات متعددة الجنسيات

والرعاية الشخصية" بنسبة 38% في 22 مارس (Taylor , 2020). عمل هذا على التأثير في إجمالي صافي المبيعات شركة أمازون في الربع الرابع من 2019 ب 87,44 مليار دولار

وانخفضت في الربع الأول إيرادات الشركة من عام 2020 إلى حوالي 75,45 مليار دولار.

ونظرا لأن يتغير صافي مبيعات شركة أمازون بالرجوع إلى المقارنة بين حسب المواسم الأربعة يتضح أن في الموسم الأول من كل سنة ينخفض صافي المبيعات بالمقارنة مع الربع الرابع من السنة التي قبلها، ومع هذا تبقى في الزيادة من سنة لأخرى، وهذا ما يدفعنا للمقارنة بين الفصلين الأولين من كل سنة للخصائص الموسمية للسلسلة المدروسة وكذا لنتمكن من مقارنة أداء شركة أمازون في ظل جائحة كورونا بجائحة كورونا بمقارنة الربع الأول والثاني من سنة 2020 وما يقابله في السنوات السابقة.

صافي المبيعات في الربع الأول والثاني متواصلة من سنة لأخرى لكن الشيء، المميز أنه وفي السنوات الثلاث من 2017 إلى 2019 فان صافي المبيعات متقارب بين الربعي الأول والربعي الثاني لكل سنة، إلا في النصف الأول من سنة 2020، التي تتزامن وجائحة كورونا نجد الربعي الأول زاد بأكثر من 15 مليار دولار. فيما كان للربع الثاني قفزة كبيرة بما يعادل 25,508 مليار دولار وهي زيادة كبيرة جدا في صافي المبيعات. ويعود هذا الارتفاع في صافي المبيعات إلى مبيعات المنتجات ومحتوى الوسائط الرقمية وتشمل منتجات الوسائط المتاحة في شكل مادي ورقمي، من كتب، موسيقى، مقاطع فيديو، الألعاب، والبرامج عن طريق المتجر الإلكتروني الخاص بها بالإضافة إلى ما تقدمه من خدمات إلكترونية بواسطة AWS، حيث زاد صافي المبيعات

من الربع الأول لسنة 2019 على الربع الثاني بنسبة % 11,29 ليصل صافي المبيعات إلى 29.98 مليار دولار

فيما حققت زيادة بحوالي النصف عن ما زادت به في 2019 لتصل إلى 36,65 مليار دولار ، كما زاد صافي

خدمات AWS من 5,442 مليار دولار في الربع الأول لسنة 2018 إلى 10,219 مليار دولار. أما في

الربع الثاني من السنة 2018 ب 27,165 مليار دولار فيما ارتفعت إلى 31,053 مليار دولار بنسبة زيادة تقدر ب

14,31% والمثير للاهتمام أنه ارتفعت في الربع الثاني من 2020 بالمقارنة مع الربع الثاني ل 2019 بنسبة %

47,80 لتصل القيمة إلى 45,896 مليار دولار، مكا زادت AWS لتصل إلى 10,808 مليار دولار في الربع

الثاني من 2020 بعدما كانت تقدر ب 6,105 مليار دولار للربع الثاني من 2018 .

الفصل الثالث====تأثيرات أزمة كوفيد-19 على نشاط الشركات متعددة الجنسيات

وإلى جانب افتخار شركة أمازون بمنصتها للبيع بالتجزئة عبر الإنترنت، تفتخر أيضا بسوق رقمي مزدهر يتكامل بسلاسة مع تجربة التسوق الرئيسية للبيع بالتجزئة. فتسمح أمازون أيضا بمبيعات الجهات الخارجية (23) في سوقها مما يمكن الأفراد والبائعين المحترفين بالبيع على Amazon Marketplace. عندما يتعلق الأمر بتنفيذ الطلبات، فإن الخيارات الممكنة هي (FBA. Fulfillment by Amazon) و (Fulfilment by Merchant) (FBM).

ويتم عرض العناصر على أنها "مباعة بواسطة MERCHANT و" تشحن بواسطة

By Amazon / fulfilled MERCHANT.

وتعتبر مبيعات P3 إستراتيجية شائعة للبائعين لتعويض عيوب مبيعات P1 ، وهي تحسين الهوامش من خلال التحكم في الأسعار بشكل أفضل ، وشروط دفع أكثر ملائمة ، وتقليل الاعتماد على العلاقة مع Amazon. و في الربع الثاني من عام 2020 تم بيع 53 % من الوحدات المدفوعة من قبل بائعين خارجيين.

وارتفع صافي المبيعات خدمات البائع الخارجية من 11,141 مليار دولار في الربع الأول من 2019 إلى 14,479 مليار دولار للربع الأول من 2020 وهذا يبين زيادة حجم التعامل الإلكتروني للربع الأول لعام 2020 في الوقت الذي كانت فيه تقدر ب 9,265 مليار دولار في الربع الأول من 2018، أما الربع الثاني لسنة 2020 فقد ارتفع صافي المبيعات إلى 18,195 مليار دولار بينما كانت في نفس الربع من السنة التي قبلها تقدر ب 11,962 مليار دولار وكانت في الربع الثاني من 2018 تقدر ب 9,702 مليار دولار.

وهذا ما يبين أن الربع الأول والثاني من 2020 ارتفع صافي المبيعات خدمات البائع الخارجية الطرف الثالث بنسب كبيرة مما يدل على الاهتمام بالمعاملات الإلكترونية الشركة أمازون.

الفصل الثالث====تأثيرات أزمة كوفيد-19 على نشاط الشركات متعددة الجنسيات

المطلب الثاني: ترتيب و تصنيف أكبر الشركات العالمية الكبرى التي استفادت من الأزمة الراهنة للجائحة

الشكل العاشر: 10 شركات عالمية تربح 975 مليار دولار من كورونا، قيمة بعضها قفزت أكثر من 150%



الفصل الثالث====تأثيرات أزمة كوفيد-19 على نشاط الشركات متعددة الجنسيات

أضافت جائحة كورونا نحو 975 مليار دولار إلى القيمة السوقية لعشر شركات عالمية، تعمل في قطاعات التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية والترفيه، لترتفع قيمتها من 5.8 تريليون دولار في نهاية 2019، إلى 6.78 تريليون دولار بنهاية تداول 22 مايو الجاري، بنسبة ارتفاع 35 في المائة كمتوسط.

ووفقا لتحليل وحدة التقارير في صحيفة الاقتصادية، استند إلى بيانات الشركات المشمولة في التقرير، استفادت الشركات العشر بشكل كبير جراء تفشي فيروس كورونا، الذي أجبر دول العالم على إغلاق اقتصاداتها لمواجهة الجائحة، وهو ما زاد الاعتماد عليها في الأعمال والتسوق والترفيه في المنازل.

والشركات العشر، هي أمازون، ومايكروسوفت، وأبل، وفيسبوك، وإنفيديا، وألفابت "جوجل"، ونتفليكس، وتينسنت، وزووم، وأدوبي.

وتصدرت شركة أمازون، أكبر شركة تجارة إلكترونية في العالم، الشركات من حيث قيمة الارتفاع في القيمة السوقية بنحو 293.7 مليار دولار، بينما جاءت شركة زووم أكبر شركة متخصصة بمجال الاتصال الهاتفي عبر الفيديو، أكثر الشركات في نسبة ارتفاع القيمة السوقية بنحو 156 في المائة، وفيما يلي ترتيب الشركات من حيث نسب الزيادة في القيمة السوقية:

1- زووم

حلت شركة زووم zoom في الصدارة بنسبة ارتفاع 156 في المائة، لترتفع قيمتها السوقية إلى 48.2 مليار دولار حسب إغلاق 22 مايو الجاري، مقابل 18.8 مليار دولار بنهاية عام 2019، بزيادة قيمتها 29.4 مليار دولار. و"زووم" هي شركة تنشط في سان خوسيه، كاليفورنيا، توفر خدمات الاتصال الهاتفي عبر الفيديو والردشة عبر الإنترنت، وتقدم برمجيات اتصال بالفيديو تستخدم في المؤتمرات والاجتماعات عن بعد، وكذلك العمل والتعليم والعلاقات الاجتماعية عن بعد.

2- إنفيديا

ثانيا، شركة إنفيديا Nvidia بنسبة ارتفاع 55 في المائة، لترتفع قيمتها السوقية إلى 222.1 مليار دولار، مقابل 142.9 مليار دولار، بزيادة قيمتها 79.2 مليار دولار.

وهي واحدة من أكبر الشركات إنتاجا لمعالجات الرسومات وبطاقات العرض المرئي ومجموعات الشرائح للكمبيوتر وأنظمة ألعاب الفيديو. وتسمى شركة دون مصنع ودون معدات تصنيع. ويقع مقرها في سانتا كلارا في ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة.

الفصل الثالث====تأثيرات أزمة كوفيد-19 على نشاط الشركات متعددة الجنسيات

3- نتفليكس

ثالثا، شركة نتفليكس Netflix بنسبة ارتفاع 33 في المائة، لترتفع قيمتها السوقية إلى 188.8 مليار دولار، مقابل 142.2 مليار دولار، بزيادة قيمتها 46.6 مليار دولار.

وهي شركة ترفيهية أمريكية أسسها ريد هاستنجز ومارك راندولف في 29 أغسطس 1997، في سكوتس فالي، كاليفورنيا.

وتتخصص في تزويد خدمة البث الحي والفيديو حسب الطلب، وتوصيل الأقراص المدججة عبر البريد. في عام 2013، توسعت الشركة بإنتاج الأفلام والبرامج التلفزيونية، وتوزيع الفيديو عبر الإنترنت.

4- أمازون

رابعا، شركة أمازون Amazon بنسبة ارتفاع 32 في المائة، لترتفع قيمتها السوقية إلى 1215 مليار دولار، مقابل 921.3 مليار دولار، بزيادة قيمتها 293.7 مليار دولار.

وهي موقع للتجارة الإلكترونية والحوسبة السحابية أسس في 5 تموز 1994، من قبل جيف بيزوس، ويقع مقره في سياتل، واشنطن. وهو أكبر متاجر التجزئة القائمة على الإنترنت في العالم من حيث إجمالي المبيعات والقيمة السوقية.

5- أدوبي

في المرتبة الخامسة، تأتي شركة أدوبي Adobe بنسبة ارتفاع 17 في المائة، لترتفع قيمتها السوقية إلى 185.6 مليار دولار، مقابل 158.2 مليار دولار، بزيادة قيمتها 27.4 مليار دولار.

وهي شركة لإنتاج برامج الجرافيكس والأنيميشن المتطورة، أسسها تشارلز جيشكي وجون وورنوك، وكان ذلك في عام 1982 في سان خوسية في الولايات المتحدة.

6- مايكروسوفت

في المركز السادس، تأتي شركة مايكروسوفت Microsoft بنسبة ارتفاع 16 في المائة، لترتفع قيمتها السوقية إلى 1392 مليار دولار، مقابل 1195 مليار دولار، بزيادة قيمتها 197 مليار دولار.

والشركة متعددة الجنسيات تعمل في مجال تقنيات الحاسوب، وهي أكبر مصنع للبرمجيات في العالم من ناحية العائدات اعتبارا من عام 2016. تطور وتصنع وترخص مدى واسعا من البرمجيات للأجهزة الحاسوبية.

الفصل الثالث====تأثيرات أزمة كوفيد-19 على نشاط الشركات متعددة الجنسيات

7- فيسبوك

حلت شركة فيسبوك Facebook بنسبة ارتفاع 15 في المائة، لترتفع قيمتها السوقية إلى 669.3 مليار دولار، مقابل 582.5 مليار دولار، بزيادة قيمتها 86.8 مليار دولار.

وهو موقع ويب يعد أشهر وسائل التواصل الاجتماعي، ويمكن تعريفه بأنه شبكة اجتماعية كبيرة، فالمستخدمون بإمكانهم الانضمام للشبكات التي تنظمها المدينة أو جهة العمل أو المدرسة أو الإقليم، وذلك من أجل الاتصال بالآخرين والتفاعل معهم.

8- تينسنت

وفي المركز الثامن، شركة تينسنت Tencent Holdings بنسبة ارتفاع 10 في المائة، لترتفع قيمتها السوقية إلى 510.2 مليار دولار، مقابل 465 مليار دولار، بزيادة قيمتها 45.2 مليار دولار.

وهي شركة صينية متخصصة في مجال الإنترنت والألعاب. وأسست عام 1998 ويقع مقرها في شينزين، جوانجدونغ. تقوم الشركة أيضا بتطوير ونشر ألعاب الفيديو.

9- أبل

تاسعا، شركة أبل apple بنسبة ارتفاع 9 في المائة، لترتفع قيمتها السوقية إلى 1382 مليار دولار، مقابل 1264 مليار دولار، بزيادة قيمتها 118 مليار دولار.

وهي شركة أمريكية متعددة الجنسيات تعمل على تصميم وتصنيع الإلكترونيات الاستهلاكية ومنتجات برامج الحاسوب. تشمل منتجات الشركة الأكثر شهرة أجهزة حواسيب "ماكنتوش"، والجهاز الموسيقي "آي بود" والجهاز المحمول "آيفون".

10- الفابت أو جوجل

في المرتبة العاشرة، شركة الفابت أو جوجل Alphabet بنسبة ارتفاع 6 في المائة، لترتفع قيمتها السوقية إلى 964.2 مليار دولار، مقابل 913 مليار دولار، بزيادة قيمتها 51.2 مليار دولار.

وهي شركة أمريكية تم أسست في أغسطس 2015 وتقع في كاليفورنيا، وتعد الشركة القابضة لشركة جوجل ومجموعة من الشركات أخرى التي كانت تابعه لها من ضمنها Wings: و Calico و Boston Dynamics، ومختبرات جوجل، قام بتأسيس الشركة لاري بايج وسيرجي برين، مؤسسي شركة جوجل.

خلاصة الفصل الثالث:

تتأثر النظرة السائدة الآن للتجارة الإلكترونية وما زالت بالطبيعة الاقتصادية لعناصر التجارة التقليدية، معنى ذلك أن حكمنا على التجارة الإلكترونية سيكون مكبلاً بثقل الماضي إلى حد بعيد، لأن المستقبل ما يزال في طي الغيب، فالأنماط السلوكية للاعبين الرئيسيين في حقل التجارة الإلكترونية لها خصائصها المميزة بالرغم من أن البعض ما يزال ينظر إليه من منظور السوق التقليدي الذي نعهده في حياتنا العادية، بمعنى أنه ما يزال ينظم عملياته حول انتقال المنتجات إلى الأسواق لئتم تبادلها، غير أن السوق الإلكترونية شبه خادع، وقد يوصل إلى نتائج غير صحيحة حول التجارة الإلكترونية، فهي ليست مجرد وسيلة من الوسائل المعروفة مثل التسوق عن طريق الهاتف، أو طلب السلع عن طريق البريد أو الفاكس إنما هو وسيلة تجارية عالمية متشابكة ومتشعبة تحتاج إلى جرأة وتنظيم قبل الولوج بها.

وفرضت التحولات التي شهدتها مطلع القرن الواحد والعشرين، وتحديدًا في تكنولوجيا المعلومات والانتشار الواسع لاستخدامات شبكات الاتصالات والانترنت على المنظمات المختلفة والأفراد والحكومات أن تستجيب لهذه التحولات. وفي هذا السياق تشكلت توجهات جديدة على الرغم من وجود اتجاهات مناهضة للمبالغة في الذهاب إلى الأعمال الإلكترونية، ومع ذلك فإن الاتجاه الذي ذهب مع ايجابية العمل الإلكتروني في إدارة الأعمال المختلفة، ومنها التجارة بأنواعها، إذ أصبحت التجارة باستخدام الوسائط الإلكترونية مطلبًا استراتيجيًا أينما حلت التكنولوجيا في مختلف أنحاء العالم. وقد حصلت قناعات ايجابية نحو تحقيق فوائد جمّة من اللجوء إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في تنفيذ الأنشطة التجارية والاقتصادية والحكومية وغيرها. ومع مرور الزمن يتزايد عدد المتعاملين الذين يعربون عن تفاؤلهم بالفوائد المرجوة من التجارة الإلكترونية يوماً بعد يوم، إذ تسمح للشركات الصغيرة بمنافسة الشركات الكبيرة، وتستحدث العديد من التقنيات لتذليل العقبات التي يواجهها الزبائن.

لم تكن مكاسب شركات التكنولوجيا الأمريكية مفاجأة للمحللين، بغض النظر عن حجم النجاح الذي حققته العديد من الشركات.

ففي أمازون، كانت الأرباح الفصلية التي بلغت 5.2 مليار دولار هي الأكبر منذ انطلاق الشركة عام 1994، وتحققت هذه الأرباح على الرغم من الإنفاق الضخم على معدات الحماية وإجراءات أخرى بسبب الفيروس. وقال تشارلي أوشيه، نائب رئيس مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني، عن صعود أمازون الضخم "هذا ربيع عام استثنائي على جميع الجبهات في ظل ظروف قاسية".

الفصل الثالث====تأثيرات أزمة كوفيد-19 على نشاط الشركات متعددة الجنسيات

ارتفعت مبيعات شركة التجارة الإلكترونية أمازون بنسبة 40 في المئة للأشهر الثلاثة المنتهية في 30 يونيو/حزيران، لتصل إلى 88.9 مليار دولار، وهو أقوى نمو لها على أساس سنوي منذ سنوات. وارتفعت الأرباح إلى 5.2 مليار دولار بينما لم تزد عن 2.6 مليار دولار في الفترة نفسها في عام 2019. وقد أدى الإقبال الشديد على التسوق عبر الإنترنت إلى التأثير على قدرة الشركة. واضطرت أمازون لتوظيف حوالي 175 ألف شخص خلال الأشهر الثلاثة، وتعمل على توسيع مستودعاتها تحسبا لاستمرار النمو.

خاتمة

يعدُّ الاستثمار الدولي من أهم النشاطات العابرة للحدود ضمن مجال العلاقات الدولية الاقتصادية، ويتعلّق خصوصاً بنقل الأموال الوطنية، العامة والخاصة، عبر توظيفها في مشروعات اقتصادية وتنموية خارج الحدود الوطنية، بقصد تحقيق الربح. لذلك يُستبعد من مفهوم الاستثمارات الدولية مجرد الانتقال العابر للأموال من دون توافر قصد توظيفها للاستثمار، كمصاريف النقل والسفر والسياحة وشراء العقارات للأغراض الشخصية، وما إلى ذلك من حركة تنقل الأموال لأهداف لا علاقة لها بالتجارة والاستثمار. وقد لجأت الكثير من الدول إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية بشكليها العام (المشروعات الدولية المشتركة) والخاص (الاستثمارات الأجنبية الخاصة) وتوفير المناخ المناسب والضمانات القانونية والسياسية الملائمة لها.

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على أهم التداعيات لأزمة فيروس كورونا على أداء الاقتصاد العالمي، وأثرها على مختلف القطاعات الاقتصادية العالمية منذ بدء الأزمة في العام 2019، ورصدت أهم التنبؤات الاقتصادية الصادرة من المؤسسات الدولية، وأوضحت كيف أثرت هذه أزمة على المؤشرات الاقتصادية العالمية، وتعرض هذه الدراسة أيضا استجابة الدول حول العالم لمواجهة الأزمة وذلك في إطار الحيلولة دون وقوع الاقتصاد العالمي لجأت الدول لتبني عدة حزم لدعم القطاعات الاقتصادية لمنع الدخول في حالة من الركود الاقتصادي ولتخفيف تداعيات انتشار الفيروس عالميا.

نتائج الدراسة العامة:

- لا يخفى على البيان الدور المحوري الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المتقدمة عامة، والنامية خاصة، إذ يُمثل جزء لا يُستهان به بالنسبة لمدخلات الدولة فضلاً عن القفزة التي يُحدثها في معدلات النمو الاقتصادي بالتزامن مع نمو معدلاته، كما أنه مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فأحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية كما أن توفر رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته، أضف إلى ذلك رتق فجوة الاستثمارات الداخلية المطلوبة والمستعصي على الدولة تنفيذها في ظل تقليص اعتماد الدول النامية على المديونية والمساعدات الخارجية إليها. ومستقبلاً ربما تكون الدول النامية هي الأكثر تأثراً بهذا الانخفاض حيث أشار تقرير الأونكتاد (UNCTAD) - مستقبل آفاق الاستثمار الأجنبي

المباشر عالمياً، في ظل أزمة كورونا - أن قيمة إعلانات المشاريع الاستثمارية التأسيسية - وهي مؤشر لاتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر المستقبلية - بلغت 358 مليار دولار في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020، شهدت الاقتصاديات النامية انخفاضا بمقدار (49-%) مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة (17-%) عنه في عام 2019، مما يعكس قدرة محدودة على طرح حزم الدعم الاقتصادي، فضلاً عن انخفاض عدد صفقات تمويل المشاريع العابرة للحدود المعلنة بنسبة 25% مما يشير إلى أن الانزلاق لا يزال يتسارع نحو الأسفل حتى 2022 التي تعد سنة الانطلاق الجديد

- توقعات تقلص الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل القريب ترتبط بمخاوف بداية موجة ثانية لجائحة فيروس كورونا المستجد، وربما موجة ثالثة في ظل ضبابية حول إتاحة لقاحات هذا الفيروس، التي ربما تعاني منه الدول النامية بعض الشيء، الأمر الذي قد يتزامن مع اتخاذ تلك الدول سياسات الإغلاق جزئياً أو كلياً مرة أخرى. بناء عليه تكون تلك الدول أكثر حرصاً على إتباع مناخ جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر لا سيما العمل على تخفيض أسعار الفائدة لديها حيث أن ارتفاع تكلفة التمويل يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن ضخ استثمارات الجديدة والاتجاه لبدائل أخرى منها الاستثمار في أدوات الدين المحلي التي تضمن لهم فوائد ثابتة وبدون مخاطر، فضلاً عن التخلص من البيروقراطية وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالتخليص الجمركي واستخراج التراخيص اللازمة لاستكمال المشاريع الاستثمارية وغيرها من الإجراءات التي تجعل الدولة أكثر تنافسية أمام المستثمر الأجنبي. وبالتبعية لتداعيات كورونا فخريطة الاستثمار الأجنبي المباشر من المتوقع أن تجذب قطاعات بعينها مثل التعليم والخدمات الصحية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة رؤوس أموال أكبر مستقبلاً.

- انحسار حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي ينعكس على الوضع المحلي بالسلب، ذلك رغم المعدلات الجيدة التي حققتها مصر في الآونة الأخيرة حيث استحوذت منفردة على 20% من إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في قارة أفريقيا البالغ 54.4 مليار دولار وفق تقرير الاستثمار العالمي 2020، ليتجاوز مجموعه 9 مليار دولار في 2019 بزيادة 11% عن العام الذي سبقه. كما سجلت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر 126.6 مليار دولار في 2019 مقابل 73.1 مليار دولار في 2010 و 20 مليار دولار في 2000. إذ تضاعفت الأرصدة 6 مرات متتالية في عشرين عاماً فقط .

- كانت الأزمات الاقتصادية الكبرى بعد الثورة الصناعية ناتجة بشكل عام عن استثمارات مالية عالية المخاطر بسبب أزمة مصرفية ومالية ما، مثل أزمة عام 2008م الناتجة عن الارتفاع الكبير بأسعار العقارات في

الولايات المتحدة، يرافقها ارتفاع خطير في المديونية. أما هذه الأزمة فقد تسبب فيها عامل غير اقتصادي، أجبر كل اقتصاديات العالم على التوقف شبه التام وليس مجرد تباطؤ، وأجبر حوالي 187 بلداً حول العالم على الحجر. فقد تمت مواجهة الأزمات الماضية بالطرق الكلاسيكية، أي عبر ضخ أموال في الاقتصاد والمشروعات وخفض الفوائد ومنح الحوافز. أما الآن، فغير معروف بالتأكيد موعد انتهاء هذا الفيروس نظراً لاحتمال حصول موجة ثالثة أو رابعة، وطالما أنه لا يوجد لقاح أو دواء متفق عليه ستتغير تصرفات الأفراد بالنسبة لطريقة العمل والعيش والإقدام على

المخاطرة والاستثمار والتوظيف والاختلاط مع الآخرين، مما سيؤثر على شكل الاقتصاد بعد الجائحة بشكل دائم.

إثبات الفرضيات:

بالرغم من أنه لا تزال ملامح عالم ما بعد كورونا قيد التشكل، إلا أنه من المؤكد أن العالم بنظامه الدولي سيخرج من أزمة وباء كورونا مختلفاً كثيراً عما قبله، وإنه من الآن سيأخذ شكلاً مختلفاً، يمكن تحدد ملامحه الأولية على النحو التالي:

➤ غياب دور القائد في النظام العالمي، أي سيكون أقرب إلى "عالم بلا قيادة-Nobody"

Led World أو السير نحو اللاقطبية وترسيخ نظم إقليمية يزداد فيها تأثير القوى المتوسطة وليس نظاماً دولياً جديداً قائماً على قطبية أمريكية أو صينية أو ثنائية تجمع بينهما، وهذا نذير بعالم مضطرب تسوده الفوضى

➤ ستكون طبيعة العلاقات السائدة بين القوى الكبرى أقرب للتنافس/ الصراع خاصة بين الولايات

المتحدة العالمية والصين، وستكون الولايات المتحدة أكثر عدوانية تجاه الصين وسلوكها في المسرح العالمي، وهو ما سينعكس بدوره على مختلف أقاليم العالم الفرعية.

➤ سيواجه التنظيم الدولي في عالم ما بعد كورونا مستقبلاً مضطرباً خاصة بعد تعثر كياناته في

مواجهة الأزمة، الأمر الذي سيفرض على كيانات تلك التنظيم سلسلة من المراجعات الهيكلية كي تنشط وجودها على الساحة العالمية مرة أخرى.

- سيواجه الاقتصاد العالمي معركة طويلة وشاقة لاستعادة عافيته في ضوء ما خلفته الأزمة من تداعيات . وسنكون أمام نظام إقتصادي هش يتطلب الاستفادة من الفرص العديدة التي ولدتها الأزمة وإستغلالها والبناء عليها مما يمكن أن يقلل من حدة تلك التداعيات مستقبلا. كما سيتهتمش الحديث عن مرحلة ما بعد العولمة التقليدية وسيصعد دور الدولة الوطنية بالأساس.
- من المرجح صعود الاهتمام ببعض القضايا في سلم أولويات الأجندات العالمية والوطنية مقابل إنحسار أخرى ، وسيأتى على رأس تلك القضايا الأمن الإنساني والغذائي وقضايا التعليم والحوكمة.
- سيتم إعادة النظر في حسابات القوة الشاملة والتقييمات الرقمية حول معدلات القوة للأطراف المختلفة ، فلن تكون وحدها هي المعيار الحقيقي لإدارة النظام الدولي الجديد فالأمر تجاوز المؤشرات المعتادة.
- ستعيد أجهزة المخابرات العالمية تقييماتها الدورية بعد فشلها الذريع في التنبؤ بالأزمات غير التقليدية ومنها أزمة الفيروسات الجديدة.
- أخيرا ، لا تزال ملامح عالم ما بعد كورونا قيد التشكل بسبب إنشغال الدول بمواجهة الأزمات، وتحميم تداعياتها، وإستيعاب الخسائر البشرية والمادية المرتبطة بها. وتظل المرونة والقدرة على الإرتداد للحالة الطبيعية بعد انتهاء الأزمة من أهم محددات خرائط الفاعلين وهيكل النظام الدولي وشكل العالم في مرحلة ما بعد كورونا.
- خلصت الدراسة إلى أن آثار الجائحة قد كانت جد حادة في المدى القصير من خلال تراجع نمو التصنيع العالمي، وأن قطاع الخدمات قد تأثر بدرجة أكبر ؛ كلها عوامل أدت إلى تسريح العمال وتفاقم أزمة البطالة؛ أما على المدى المتوسط فإن كل السيناريوهات سواء المتفائلة أو المتشائمة تثبت إستمرارية آثار الجائحة على الإقتصاد العالمي.
- هناك عدم يقين شديد يحيط بتنبؤات النمو العالمي. فالتداعيات الاقتصادية تعتمد على عوامل تتفاعل بطرق يصعب التنبؤ بها، بما في ذلك مسار الجائحة، وكثافة جهود الاحتواء ودرجة فعاليتها، ومدى الاضطرابات المتعلقة بالعرض، وتداعيات التشديد الحاد لأوضاع الأسواق المالية العالمية، والتحويلات في أنماط الإنفاق، والتغيرات السلوكية (كأن يتجنب الناس مراكز التسوق والمواصلات العامة)، والآثار على الثقة، وأسعار السلع الأولية المتقلبة. ويواجه كثير من البلدان أزمة متعددة الأبعاد تتألف من صدمة صحية، واضطرابات اقتصادية محلية، وهبوط حاد في الطلب الخارجي، وتحويلات في وجهة تدفقات رؤوس الأموال، وانحياز في أسعار السلع الأولية. وتهمين على الأجواء مخاطر أيلولة الأمور إلى عاقبة أسوأ.

- من خلال هذه الدراسة تم إظهار واقع تطور مبيعات التجارة الإلكترونية ونخص بالذكر شركة أمازون في ظل جائحة كوفيد-19.

وتوصلنا إلى أن الأزمة زادت من طلبات الشراء الإلكترونية لشركة أمازون في ظل جائحة، كما بينا تأثير الجائحة على تكاليف التشغيل والإيرادات بمقارنة الربعي الأول والثاني من كل سنة للسنوات الثلاث الأخيرة. حيث وجدنا زيادة في تكاليف التشغيل بمبالغ معتبرة وزيادة صافي المبيعات، وحققت دخلا صافيا يقدر ب 5,243 مليار دولار في الربع الثاني من 2020،

وهي بحدود الضعف مقارنة بالربع الأول من نفس السنة والربع الثاني من 2019، وحافظت على ربحية أسهمها وزيادة عددها، في الربع الثاني من فرغم تأثر إيرادات الشركة في الربع الأول إلى أنها حققت أداء وريحا كبيرين الجائحة. وهذا ما يفسر انتعاش التجارة الإلكترونية في ظل الجائحة.

أضافت جائحة كورونا نحو 975 مليار دولار إلى القيمة السوقية لعشر شركات عالمية، تعمل في قطاعات التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية والترفيه، لترتفع قيمتها من 5.8 تريليون دولار في نهاية 2019، إلى 6.78 تريليون دولار بنهاية تداول 22 مايو الجاري، بنسبة ارتفاع 35 في المائة كمتوسط.

- استفادت الشركات العشر بشكل كبير جراء تفشي فيروس كورونا، الذي أجبر دول العالم على إغلاق اقتصادياتها لمواجهة الجائحة، وهو ما زاد الاعتماد عليها في الأعمال والتسوق والترفيه في المنازل. والشركات العشر، هي أمازون، ومايكروسوفت، وأبل، وفيسبوك، وإنفيديا، وألفابت "جوجل"، ونتفليكس، وتينسنت، وزووم، وأدوبي.

- تصدرت شركة أمازون، أكبر شركة تجارة إلكترونية في العالم، الشركات من حيث قيمة الارتفاع في القيمة السوقية بنحو 293.7 مليار دولار، بينما جاءت شركة زووم أكبر شركة متخصصة بمجال الاتصال الهاتفي عبر الفيديو، أكثر الشركات في نسبة ارتفاع القيمة السوقية بنحو 156 في المائة.

التوصيات:

يمكننا طرح احتمالات وحلول للخروج من الأزمة بأن نعرض لرؤى بعض المفكرين والاقتصاديين الاستشرافية.

ومنها موقف جاك أتالي - Jacques Attali - الذي يرى أن الحل يكمن في التضامن العالمي الذي يُعدُّ القيمة الوحيدة في إنقاذ ما يمكن إنقاذه من تآكل النماذج التنظيمية، السياسية منها والاقتصادية، بوجود عُنصرين هما: القوة والاستهلاك، وإذا كان هنالك «نموذج رابع» سيكتسح البشرية فهو تنامي هذا السلوك الوجداني الذي سيضع حدًا للتصوُّر الراهن للعالم القائم على الهوس المفرط في الاستهلاك الذي يُمثِّل المآزق الذي وصل إليه النموذج الثالث، ساعدته في ذلك الفردانية الكاسحة، بل والأناثية المستوطنة. يمكن القول بأن وباء كورونا العالمي سيُعجِّل في توطين النموذج الرابع، وسيكون ذلك بتراجع حُمى البيع والشراء (النموذج الثالث) والالتفات إلى الذي سمَّاه أتالي «ما هو جوهري أو أساس (l'essentiel)» بالوعي الجماعي بالانتماء الطبيعي للأرض، وبأن لهذا الكوكب حدوداً في الموارد الطبيعية (المائية، النباتية، الحيوانية) وبأن الوعي بهذه الحدود وعقلنة الاستهلاك وترشيد النفقات هي السُّبل الوحيدة في تجاوز المحن الحالية، إذا أخذنا على محمل الجد التقمُّص الوجداني ونفضنا عنه غُبار الذاتية

آفاق الدراسة:

حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساهم في تشغيل قدر من العمالة ويمكن أن ترتفع بوجوده أرقام الناتج المحلي الإجمالي والصادرات. كما يمكن له أن يساهم في استغلال الثروات الطبيعية بما يملكه من تكنولوجيا متقدمة. ولكن ربما تظل هناك تساؤلات مطروحة نابعة من مبدأ الاستغلال الأمثل للاستثمار الأجنبي المباشر، ألا وهي، ما هو نوع الاقتصاد الذي يزداد فيه دور رأس المال الأجنبي؟

وما هي القطاعات التي يهتم بالدخول إليها؟ وهل يقوم بإنشاء صناعات جديدة نحتاج إليها أم انه يقوم بالاستحواذ على المشروعات المحلية القائمة (سواء المشروعات المطروحة للخصخصة أو المملوكة أصلاً للقطاع الخاص) وعلى ما تمكنت من خلقه من أسواق لمنتجاتها وخدماتها؟ .

وهل يمكن للاستثمار الأجنبي أن يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية للبلدان النامية مستقبلاً في حالة

زوال أزمة جائحة كوفيد-19؟

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

- 1- إيمان رجب، الأمن القومي العربي: تحول خريطة التهديدات والإستراتيجية المقترحة للمواجهة معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2017
- 2- الدوريات العلمية
- 2- أبو بكر الدسوقي ، العالم في ظل وباء كورونا .. الفرص والتحديات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 221 ، يوليو ، 2020.
- 3- أحمد طاهر، نجاحات واخفاقات : كشف حساب العولمة ، تحولات إستراتيجية ، العدد 221 ، يوليو 2020 .
- 4- إيمان زهران، ملامح التغير في أولويات العولمة ، تحولات إستراتيجية، مجلة السياسة الدولية ، العدد 221 ، يوليو 2020 .
- 5- ريهام باهى ، كورونا وتعميق التحولات الجارية، في: أزمة كورونا واستراتيجيات المواجهة ، الملف المصرى ، العدد 69 مايو 2020 .
- 6- سامح راشد ، العالم والعولمة متلازمة أبدية ، تحولات إستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 221 ، يوليو 2020 .
- 7- علي الدين هلال ، إحياء دور الدولة في زمن كورونا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 221 ، يوليو 2020.
- 8- عمرو عبد العاطي، أزمة جائحة كورونا والعنصرية ومستقبل القوة الامريكية عالميا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 221 ، يوليو 2020 .
- 9- محسن عادل ، جائحة كورونا وانفجار الازمة الاقتصادية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 221 ، يوليو 2020.

4- الصحف والجرائد

17- أشرف محمد كشك ، تأثير أزمة كورونا على مفهوم الأمن القومي ، جريدة اخبار الخليج ، البحرين ، 13 ابريل 2020.

18- تيلر كوين - كورونا وتدمير سلسلة الإمداد العالمية، جريدة الشرق الاوسط ، 6 مارس 2020، متاح على

<https://aawsat.com/home/article/2165076>

19- على الدين هلال ، بعد كورونا لم يعود العالم كما كان ، صحيفة الاهرام ، 29 مارس 2020.

20- محمد كمال ، خسائر امريكا ليست مكاسب للصين ، جريدة الشرق الاوسط ، 19 ابريل 2020، متاح على الرابط التالي:

[https://aawsat.com/home/article.](https://aawsat.com/home/article)

تَرْجَمَةُ سِدِّيقِ